الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/ID/89/4
٨ آب/أغسطس ١٩٨٩
ARABIC
الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة الصناعة المشتركة بين الاسكوا واليونيدو

التنمية الصناعية
في
فلسطين

89-1493

تمهيـــــــد

تنفيذاً لبرنامج العمل للتنمية الصناعية (١-١)، اعدت شعبة الصناعة المشتركة بين الاسكـــوا واليونيدو وبمساعدة خبراء محليين هذه الدراسة القطرية حول التنمية الصناعية في فلسطين . وهـــذه الدراسة هي واحدة من الدراسات القطرية الاربع التي تعتبر مساهمة من الاسكوا في مؤتمر التنميـــة الصناعية السابع لوزراء الصناعة في الدول العربية والمنعقد في تونس خلال الفترة ٢٠-٢٥ تشريـــن الاول/اكتوبر ١٩٨٩.

المحتويات

الصفحة

الفصل الأول- هيكل وخصائص الاقتصاد: نظرة عامة ١

ألف- المساحة والسكان ١
باء - الادارة ٣
جيم- الأداء الاقتصادي الاجمالي ٩
دال- التطورات الرئيسية ٢٠

الفصل الثاني- الصناعة الاستخراجية ٤٢

ألف- فروع الكسارات ٤٤
باء - فرع مناشير الحجر ٤٨
جيم- فرع المحاجر ٥٢
دال- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج الصناعي والعمالة ٥٤

الفصل الثالث- الصناعة التحويلية في الأراضي المحتلة ٥٦

ألف- حالة القطاع الصناعي: ١٩٦٥-١٩٦٩ ..... ٥٦
باء - الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة: ١٩٧٥-١٩٨٧ ..... ٦١
جيم- الاستثمار وتمويل الصناعة ١٠١
دال- تجارة المنتجات الصناعية ١٠٨
هاء- الموارد المتاحة للتنمية الصناعية ١١٨

الفصل الرابع- مشاكل ومعوقات نمو قطاع الصناعة ١٢٥

ألف- المشاكل والمعوقات الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي ١٢٥
باء - الاجراءات التي تتخذها السلطات الاردنية ١٢٩
جيم- المعوقات الذاتية للنمو الصناعي ١٣٢

استنتاجات وتوصيات ١٣٤

قائمة الجداول

الفصل	الجدول		الصفحة
الأول	١-١	تقديرات عدد السكان ومصادر زيادته	٤
	١-٢	تقديرات عدد السكان وعدد العمال الفلسطينيين المهاجرين في سنوات مختارة	٧
	١-٣	الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة طبقا لتكلفة عوامل الانتاج (بالاسعار الثابتة عام ١٩٨٠) ١٩٧٨-١٩٨٤	١١
	١-٤	الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة طبقا لتكلفة عوامل الانتاج (بالاسعار الجارية) ١٩٧٨-١٩٨٤	١٢
	١-٥	المدخرات وتكوين رأس المال، ١٩٧٧-١٩٨٤	١٦
	١-٦	تكوين رأس المال المحلي الاجمالي حسب القطاع ونوع الاصول، ١٩٧٨-١٩٨٤	١٨
	١-٧	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	١٩
	١-٨	سعر التبادل بين الدينار الاردني والشيكل الاسرائيلي	١٩
	١-٩	مساحة الاراضي المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الاحتلال الاسرائيلي، في عام ١٩٦٧، وبعده	٢٣
	١-١٠	الناتج الزراعي والعمالة الزراعية والدخل في الزراعة، ١٩٨٠-١٩٨٥	٢٤
	١-١١	حصة الصناعة في العمالة الكلية، وتكوين رأس المال الاجمالي، والناتج المحلي الاجمالي، ١٩٧٨-١٩٨٥	٢٥
	١-١٢	مؤشرات مختارة للتجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسرائيل، ١٩٧٨-١٩٨٥	٣١
	١-١٣	توزيع السكان البالغ عمرهم ١٤ عاماً وأكثر حسب خصائص القوى العاملة، ١٩٧٩-١٩٨٤	٣٤
	١-١٤	توزيع الأفراد المستخدمين حسب فروع مختارة للاقتصاد ومكان العمل	٣٥
الثاني	٢-١	معلومات عامة عن قطاع الكسارات حسب سنة التأسيس	٤٥
	٢-٢	المشاكل التي تواجه فرع الكسارات	٤٧
	٢-٣	توزيع المناشير حسب المناطق الجغرافية عام ١٩٨٨	٤٨
	٢-٤	معلومات عامة عن فرع مناشير الحجر في عام ١٩٨٨، حسب سنة التأسيس	٤٩
	٢-٥	كمية الانتاج والعائد اليومي	٥٠

قائمة الجداول

الفصل	الجدول		الصفحة
	٢-٦	المشاكل التي تواجه فرع المناشير	٥٢
	٢-٧	توزيع المحاجر الجغرافي على مناطق الضفة الغربية عام ١٩٨٨	٥٣
	٢-٨	كمية الانتاج والايرادات السنوية لفرع المحاجر عام ١٩٨٨	٥٣
	٢-٩	عائدات الفروع الصناعية الرئيسية في عام ١٩٨٧	٥٥
	٢-١٠	العمالة في القطاع الصناعي في الضفة الغربية حسب الفروع الرئيسية عام ١٩٨٧	٥٥
الثالث	٣-١	توزيع المؤسسات الصناعية حسب مستوى العمالة في الضفة الشرقية والغربية عام ١٩٦٥	٥٧
	٣-٢	المؤسسات التي ضمت ١٠ عمال فأكثر عام ١٩٦٥	٥٨
	٣-٣	أهم الشركات الصناعية في الضفة الغربية حتى عام ١٩٦٧	٥٩
	٣-٤	المؤسسات الصناعية وقوة العمل ورأس المال المستثمر في قطاع غزة عام ١٩٦٠	٦٠
	٣-٥	أهم المنشآت العاملة في قطاع غزة عام ١٩٦٧، حسب عدد العمال	٦٠
	٣-٦	توزيع المؤسسات والعاملين في فروع الصناعة المختلفة عام ١٩٦٩	٦٣
	٣-٧	عائدات الصناعات التحويلية في الضفة الغربية في سنوات مختارة	٦٤
	٣-٨	عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية موزعة حسب الفروع الصناعية الرئيسية، ١٩٧٧-١٩٨٧	٦٧
	٣-٩	العمالة حسب الفروع الصناعية الرئيسية في الضفة الغربية ١٩٧٦-١٩٨٧	٦٨
	٣-١٠	توزيع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية حسب مستوى التشغيل في سنوات مختارة	٦٩
	٣-١١	المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي بلغ عدد العمال فيها ٥٠ عاملاً فأكثر عام ١٩٨٧، حسب عدد العمال	٧٠
	٣-١٢	توزيع المؤسسات الصناعية حسب عدد العمال في عام ١٩٨٧	٧١
	٣-١٣	توزيع المؤسسات والعمالة والاجور والايرادات في الضفة الغربية عام ١٩٨٧	٧٤
	٣-١٤	هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية	٧٧
	٣-١٥	معاصر الزيتون في الضفة الغربية في الفترة من ١٩٧٤/١٩٧٧ وحتى ١٩٨٦/١٩٨٧	٧٨

قائمة الجداول

الفصل	الجدول		الصفحة
	٣-١٦	توزيع المحاجر حسب النوع عام ١٩٨٠	٧٩
	٣-١٧	صناعة المواد الغذائية	٧٩
	٣-١٨	مصانع الأعلاف في الضفة الغربية، حسب سنة التأسيس	٨١
	٣-١٩	أهم مصانع الملابس والنسيج في الضفة الغربية في عام ١٩٨٨ حسب سنة التأسيس	٨٢
	٣-٢٠	توزيع مصانع النسيج والملابس حسب المناطق الجغرافية في الضفة الغربية عام ١٩٨٨	٨٣
	٣-٢١	أهم مصانع البلاستيك العاملة في الضفة الغربية عام ١٩٨٨ حسب سنة التأسيس	٨٦
	٣-٢٢	مصانع الورق والكرتون العاملة في الضفة الغربية عام ١٩٨٧	٨٧
	٣-٢٣	أهم مصانع الصابون العاملة في الضفة الغربية عام ١٩٨٨، حسب سنة التأسيس	٨٨
	٣-٢٤	مصانع الأدوية العاملة في الضفة الغربية عام ١٩٨٨، حسب سنة التأسيس	٨٩
	٣-٢٥	أهم مصانع الباطون الجاهز ومعامل الكوب في مدينة رام الله	٨٩
	٣-٢٦	أهم المنتجات المعدنية في الضفة الغربية عام ١٩٨٨، حسب سنة التأسيس	٩١
	٣-٢٧	عدد المؤسسات الصناعية في قطاع غزة موزعة حسب فروع الانتاج الرئيسية، ١٩٧٨-١٩٨٧	٩٥
	٣-٢٨	عائدات الصناعات التحويلية في قطاع غزة خلال سنوات مختارة	٩٦
	٣-٢٩	أهم المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع غزة عام ١٩٨٧، حسب سنة التأسيس	٩٦
	٣-٣٠	توزيع المؤسسات الصناعية في قطاع غزة حسب الفروع الصناعية الرئيسية وعدد العاملين عام ١٩٨٧	٩٨
	٣-٣١	العمالة موزع حسب فروع الصناعة الرئيسية في قطاع غزة ١٩٧٦-١٩٨٧	٩٩
	٣-٣٢	متوسط الاجر السنوي للعامل في الفروع الصناعية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل عام ١٩٨٧	١٠٠
	٣-٣٣	اجمالي الدخل الخاص والمدخرات والاستهلاك الخاص وتكوين رأس المال المحلي ١٩٨١-١٩٨٦	١٠٢
	٣-٣٤	تكوين رأس المال المحلي الاجمالي حسب القطاعات الرئيسية وفروع الأصول.	١٠٣

قائمة الجداول

الفصل	الجدول		الصفحة
	٣-٣٥	النسبة المئوية لتوزيع المنشآت في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مستوى الاستخدام والاستثمار الاولي	١٠٥
	٣-٣٦	توزيع المنشآت المشمولة بالعينة تبعاً لمصدر رأس المال الاستثماري	١٠٦
	٣-٣٧	تطوير تجارة المنتجات الصناعية في الضفة الغربية ١٩٧٥-١٩٨٧	١١١
	٣-٣٨	تجارة المنتجات الصناعية في قطاع غزة ١٩٧٥-١٩٧٨	١١٣
	٣-٣٩	قيمة المبيعات الشهرية وعدد العمال في بعض المصانع العاملة في فرع المواد الغذائية في الضفة الغربية، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨	١١٤
	٣-٤٠	واردات المناطق المحتلة الصناعية من اسرائيل ١٩٧٥-١٩٧٨	١١٦
	٣-٤١	صادرات الضفة الغربية الصناعية الى الاردن	١١٧
	٣-٤٢	كمية الخضروات والفواكه المنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة	١١٩
	٣-٤٣	سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين تفوق أعمارهم الرابعة عشر ومشاركتهم في القوة العاملة حسب الجنس	١٢١
	٣-٤٤	المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس ١٩٧٥-١٩٨٦	١٢٢
	٣-٤٥	توزيع القوى العاملة في المناطق المحتلة حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية	١٢٤

الفصل الأول

هيكل وخصائص الاقتصاد : نظرة عامة

قبل البدء في دراسة القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من الضروري تقديم فكرة عامة عن اقتصاد تلك الأراضي. ويرد في هذا الفصل تحليل موجز لأداء اقتصاد الأراضي المحتلة في الفترة الأخيرة وللتطورات والمشاكل التي تواجهها في سعيها الى تحقيق نمو مستمر. والغرض من هذا الفصل هو توفير خلفية موضوعية لاجراء تحليل لهياكل القطاع الصناعي وعمله ولامكاناته المستقبلية. ويسبق هذا التحليل سرد تاريخي مختصر لبعض المسائل ذات الصلة بالموضوع والتي تتعلق بمساحة الأراضي المحتلة وعدد سكانها ونظامها الاداري وذلك بهدف توفير المعلومات اللازمة للقارىء لتكوين صورة أكثر تكاملا عن الأوضاع التي يعمل اقتصاد الأراضي المحتلة في ظلها.

ألف - المساحة والسكان

تبلغ المساحة الكلية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام (١٩٦٧) ٩ر٥ مليون دونم[(١)] تقريبا، منها ٦ر٥ مليون دونم في الضفة الغربية و ٠٠٠ ٣٦٧ دونم في قطاع غزة[(٢)]. وكان الجزء المزروع من هذه المساحة في عام ١٩٦٦ هو ٣ر٢ مليون دونم. وبحلول عام ١٩٨٤ نقصت المساحة المزروعة الى ٨ر١ مليون دونم، أي بنسبة ٢٢ في المائة تقريبا عما كانت عليه في عام ١٩٦٦. ويرجع جزء كبير من النقص الى أن سلطات الاحتلال تنزع، تدريجيا، ملكية عدد متزايد من الدونمات وتضعها تحت سيطرتها المباشرة[(٣)]. وبحلول عام ١٩٨٥ بلغت مساحة الأراضي الواقعة تحت السيطرة الاسرائيلية ٠٠٠ ٠٧٠ ٣ دونم، أي نحو ٥٢ في المائة من اجمالي مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة[(٤)].

كان جزء كبير من الأراضي التي نزعت ملكيتها مملوكا للفلسطينيين على المشاع لأغراض الرعي ولأغراض أخرى، وكان بعضها أرضا مملوكة للدولة وبعضها الآخر أرضا مملوكة للأفراد، تزرع ولكنها غير

---

(١) الدونم = ١٠٠٠ م^{٢} = ٢٥ر٠ فدان تقريبا.

(٢) Official Records of the General Assembly, Thirty-fifth Session, document (A/35/533), 1980, para. 29.
وتقدر مصادر أخرى اجمالي مساحة الأراضي في المناطق المحتلة بنحو ١ر٦ مليون دونم منها ٨ر٥ مليون دونم في الضفة الغربية، و ٠٠٠ ٣٦٩ دونم في قطاع غزة.
أنظر: ب . ج. سادلر و ب. أبو كشك، «فلسطين: خيارات التنمية المطروحة» (TD/B/960)، ص ١٩.

(٣) «أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة - تقرير الأمين العام»؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الوثيقة A/39/233، عام ١٩٨٤، التذييل الثاني، ص. ٨١.

(٤) «أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة - تقرير الأمين العام»؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الوثيقة A/40/373، عام ١٩٨٥، ص. ٦.
أنظر أيضا: Meron Benvenisti, West Bank Data Base Project, A Survey of Israeli Policies, (Washington and London, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p. 19.

مسجلة[١]. وقد شملت الأراضي التي نزعت ملكيتها مراع وبساتين، وأراض تزرع بالمحاصيل، وأراض تقع على حدود المستوطنات الاسرائيلية لامكان التوسع فيها[٢]. وتنقسم الأراضي التي نزعت ملكيتها الى فئات مختلفة هي: «ملكية الغائب»، و «أراضي الدولة المسجلة» و «الأراضي المستولى عليها لأغراض عسكرية»، و «الأراضي المغلقة لأغراض عسكرية»، و «الأراضي اليهودية»، و «الأراضي المشتراة»، ومؤخرا «أراضي الموات»[٣].

زاد عدد سكان الأراضي المحتلة على مدى سنوات الاحتلال الـ ٢٠ الماضية بالرغم من الهجرة المستمرة. وبحلول عام ١٩٨٥ كان عدد سكان الأراضي المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، يناهز ١ ٣٣٨ ٩٠٠ نسمة (أنظر الجدول ١-١). نحو ٨١٣ ٤٠٠ منهم يعيشون في الضفة الغربية، و ١٥ في المائة من هؤلاء هم من اللاجئين. وبالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية في عدد السكان فإن عدد سكان الضفة الغربية لم يبلغ بعد العدد الذي كان عليه قبل عام ١٩٦٧. وقد بلغ اجمالي عدد سكان قطاع غزة ٥٢٥ ٥٠٠ نسمة بحلول عام ١٩٨٥. وأكثر من ٦٠ في المائة من السكان هم من اللاجئين الذين يعيشون في ثمانية مخيمات مزدحمة وفقيرة[٤]. وفي عام ١٩٨٥ بلغ عدد السكان العرب الفلسطينيين في القدس الشرقية التي ضمتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ رقما بلغ ١٣٠ ٠٠٠ نسمة[٥]. وبإضافة هؤلاء السكان يكون عدد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ قد بلغ ١ ٤٦٨ ٩٠٠ نسمة في عام ١٩٨٥.

وبصفة عامة فإن الهجرة قد جعلت معدل نمو سكان الأراضي المحتلة بطيئا نسبيا بالرغم من ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية المسجلة في تلك الأراضي والتي تجاوزت في بعض الأحيان ٣٫٥ في المائة.

---

(١) إن أكثر من ٩٠ في المائة من الأراضي التي نزعت ملكيتها مملوك للأفراد. وكانت الأراضي المصنفة على أنها «من أملاك الدولة» غير معتمدة نهائيا من قبل السلطات الأردنية عند نشوب حرب ١٩٦٧. وطبقا للاجراء القانوني المعتاد في الأردن فإن ملاك الأراضي من الأفراد يمنحون فترة من الزمن بعد التسجيل الابتدائي لاثبات حقهم. وقد توقف هذا الاجراء بعد حرب ١٩٦٧ حيث تجاهلت اسرائيل تطبيقه. أنظر: "Continued exploitation in spite of the world; Israeli colonization in the West Bank)", (Amman, mimeograph, 1980), p. 6.
وأنظر أيضا: Joan Mandell, "Gaza: Israel's Soweto", Middle East Research and Information Project, No. 136/137, October/December 1985, p.11.

(٢) Dudley Madawela, "Living conditions of the Palestinian people in the occupied Palestinian territories", a background paper for a United Nations seminar of the same title, Vienna, 25-29 March 1985, p. 10.

(٣) للاطلاع على المزيد من التفاصيل، أنظر: Meron Benvenisti, 1986 Report: Demographic, economic, legal, social and cultural developments in the West Bank (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1986), pp. 6 and 31-32.

(٤) تقدر بعض المصادر أن نسبة عدد اللاجئين الى اجمالي عدد سكان القطاع هي ٨٠ في المائة. أنظر: فؤاد بسيسو، «أساس لتخطيط سياسة دعم الصمود الوطني في الأراضي المحتلة»، شؤون عربية، العدد ٤٨، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، ص ١٢٤.

(٥) الرقم محسوب من البيانات الاسرائيلية المنشورة في Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1986 (Jerusalem, CBS, 1986), p. 45.

وتقدر احدى الدراسات أن ٠٠٠ ٢٤٧ شخص (من بينهم سكان القدس الشرقية) أصبحوا لاجئين اثناء حرب ١٩٦٧ وبعدها مباشرة، في حين غادر الأراضي المحتلة نهائيا ٠٠٠ ٣١٢ شخص آخرين (ليس من بينهم سكان القدس الشرقية) في الفترة بين أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ وعام ١٩٨٤ (أنظر الجدول ١-٢)[(١)]. وباضافة الزيادة في عدد سكان المجموعة الأولى بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٤ (وهي نحو ٠٠٠ ٢٠٢ نسمة) الى العدد الكلي للمهاجرين منذ عام ١٩٦٧ (وهو ٠٠٠ ٢٤٧ و ٠٠٠ ٣١٢ شخص على التوالي) فإنه يمكن تقدير العدد الكلي للمهاجرين الذين يرجعون بأصلهم الى الأراضي المحتلة بـ ٠٠٠ ٧٦١ نسمة في عام ١٩٨٤[(٢)]. وتفيد التقديرات ايضاً ان عدد السكان الذين هاجروا من الأراضي المحتلة بلغ ٠٠٠ ٧٦١ شخص، منهم ٠٠٠ ١٥٢ يعملون ضمن القوى العاملة في البلدان المستقبلة (أي في الأردن وبلدان الخليج وغيرها)[(٣)].

باء - الادارة

منذ عام ١٩٥٠، كانت الضفة الغربية جزء من المملكة الاردنية الهاشمية ، وكانت الادارة العامة فيها حتى عام ١٩٦٧، موكلة الى حد كبير للسلطات المحلية. وقد أعطى قانون البلديات الأردني لعام ١٩٥٥، وتعديلاته، للبلدية سلطة العمل في ٤٠ مجالا مختلفا تتضمن تنظيم المدن وتقسيمها الى مناطق، وتنظيم استعمال المياه والكهرباء، وتنظيم التجارة، والنقل، والصحة العامة، وحماية المدن وغير ذلك[(٤)]. وعلى الصعيد المحلي، كانت المجالس البلدية هي أعلى المؤسسات السياسية المحلية؛ وكانت تتكون من أعضاء ينتخبون على أساس التمثيل النسبي لمدة أربع سنوات. وفي قطاع غزة، كان قانون البلديات لعام ١٩٣٤، الذي صدر أثناء الانتداب البريطاني، ينص على تشكيل مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي بحيث يتكون المجلسان من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين. وكانت هذه المؤسسات قد طورت قدرتها على الحكم الذاتي وعلى وضع القوانين التي تتفق مع مصالح المجتمع[(٥)]. ومن عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧، عندما كان القطاع تحت الادارة المصرية، لم تجر أية انتخابات، وكان نظام الحكم المحلي بالتعيين قائما هناك.

---

(١) أنظر أرقام القصيفي (مصادر الجدول ١-١).

(٢) الأرقام الاسرائيلية المتعلقة بالهجرة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ واردة في الجدول ١-٢. ويرجع الاختلاف بين مجموعتي الأرقام الى أن البيانات الرسمية لا تتضمن الزيادة في عدد المهاجرين بعد أن تركوا الأراضي المحتلة بعكس الأرقام المحسوبة. أنظر كذلك: S. Gabriel and E. Sabatello, "Palestinian migration from the West Bank and Gaza: economic and demographic analysis", Economic Development and Cultural Change, vol.34, No.2, January 1986, p. 249-252.

(٣) بافتراض نسبة مشاركة في قوة العمل قدرها ٢٠ في المائة، وهذا تقدير متحفظ إذ أن هذه النسبة هي النسبة السائدة في قوة العمل في الأراضي المحتلة وهي أقل كثيرا مما هي في المجتمعات الفلسطينية الأخرى (أنظر: الاكوا، تقرير نهائي حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإمكانات الشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا (E/ECWA/166/Add.1)، ٥ أيار/مايو ١٩٨٣، ص. ٧٨). أنظر كذلك: أ. زغلول، «تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاردني» (عمان، البنك المركزي الأردني، عام ١٩٨٤)، ص. ١١.

(٤) الأمم المتحدة، «المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، نيويورك، الأمم المتحدة، عام ١٩٨٢، ص. ١٨.

(٥) الأمم المتحدة، «الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة»، نيويورك، الأمم المتحدة، عام ١٩٨٢، ص ص. ٢٤-٤٠.

وبعد حرب عام ١٩٦٧ بمدة قصيرة أصدرت القيادة العسكرية لقوات الاحتلال الاسرائيلي اعلانا ينص على أن وزير الدفاع الاسرائيلي قد تسلم سلطة ادارة الأراضي المحتلة، تلك السلطة التي كان الأردن ومصر يمارسانها من قبل[١]. وقد نص الاعلان كذلك على أن القانون القائم في الأراضي المحتلة سيظل ساري المفعول مع تعديله بما يتفق مع قيام الحكومة العسكرية ومع البيانات أو الأوامر التي يصدرها قائد جيش الدفاع الاسرائيلي. وتحدد السياسة المتعلقة بالأراضي المحتلة على مستوى الوزراء، ويتم ذلك أساسا بواسطة رئيس الوزراء ووزير الدفاع. وقد عهد للادارة الاسرائيلية العسكرية، التي يعاونها أفراد منتدبون من الوزارات المختلفة ومن الوكالات غير الحكومية وأفراد محليون[٢]، بتنفيذ السياسة واتخاذ القرارات اليومية. ولا يوجد إطار مؤسسي أو رسمي للمشاركة المحلية في صياغة تلك السياسات. وتتم ممارسة السلطات التشريعية والادارية والقضائية من خلال الأوامر والبيانات العسكرية المبنية أساسا على لوائح الطوارىء التي صدرت عام ١٩٤٥ تحت الانتداب البريطاني والتي كانت قد ألغيت تماما طبقا للدستور الأردني[٣].

الجدول ١-١ تقديرات عدد السكان ومصادر زيادته

السنة	عدد السكان في بداية الفترة (بالآلاف)	الزيادة الطبيعية (بالآلاف)	صافي حركة السكان (بالآلاف)	الزيادة السنوية (النسبة المئوية)	عدد السكان في نهاية الفترة (بالآلاف)
		الضفة الغربية			
١٩٦١(أ)	٨٠٥ر٥	...	...	...	...
١٩٦٧(ب)	٥٩٥ر٩(ج)	٣ر٠	١٣ر٠	...	٥٨٥ر٩
١٩٦٨	٥٨٥ر٩	١٣ر٠	١٥ر٨	٥ر٠	٥٨٣ر١
١٩٦٩	٥٨٣ر١	١٣ر٥	١ر٣	٢ر٥	٥٩٧ر٩
١٩٧٠	٥٩٧ر٩	١٤ر٩	٥ر٠	١ر٧	٦٠٧ر٨
١٩٧١	٦٠٧ر٨	١٧ر٣	٢ر٥	٢ر٤	٦٢٢ر٦
١٩٧٢	٦٢٢ر٦	١٨ر١	٧ر٣	١ر٨	٦٣٣ر٥
١٩٧٣	٦٣٣ر٥	١٨ر٧	٠ر٣	٣ر٠	٦٥٢ر٤
١٩٧٤	٦٥٢ر٤	٢٠ر١	٢ر٨	٢ر٧	٦٦٩ر٧
١٩٧٥	٦٦٩ر٧	٢٠ر٦	١٥ر١	٠ر٨	٦٧٥ر٢
١٩٧٦	٦٧٥ر٢	٢٢ر٥	١٤ر٤	١ر٢	٦٨٣ر٣
١٩٧٧	٦٨٣ر٣	٢٢ر٧	١٠ر٢	١ر٨	٦٩٥ر٧
١٩٧٨	٦٩٥ر٧	٢١ر٦	٩ر٤	١ر٨	٧٠٨ر٠
١٩٧٩	٧٠٨ر٠	٢٣ر٣	١٢ر٦	١ر٥	٧١٨ر٦
١٩٨٠	٧١٨ر٦	٢٢ر٩	١٧ر٣	٠ر٨	٧٢٤ر٣
١٩٨١	٧٢٤ر٣	٢٣ر٢	١٥ر٧	١ر٠	٧٣١ر٨

(١) وزارة الدفاع الاسرائيلية، «إشعارات وأوامر وتعيينات، الضفة الغربية وقطاع غزة»، الأوامر العسكرية أرقام ١٨٩٤ و٤٧١ و٧٠٥ واللوائح التي تلتها والتي تحدد تفاصيل تتعلق بنطاق هذه الأوامر وبتنفيذها.

(٢) Israel, Ministry of Defense, Co-ordinator of Government Operations, Judea, Samaria, Gaza District, Sinai and Golan Heights – A Tweleve Year Survey, 1967–1979, October 1979, p. 2.

(٣) انظر أيضا: Meron Benvenisti, Ziad Abu-Zayed and Danny Rubinstein, The West Bank Handbook: A political lexicon (Jerusalem, Jerusalem Post, 1986), p. 77.

الجدول ١-١ (تابـــع)

السنة	عدد السكان في بدايـة الفتـرة (بالآلاف)	الزيادة الطبيعية (بالآلاف)	صافي حركة السكان (بالآلاف)	الزيادة السنوية (النسبة المئوية)	عدد السكان في نهايـة الفتـرة (بالآلاف)
١٩٨٢	٧٣٢ر٧	٢٤ر٥	٧ر٩	٢ر٤	٧٤٩ر٣
١٩٨٣	٧٤٩ر٣	٢٥ر٢	٢ر٧	٣ر٠	٧٧١ر٨
١٩٨٤	٧٧١ر٨	٢٧ر٤	٥ر٨	٢ر٨	٧٩٣ر٤
١٩٨٥	٧٩٣ر٤	...	...	٢ر٥	٨١٣ر٤
			قطاع غـزة		
١٩٦٦	٤٥٥ر٠ (د)	...	...	...	...
١٩٦٧ (ب)	٣٨٩ر٧	٣ر٣	١٢ر٢	...	٣٨٠ر٨
١٩٦٨	٣٨٠ر٨	٨ر٣	٣٢ر٣	٦ر٣	٣٥٦ر٨
١٩٦٩	٣٥٦ر٨	١٠ر٠	٢ر٩	٢ر٠	٣٦٣ر٩
١٩٧٠	٣٦٣ر٩	٩ر٤	٣ر٣	١ر٧	٣٧٠ر٠
١٩٧١	٣٧٠ر٠	١١ر٢	٢ر٤	٢ر٤	٣٧٨ر٨
١٩٧٢	٣٧٨ر٨	١٢ر٢	٤ر٠	٢ر٢	٣٨٧ر٠
١٩٧٣	٣٨٧ر٠	١٢ر٨	١ر٧	٣ر٧	٤٠١ر٥
١٩٧٤	٤٠١ر٥	١٤ر٣	١ر٨	٣ر١	٤١٤ر٠
١٩٧٥	٤١٤ر٠	١٥ر٠	٣ر٥	٢ر٨	٤٢٥ر٥
١٩٧٦	٤٢٥ر٥	١٦ر١	٤ر٢	٢ر٨	٤٣٧ر٤
١٩٧٧	٤٣٧ر٤	١٦ر٣	٢ر٩	٣ر١	٤٥٠ر٨
١٩٧٨	٤٥٠ر٨	١٦ر٩	٤ر٧	٢ر٧	٤٦٣ر٠
١٩٧٩ (هـ)	٤٦٣ر٠	١٦ر٥	٤ر٨	٢ر٥	٤٤٤ر٧
١٩٨٠	٤٤٤ر٧	١٦ر٩	٥ر١	٢ر٧	٤٥٦ر٥
١٩٨١	٤٥٦ر٥	١٧ر٧	٥ر٣	٢ر٧	٤٦٨ر٩
١٩٨٢ (و)	٤٦٩ر٦	١٧ر٨	٣ر١	١ر٨	٤٧٧ر٣
١٩٨٣	٤٧٧ر٣	١٨ر٢	١ر٠	٣ر٦	٤٩٤ر٥
١٩٨٤	٤٩٤ر٥	٢٠ر٢	٤ر٨	٣ر١	٥٠٩ر٩
١٩٨٥ (ز)	٥٠٩ر٩	...	...	٣ر١	٥٢٥ر٥

المصدر: باستثناء عامي ١٩٦١ و ١٩٦٦ فإن الأرقام مأخوذة من :

Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel, 1985, (Jerusalem, CBS, 1986), table XXVII 1, p. 683.

(أ) تشمل سكان القدس الشرقية وعددهم ٦٠ ٠٠٠ نسمة؛ أنظر:
Fawzi A. Gharaibeh, The Economies of the West Bank and Gaza Strip (Boulder and London, Westview Press, 1985), p. 31.

(ب) أرقام عام ١٩٦٧ مأخوذة من التعداد الذي أجري في أيلول/سبتمبر ١٩٦٧.

(ج) تقدر مصادر أخرى عدد سكان الضفة الغربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ بما يتراوح بين ٨٠٣ ٠٠٠ نسمة و ٨٤٥ ٠٠٠ نسمة، أنظر: جورج قصيفي، «الهجرة القسرية للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة: ١٩٦٧-١٩٨٣»، النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، العـــدد ٢٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

الجدول ١-١ (تابع)

(د) طبقا للتقديرات المصرية في عام ١٩٦٦ بلغ اجمالي عدد سكان قطاع غزة ٠٠٠ ٤٥٥ نسمة. ويمكن تفسير الفرق بين أرقام عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ بالطرد الجماعي والهجرة بعد حرب ١٩٦٧؛ أنظر:
Ziad Abu-Amr "The Gaza Economy Since 1948", (paper presented to the Welfare Association Symposium on Economic Development Under Prolonged Occupation, Oxford, 3-5 January 1986).

(هـ) تم طرح عدد سكان العريش، وهو نحو ٠٠٠ ٣٠ نسمة، بعد عودتهم مصر.

(و) تم طرح عدد سكان منطقة رفح، وهو نحو ٠٠٠ ٧ نسمة، بعد عودتهم مصر.

(ز) أرقام مؤقتة.

وتجري ممارسة الحكم المحلي في الأراضي المحتلة ، الآن، على صعيدين: يشمل الأول الهيئات المحلية الفلسطينية التي تعمل طبقا للقانون الأردني السابق، كما عدلته اسرائيل، ويتعلق الثاني بالمستوطنات الاسرائيلية التي تدخل في مجالس اسرائيلية محلية واقليمية وتعمل طبقا لقانون البلديات الاسرائيلي[(١)]. ويوجد في الضفة الغربية ٤٦٠ مجلسا بلديا وقرويا، وقرية، بالاضافة الى ٢٠ مخيما للاجئين تديرها وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، وأمانة القدس العربية. وقد ضمت اسرائيل القدس العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧. وفي قطاع غزة، توجد أربع بلديات، وسبعة مجالس قروية، وثماني لجان محلية[(٢)]. ولم تجر أية انتخابات للبلديات في الضفة الغربية منذ عام ١٩٧٦ مما يتنافى مع القانون الأردني. وقد أجريت الانتخابات لآخر مرة للمجالس القروية والغرف التجارية في الاعوام ١٩٧٥ و ١٩٧٢-١٩٧٣ على التوالي. ولم تجر أية انتخابات في قطاع غزة طوال ٢٠ عاما من الاحتلال الاسرائيلي. ويدير موظفون اسرائيليون، أو سكان محليون عينتهم السلطات، معظم البلديات حاليا حيث أن رؤساء البلديات إما قد أقيلوا من مناصبهم، أو توقفوا عن العمل نتيجة لما تعرضوا له من ضغوط وعمليات تخويف من جانب السلطات الاسرائيلية أو احتجاجا على عدم قدرتهم على القيام بمسؤولياتهم.

وتواجه تلك البلديات مشكلة رئيسية، وهي السيطرة التي تمارسها السلطات الاسرائيلية على الحكم المحلي البلدي. ويؤكد المسؤولون في البلديات على أن التدخل العسكري في شؤونهم قد قوّض سلطتهم الشرعية، وطمس معالم مصادر القانون التي تستند اليها سلطة البلدية. وكثيرا ما يؤدي عدم الوضوح الناجم عن قانون البلديات الأردني القائم وما قد يقوم بينه وبين الأوامر العسكرية من علاقة قانونية الى حدوث مواجهات خطيرة بين المسؤولين المحليين من الأهالي وموظفي الاحتلال[(٣)].

---

(١) «أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة - تقرير الأمين العام»؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الوثيقة A/39/233، عام ١٩٨٤، التذييل الثاني، ص. ٦١.

(٢) الجمعية العلمية الملكية، الأحوال المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (عمان، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٥)، ص ص. ٥ و ٦ .

(٣) الأمم المتحدة، «الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة»، نيويورك، الأمم المتحدة، عام ١٩٨٢، ص. ٢٧.

الجدول ١-٢ تقديرات عدد السكان وعدد العمال الفلسطينيين المهاجرين في سنوات مختارة

المصـــدر	السنـــة	اجمالي عدد السكان المهاجرين من: الضفة الغربية	قطاع غـزة	الاجمالـي
قصيفي (أ)				
(١)	٦-١٩٦٧/٨	١٤٨ ٠٠٠	٩٩ ٠٠٠	٢٤٧ ٠٠٠
(٢)	الزيادة في عدد السكان، ١٩٦٨-١٩٨٤	١١٢ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	٢٠٢ ٠٠٠
(٣)	٩-١٩٦٧/١٢	١٥ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠
(٤)	١٩٦٨-١٩٨٤	٢٠٧ ٠٠٠	٨٣ ٠٠٠	٢٩٠ ٠٠٠
(٥) = (٣)+(٤)	١٩٦٧/٩-١٩٨٤	٢٢٢ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	٣١٢ ٠٠٠
(٦) = (١)+(٢)+(٥)	١٩٦٧/٦-١٩٨٤	٤٨٢ ٠٠٠	٢٧٩ ٠٠٠	٧٦١ ٠٠٠
اسرائيل، المكتب المركزي للاحصاء (ب)	١٩٦٧/٩-١٩٨٤	١٥٦ ٠٠٠	٩٧ ٠٠٠	٢٥٣ ٠٠٠
اسرائيل، المكتب المركزي للاحصاء (ج)	١٩٨٠	١٢ ٥٠٠	٣ ٧٠٠	١٦ ٢٠٠
	١٩٨٤	٨ ٤٠٠	٧ ٦٠٠	١٦ ٠٠٠
أرقام محسوبة (د)	١٩٨٤	٩٦ ٦٠٠	٥٦ ٠٠٠	١٥٢ ٠٠٠
زغلول (هـ)	١٩٨٠	١١٠ ٠٠٠		

(أ) تستخدم هذه الأرقام (التي حسبها جورج قصيفي في «الهجرة القسرية للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة: ١٩٦٧-١٩٨٣»، النشرة السكانية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، العدد ٢٧، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، ص ٩٥) البيانات الاسرائيلية الرسمية لحساب الفرق بين عدد السكان الفعلي في الأراضي المحتلة، كما تبينه الاحصاءات الرسمية، والعدد الذي كان سيتحقق لو لم تحدث هجرة منذ عام ١٩٦٧ (بافتراض معدل لنمو السكان قدره ٢ر٣ في المائة سنويا). ولا تشمل هذه الأرقام العاملين في الخارج مؤقتا، مع احتفاظهم بمساكنهم في الأراضي المحتلة.

(ب) حسبت هذه الأرقام طبقا للفرق بين عدد القاطنين المسجلين رسميا في نهاية كل عام (صافي الهجرة) منذ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ مأخوذة من Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1985 (Jerusalem, CBS, 1985), p. 703. وتشمل الأرقام العدد الاجمالي للسكان المهاجرين الذين غادروا الأراضي المحتلة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ وأقاموا بالخارج ومنهم ٢٢ ٠٠٠ مهاجر من القدس الشرقية.

(ج) المكتب المركزي للاحصاء باسرائيل لعام ١٩٨٠، والأرقام مأخوذة من Israel, CBS, Statistical Abstract of Israel 1985 (Jerusalem, CBS, 1985), p.721
وبالنسبة لعام ١٩٨٤، الأرقام مأخوذة من Israel, CBS, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, vol. XV, No.2, December, 1985). وتعطي هذه المصادر رقما سنويا لسكان الأراضي المحتلة الذين «يعملون في الخارج» والذين يعرفون بأنهم ليسوا ضمن قوة العمل».

(د) هذه الأرقام محسوبة طبقا لتقديرات السكان التي أجراها القصيفي والمذكورة أعلاه بافتراض نسبة خام للاشتراك في قوة العمل مقدارها ٢٠ في المائة.

(هـ) حسبت هذه الأرقام (وهي مأخوذة من ا. زغلول، «تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاسرائيلي» (عمان، البنك المركزي الأردني، ١٩٨٤، ص. ١١) باستخدام عدة تقديرات رسمية لعدد الأردنيين (لا تشمل سكان قطاع غزة) الذين يعملون خارج الأردن بفرض أن الفلسطينيين الذين يعودون بأصلهم الى الضفة الغربية يشكلون نحو ثلث الأردنيين العاملين بالخارج.

وقد ألغت سلطات الاحتلال النظام الهرمي الذي يتضمن لجانا محلية ولجانا للأقضية ولجانا وطنية للتخطيط والذي كان مبنيا على القانون الأردني ونقلت سلطاته الى «المجلس الأعلى للتخطيط» الذي شكل حديثا لتكون سلطته أعلى من سلطة الحكم البلدي. ولدى المجلس سلطة تعديل قرارات البلديات أو الغائها أو تقييدها. والهدف الرئيسي للمجلس هو تنفيذ سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة وتوفير الخدمات البلدية للمستوطنات الاسرائيلية التي تنتشر في مناطق واسعة من الأراضي المحتلة.

وقد أدخلت الادارة المدنية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة في آذار/مارس ١٩٨١ بهدف الاعداد لتنفيذ ما يسمى بخطة «الحكم الذاتي للسكان» في إطار اتفاقيات كامب دافيد[١]. وبذلك تم فصل القطاع العسكري للحكومة العسكرية عن قطاعها المدني. وتشمل سلطة تلك الادارة كل السلطات المدنية للحكومة العسكرية ولكن لا تشمل سلطة وضع القوانين؛ فقد بقيت تلك السلطة في يد الحاكم العسكري باعتباره «مصدر السلطات في الأراضي المحتلة». ويمتد مغزى الادارة المدنية الى ما يتجاوز كثيرا المتطلبات التي استدعت إقامتها. فهي تمثل انتقالها من الحكومة العسكرية المخصصة لهدف محدد الى نظام أكثر دواما لحكم السكان المحليين[٢]. وفي مجال القضاء فإن أنشطة المحاكم المحلية واستقلالها مقيدة بطريقة مشابهة. فالمحاكم المحلية تفتقر، بالكامل تقريبا، الى وسائل تنفيذ أحكام وقرارات المحاكم. وقد أدى ذلك، بشكل متزايد، الى إضعاف الإطار القانوني الذي تتم فيه المعاملات التعاقدية[٣].

وقد أدت هذه التطورات الى جعل نظام الادارة المحلية، وهو نظام ضعيف أصلا، غير قادر على تلبية الاحتياجات المتنامية للسكان. وفي الواقع فإن تلك التطورات قد حرمت السكان المحليين من المشاركة الفعّالة في تصميم وصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف الى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى عدم وجود سلطة وطنية مركزية الى زيادة تعقيد المشكلة. وكما أظهرت الخبرة في العالم النامي فإن عدم كفاية الادارة الحكومية يشكل قيدا رئيسيا على قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة للسكان، الذين يتزايد عددهم، وعلى تعبئة الموارد البشرية والمادية[٤].

---

(١) M. Benvenisti et al, The West Bank Handbook: A political lexicon (Jerusalem, Jerusalem Post, 1986), pp. 23–25.

(٢) M. Benvenisti, 1986 Report: Demographic, economic, legal, social and cultural developments in the West Bank (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1986) pp. 23–25. and M. Benvenisti et al, The West Bank Handbook: A politcal lexicon (Jerusalem, Jerusalem Post, 1986), p. 77.

(٣) للاطلاع على معلومات مختصرة عن الاجراءات الاسرائيلية التي تهدف الى تغيير النظام القضائي في الأراضي المحتلة أنظر: الأمم المتحدة، «الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة»، نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٨٢، ص ص. ٣٨-٤٧.
ورجا شحادة «الضفة الغربية وحكم القانون»، (دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٣)، ص ص. ١٣-٤٥.
وأنظر أيضا: P.G. Sadler, N. Kazi and H. Jabre, Survey of the Manufacturing Industry in the West Bank and Gaza Strip (Vienna, UNIDO, 1984), pp. 48–61 and

(٤) Albert Waterston, Development Planning: Lessons of Experience (Baltimore, Maryland, John Hopkins Press, 1965), pp. 249–292.

وتتضاعف أوجه النقص هذه في الأراضي المحتلة حيث تعرض نظام الحكم المحلي، الضعيف والمفتت، الى معاملة قاسية على مدى الـ ٢٠ عاما الماضية. وتحتاج الآلية الحكومية الضعيفة والعتيقة في الأراضي المحتلة الى دعم عاجل للمعاونة في خلق نظام اداري لديه القدرة، على مختلف الأصعدة، على توفير الخدمات الحكومية المعتادة وتلبية الاحتياجات الادارية التي تخدم جهود التنمية.

جيم- الأداء الاقتصادي الاجمالي

١- اتجاهات الناتج

(أ) السياسات الاسرائيلية

كانت السمة الملحوظة للفترة التي تلت حرب ١٩٦٧ مباشرة هي ارتفاع معدل النمو المصحوب بتغيرات في الهياكل الاقتصادية وفي العلاقات بين سلطة الاحتلال والمناطق المحتلة. غير أن التطورات اللاحقة لا تبين أن هذا الاتجاه قد استمر.

ولقد أدى الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ الى إحداث تحولات جذرية في هيكل اقتصاد تلك الأراضي. وعملت قرارات ثلاثة اتخذتها السلطات الاسرائيلية بعد الاحتلال مباشرة الى تغيير الوضع الاقتصادي. وهذه القرارات هي: ضم القدس وبذلك، تغير العلاقات الهيكلية في اقتصاد الاراضي المحتلة؛ واتباع سياسة «الجسور المفتوحة» مع الأردن لضمان منفذ لتسويق المنتجات الزراعية للأراضي المحتلة، وبالتالي لحماية المنتجات الاسرائيلية المماثلة من المنافسة؛ وفتح الحدود بين اسرائيل والأراضي المحتلة بشكل انتقائي لضمان تدفق السلع والخدمات النافعة للاقتصاد الاسرائيلي(١).

وفيما يتعلق بالزراعة فإن السياسة الاسرائيلية قد سارت عبر عدة محاور تتضمن الآتي: نزع ملكية الأراضي، وزيادة القيود على أنواع وكميات المحاصيل التي تزرع وتصدر الى السوق الاسرائيلية، والتحكم في الموارد المائية. وفي مجال الصناعة فإن ترتيبات التعاقد من الباطن أصبحت تشمل، بشكل متزايد، الصناعات الصغيرة مما حولها الى صناعات تابعة تلبي احتياجات الصناعات الاسرائيلية. وقد حرم اقتصاد الأراضي المحتلة من المصدر الرئيسي للتمويل بسبب إغلاقه جميع المصارف والمؤسسات المالية التي كانت قائمة قبل الاحتلال وبسبب السياسة التمييزية التي تتبعها المصارف الاسرائيلية بالنسبة للقروض والودائع. ونتيجة للسياسة التجارية الاسرائيلية أصبحت المنتجات الاسرائيلية تمثل الجزء الأكبر من الواردات الفلسطينية، مع تزايد الأثر السيء لذلك على الميزان التجاري للأراضي المحتلة(٢). ومع حدوث هذه التطورات، إضطرت نسبة متزايدة من قوة العمل الفلسطينية الى البحث عن العمل في اسرائيل و/أو مغادرة الأراضي المحتلة بحثا عن فرص العمل في أماكن اخرى.

---

(١) لدراسة أهداف وآثار تلك القرارات على اقتصاد الأراضي المحتلة أنظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ملخص حول الأوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٥، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(٢) المصدر السابق، ص ص. ٣٣ و ٣٤ .

ومع تصاعد حركة الانتفاضة الفلسطينية منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧، زادت السلطات الاسرائيلية من تدابيرها القاسية واتخذت اجراءات اقتصادية شتى بهدف خنق الانتفاضة. فقد فرضت اسرائيل قيودا متزايدة على انتقال الافراد والسلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى صادرات هذه المناطق الى الاردن والخارج، وكذلك على حركة الاموال الآتية من الخارج. كما منعت، في مناسبات عديدة، المواد الغذائية من الدخول الى المخيمات والمناطق التي فرض عليها منع التجول. بالاضافة الى ذلك، ربطت السلطات الاسرائيلية اعطاء بطاقات هوية، ورخص الاستيراد والتصدير، وتصاريح السفر، ربطت كل ذلك بقيام الفلسطينيين بدفع الضرائب والغرامات. كما قامت السلطات الاسرائيلية بتدمير اعداد متزايدة من المنازل وتهجير السكان الفلسطينيين واجراء حملات اعتقالات واسعة.

وبالتالي فإن اقتصاد الأراضي المحتلة يتميز حاليا بدرجة عالية من التفتت الذي يعكس تشوها متزايدا في هيكل الناتج والدخل، وفجوة متزايدة بين الناتج المحلي والناتج القومي، ودرجة عالية من الانفتاح، وهذا كله يؤدي الى انعدام الترابط الداخلي للاقتصاد ككل، والى تزايد تبعيته لاقتصاد اسرائيل. ومما يزيد من تعقيد المشكلة أنه لا توجد مؤسسات محلية قادرة على التعامل مع الآثار السيئة للسياسات التي سادت أثناء سنوات الاحتلال الـ ٢٠ الماضية.

(ب) <u>الناتج المحلي والدخل القومي</u>

بعد فترة من الزيادة النسبية، انخفضت حصة الناتج المحلي في الناتج القومي الاجمالي باطراد أثناء الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤ (أنظر الجدولين ١-٣ و ١-٤). وتعكس التطورات التي حدثت أثناء تلك الفترة نمط التغير الهيكلي الذي أدى الى انخفاض سريع في الحصة النسبية للقطاع التقليدي، وهو اتجاه لوحظ في كثير من الاقتصادات النامية أثناء الفترة الأولى من تحولها الاقتصادي. وقد انخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي فعليا بأكثر من ١٢ في المائة على مدى الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤.

غير أنه عكس ما كان متوقعا لم تؤد التغيرات الهيكلية الى زيادة الطاقات داخل القطاعات الحديثة المنتجة للسلع بما يسمح باقامة قاعدة أكثر متانة لمواصلة تنمية وتطوير الاقتصاد. فقد ظلت حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي ثابتة لمدة سبعة أعوام. وفي الواقع، انخفضت هذه الحصة، لجزء كبير من تلك المدة، من ٩ في المائة الى ٧ في المائة فقط من الناتج المحلي، ثم ارتفعت مرة أخرى في عام ١٩٨٤ الى مستواها الأصلي الذي سجلته في عام ١٩٧٨ وهو ٩ في المائة. ولم تحدث أية زيادة تقريبا، في تلك النسبة منذ عام ١٩٧٢. وبالرغم من الزيادات المتواضعة في قطاع الخدمات فإن الحصة الاجمالية للناتج المحلي في الناتج القومي الاجمالي قد نقصت في عام ١٩٨٤ الى مستوى منخفض يقل عن ٦٥ في المائة.

زاد الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية بنسبة ١ في المائة فقط في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥. ومن الواضح أن التدهور التدريجي للاقتصاد أثناء تلك الفترة يعكس غياب التخطيط أو البرمجة على أسس سليمة، والتدابير المناسبة المتعلقة بالسياسات والمبنية على سياسة اقتصادية متماسكة لتنمية المناطق المحتلة. وعلى العكس فإن الجهود المحلية والمقترحات الهادفة الى دعم الأنشطة الاقتصادية والمساهمة في

الجدول ١-٣ الانشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة طبقا لتكلفة عوامل الانتاج (بالاسعار الثابتة عام ١٩٨٠) ١٩٧٨ - ١٩٨٤

(بملايين الشيكلات الاسرائيلية وكنسب مئوية)

السنة(أ)	الزراعة	النسبة المئوية	الصناعة	النسبة المئوية	التشييد	النسبة المئوية	الخدمات العامة	النسبة المئوية	النقل/التجارة	النسبة المئوية	مجموع الناتج المحلي الاجمالي	النسبة المئوية (ب)	الناتج القومي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي
١٩٧٨	١ ٥٠٥	٣٢	٤١٠	٩	٨١٣	١٧	٧٤٤	١٦	١ ٣٧٣	٣٦	٤ ٧٤٥	١٠٠	..(ج)	..
١٩٧٩	١ ١١٦	٢٤	٤٠٥	٩	٩٢١	٣٠	٧٠٥	١٥	١ ٥٤٤	٣٢	٤ ٦٩١	١٠٠	..	..
١٩٨٠	١ ٧٦٣	٣٢	٦٠٧	٨	٨٤٦	١٦	٦٩٧	١٣	١ ٧١٧	٣١	٥ ٤٢٥	١٠٠	..	..
١٩٨١	١ ٤٩٤	٣٠	٣٦٤	٧	٨٥٠	١٧	٧١١	١٤	١ ٥٦٧	٣٢	٤ ٩٨٦	١٠٠	..	..
١٩٨٢	١ ٦٦٥	٣١	٣٩٨	٧	٨٩١	١٧	٧٢٢	١٣	١ ٧١٤	٣٢	٥ ٣٩٠	١٠٠	..	..
١٩٨٣	١ ٤٩١	٢٩	٤١٤	٨	٨٩٣	١٧	٧٤٠	١٤	١ ٦١٩	٣٢	٥ ١٥٧	١٠٠	..	..
١٩٨٤	١ ٤٨٨	٢٨	٤٧١	٩	٨٥٩	١٦	٧٧٢	١٤	١ ٧٦٠	٣٣	٥ ٢٥١	١٠٠	..	..

المصدر: الارقام محسوبة من بيانات مأخوذة من :

Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, 1985), vol. XV, Nos. 1 and 2, tables 6 and 13, pp. 168 and 175, and 72 and 79 respectively.

(أ) قامت المصادر التي استخدمت بياناتها في حساب الارقام الاجمالية بالاسعار الثابتة(أي بمراجعة التقديرات التي سبق لها نشرها والتي بنيت على اساسها الارقام الاجمالية بالاسعار الجارية (أي وبالتالي فإن أرقام سنة الاساس في هذا الجدول وفي الجدول ١-٤ لمجموعتي الارقام الاجمالية غير متفقة.

Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, 1985), vol. XII, No. 2)
Israel, Central Bureau of STatistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS 1986), vol. XV, No. 1)

(ب) الكسور العشرية في النسب المئوية مدورة لاقرب رقم صحيح.

(ج) العلامة (..) تعني أن الارقام غير متاحة.

الجدول ١-٤ الانشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة طبقا لتكلفة عوامل الانتاج (بالاسعار الجارية) ١٩٧٨ - ١٩٨٤

(بملايين الشيكلات الاسرائيلية وكنسب مئوية)

السنة[1]	الزراعة	النسبة المئوية	الصناعة	النسبة المئوية	التشييد	النسبة المئوية	الخدمات العامة	النسبة المئوية	النقل/التجارة	النسبة المئوية	مجموع الناتج المحلي الاجمالي[1]	النسبة المئوية	الناتج القومي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي
١٩٧٨	٤٠٩ر٠	٣٤	١٠٥ر٠	٩	١٩٥ر٤	١٦	١٦٥ر٦	١٣	٣٣٩ر٠	٢٨	١ ٢٤١ر١	١٠٠	١ ٦٦٨ر٩	٧٣ر٧
١٩٧٩	٥٩١ر٠	٣٩	١٧٧ر٠	٩	٤٠٠ر٩	١٩	٢٧٣ر٠	١٣	٦٣٠ر٩	٣٠	٢ ٠٧٢ر٨	١٠٠	٢ ٩٧٩ر٥	٦٩ر٦
١٩٨٠	١ ٧٦٢ر٧	٣٣	٤٠٦ر٩	٧	٨٤٥ر٦	١٦	٦٨٩ر٨	١٣	١ ٦٤٤ر٧	٣١	٥ ٣٤٩ر٧	١٠٠	٧ ٤٠٩ر٣	٧٣ر٢
١٩٨١	٣ ١٨٢ر٠	٣٠	٧٩١ر٩	٧	١ ٩٦٠ر٧	١٨	١ ٧٤٠ر٦	١٦	٣ ١٣٧ر٣	٢٩	١٠ ٨٠٢ر٤	١٠٠	١٥ ٩١٣ر٤	٦٧ر٩
١٩٨٢	٦ ٤٠٧ر١	٣٦	١ ٧٠٩ر٩	٧	٤ ٥١١ر٣	١٩	٣ ٨٣٢ر٥	١٦	٧ ٧١٦ر٣	٣٢	٢٤ ٣١٧ر١	١٠٠	٣٦ ٥٧١ر٥	٦٦ر٥
١٩٨٣	١٤ ٠٢٧ر٠	٢٤	٤ ٥٦٣ر٩	٨	١٠ ٦٠٠ر٩	١٨	١٠ ٣٠٩ر٨	١٧	١٩ ٣٦٢ر٣	٣٣	٥٨ ٨٦٣ر٨	١٠٠	٩٣ ٤٧٠ر٣	٦٣ر٠
١٩٨٤	٥٤ ٠٣٨ر٠	١٨	٣٦ ٩٢٧ر٠	٩	٥٠ ٠٦٣ر٠	١٧	٦٠ ٥٧٧ر٠	٢١	١٠٤ ١١٠ر٠	٣٥	٢٩٥ ٧١٥ر٠	١٠٠	٤٥٥ ٨٠٥ر٠	٦٥ر٠

المصدر: الارقام محسوبة من بيانات ماخوذة من:

Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jeruselem, CBS, 1985), vol. XV, Nos. 1 and 2, tables 6 and 13, pp. 169 and 175, and 72 and 79 respectively.

(١) الكسور العشرية في النسب المئوية مدورة لاقرب رقم صحيح.

التنمية كانت تحبط لأسباب أمنية وسياسية واقتصادية حيثما وكلما، اعتبرت اسرائيل أن تلك الجهود والمقترحات تهدد أمنها وتخلق مراكز قوى اقتصادية فلسطينية وانها يمكن أن تنافس الانتاج الاسرائيلي(١).

في عام ١٩٨٤، كان نحو ٣٦ في المائة من الدخل القومي المتاح متولدا خارج الأراضي المحتلة. وكان معظم هذه النسبة في صورة تحويلات لدخل عوامل الانتاج يتكون أساسا من أجور العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل وفي بلدان العالم الأخرى، وجزئيا في صورة تحويلات من مصادر خاصة ورسمية مختلفة. وكانت النتيجة الصافية لهذه التحويلات هي زيادة كبيرة في الدخل والاستهلاك الخاص والتحويلات المتجهة الى اسرائيل (في صورة ضرائب ومخصصات الضمان الاجتماعي وغير ذلك)(٢). وبالمثل فقد زاد الانفاق على الاستهلاك بمعدل سنوي متوسط قدره ٣ في المائة. ومنذ عام ١٩٧٨ زاد الاستهلاك الخاص عن الناتج المحلي الاجمالي بنسب تراوحت بين ٣ في المائة و ١٨ في المائة خلال تلك الفترة، ولذلك كان أثره سيئاً على الأسعار وعلى الميزان التجاري(٣).

وبفضل تدفق الموارد الخارجية (أي دخل عوامل الانتاج والتحويلات) أصبح ممكنا تحقيق مستوى عال من الاستهلاك وفي نفس الوقت تحقيق مستوى معين من الادخار. غير أن عدم وجود المؤسسات المالية وفرص الاستثمار المناسبة قد حال دون تعبئة الدخل المتبقي وتخصيصه للمجالات الانتاجية. وكان المخرج الوحيد لاستخدام ذلك الدخل في الأراضي المحتلة هو الاكتناز، والاستهلاك المظهري، والادخار في عملات وحسابات أكثر أمنا في الخارج. وهذه سمة لا يستطيع اقتصاد الأراضي المحتلة الاستمرار فيها بالنظر الى الاهمال الذي استمر ٢٠ عاما والى عدم استقرار الوضع الاقتصادي. ويلزم بذل جميع الجهود الممكنة لتشجيع تعبئة تلك الموارد وتسهيل توجيهها الى المجالات الانتاجية بهدف خلق الأساس اللازم لدعم تنمية وتطوير الاقتصاد.

٢- الادخار والاستثمار

تزايد اللجوء الى استخدام التدفقات الخارجية لسد الفجوة في الموارد المحلية في اقتصاد الأراضي المحتلة. وكما سبق أن ذكر فإن اجمالي الدخل الخاص المتاح، من جميع المصادر، قد زاد بمعدل أعلى كثيرا من معدل زيادة الناتج القومي الاجمالي. ويبدو أن هذا الاتجاه للزيادة لم يكن صنعكسا بنفس الدرجة على مستوى المدخرات الشخصية (أنظر الجدول ١-٥). فقد بلغت المدخرات الخاصة نحو خمس اجمالي الدخل المتاح طوال الجزء الأكبر من الفترة. ويرجع هذا، جزئيا، الى زيادة الميل الى الاستهلاك، وتدهور الميزان التجاري، وعدم وجود أسواق مالية، والشذوذ في هيكل أسعار الفائدة، والضغوط

---

(١) Susan Hattis Rolf, "The territories: an economic question", Jerusalem Post, 27 February 1986, p. 10.

(٢) يراجع الفصل الرابع، وأنظر أيضا: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Selected statistical tables on the economy of the occupied Palestinian territories" (UNCTAD/ST/SEU/1), 10 July 1986, tables 2 and 3.

(٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، «التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (TD/B/1102)، ص. ٦ .

التضخمية المتزايدة المصحوبة بتخفيض متكرر في قيمة العملة الاسرائيلية. وفي حين تأخذ المدخرات المحلية اتجاها سلبيا فإن المدخرات الوطنية بلغت متوسطا قدره ٣ر٢٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤. ومع أنه من الممكن أن يكون ذلك راجعا، بالكامل، الى الدخل الصافي من الأجور والى التحويلات الجارية الصافية من الخارج، فإن له دلالة كبيرة بالنظر الى أن الأراضي المحتلة لا توجد بها وسائل مؤسسية لتعبئة و/أو زيادة الموارد الهزيلة للأفراد. ويعتبر هذا الأداء معقولا اذا قورن بنسبة اجمالي المدخرات الى الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية، مجتمعة، وهي ٣ر٢٣ في المائة وبالنسبة المناظرة للبلدان المستوردة للنفط ذات الدخل المتوسط وهي ٩ر٢١ في المائة. كما أن هذه النسبة أعلى من النسبة المناظرة للبلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي[(١)].

تأثر مستوى المدخرات الاجمالية، الى حد كبير، بالقوى الخارجية وبالتغيرات الهيكلية في اقتصاد الاراضي المحتلة. والأهم من ذلك أنه يمكن إرجاع هذا التأثر الى مبادرات القطاع الخاص والى جهده الادخاري في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ومع ذلك فإنه تجدر الاشارة الى أن ثبات مستوى مصادر الدخل المحلية لم يكن ليؤدي الى المستوى الحالي للاستهلاك والادخار لولا تدفق الموارد من الخارج.

وينبغي، من حيث المبدأ، أن تلبى المتطلبات الاستثمارية للاقتصاد بواسطة المدخرات في ثلاثة قطاعات هي القطاع الحكومي، وقطاع الأعمال، والقطاع الأسري[(٢)]. وبالنسبة للمصدر الأول فإنه غير موجود، عمليا، في المناطق المحتلة. ولذلك فإن اقتصاد تلك المناطق محروم من أحد مصادر التمويل التي تستخدم عادة لتقديم الخدمات الأساسية العامة للمواطنين وللاضطلاع بالانفاق الرأسمالي الذي يهدف الى توفير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للقيام، بنجاح، بالمشاريع الانتاجية في مجالات الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد، وغير ذلك. وبالمثل فإن مدخرات الشركات لا تذكر بسبب عدم تطور وضع هذه الفئة من مؤسسات الأعمال في الأراضي المحتلة. واقتصاد الأراضي المحتلة كان يعتمد في الواقع، الى حد كبير على المصدر الثالث، وهو المدخرات الأسرية، طوال أعوام الاحتلال الـ ٢٠.

أما بالنسبة للاستثمار فقد لعب القطاع الأسري كذلك دورا هاما بالرغم من العقبات المختلفة التي نشأت عن الاحتلال، وخاصة عدم وجود هيكل مالي شامل لنظام مصرفي ملائم لتشجيع وتوجيه المدخرات والاستثمار في الاقتصاد. ومع ذلك فإن اجمالي الاستثمارات الخاصة (الجدول ١-٦، العمود ٣) كان أقل كثيرا من المدخرات الخاصة (الجدول ١-٥، العمود ٢) طوال المدة قيد الاستعراض، مما يعكس ضعف الوساطة المالية، ووجود الكثير من الشكوك والمخاطر السياسية والاقتصادية. وبالرغم من هذه العوامل غير المؤاتية فإن حصة القطاع الخاص في مجموع تكوين رأس المال المحلي الاجمالي قد تجاوزت ٨٠ في المائة (أنظر الجدول ١-٦).

---

(١) أنظر: World Bank, World Development Report 1985 (New York, Oxford University Press, 1985, p. 151.

(٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن هذه النقطة، يرجى الرجوع الى: Savings for Development. Report of the International Symposium on the Mobilization of Personal Savings in Developing Countries, Kingston, Jamaica, 4-9 February 1980 (United Nations Publications, Sales No. E.81.II.A.6).

وقد بلغ المتوسط السنوي لمجموع تكوين رأس المال المحلي الاجمالي ٣ر٣١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي على مدى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣. ومع أن هذا يرجع بالكامل الى التدفقات الخارجية، فإن هذه النسبة أفضل من النسبة التي حققتها البلدان النامية مجتمعة، وهي ٨ر٢٣ في المائة، ومن النسبة التي حققتها البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي، وهي ١ر٢١ في المائة(١). وقد بلغ المتوسط السنوي لحصة القطاع الخاص في مجموع تكوين رأس المال الاجمالي ٨٥ في المائة خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤. ويتضمن الفرق حصة الحكومة الاسرائيلية الصغيرة وهي مخصصة عامة لأعمال البنية الأساسية المتعلقة أساسا بالمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.

ونتيجة لما تقدم، ظلت الهياكل الأساسية، المادية والبشرية، والخدمات الحكومية المقدمة لسكان المناطق المحتلة محدودة جدا طوال فترة الاحتلال. وبالمثل، فإن الخدمات البلدية محدودة بسبب تزايد الصعوبات المتعلقة بالميزانية. والمعونة الخارجية مطلوبة بصورة متزايدة لتوفير بعض الخدمات العامة الضرورية في مجالات حيوية مثل الصحة، والمياه، والتعليم، والكهرباء، والطرق وغيرها. ولم تكن هناك أية مشاركة حكومية في القطاعات الانتاجية. وفي الواقع فإن السياسة الرسمية، أو عدم وجود أية سياسة رسمية، قد أدى باستمرار الى إعاقة المشاريع الانتاجية حتى لو كانت تتم باستخدام الموارد المحلية بمشاركة المستثمرين المحليين. وهناك حاجة ملحة لاستثمارات ضخمة من أجل توفير بنية أساسية مناسبة، وإقامة قاعدة انتاجية لاقتصاد مكثف ذاتيا في المناطق المحتلة.

والاستثمارات الخاصة، في غالبيتها العظمى، تتعلق بأعمال البناء والتشييد. وقد امتص الانفاق على المباني السكنية أكثر من أربعة أخماس الاستثمار الخاص. وهذه المباني أقيمت أساسا لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمساكن وكوقاية من التضخم الذي زادت نسبته عن ٤٤٥ في المائة في عام ١٩٨٤(٢)، ولتحقيق وجود على الأرض، بما يهدف أساسا الى إحباط ممارسات نزع الملكية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية. وبالاضافة الى ذلك فإن المثبطات والعراقيل التي توضع أمام الاستثمار في المشروعات الانتاجية في الزراعة والصناعة قد جعلت المستثمرين المحتملين يتحولون الى عمليات المضاربة في العقارات والمنقولات والى مجموعة من الأنشطة التجارية الأخرى.

٣- الأسعار وأثر التضخم

لقد جعلت العلاقات الاقتصادية التي تزداد توثقا مع اسرائيل المناطق المحتلة معرضة للتحركات في الأسعار ولمعدلات التضخم المرتفعة في اسرائيل. ويبين الجدول ١-٧ اتجاه الأرقام القياسية العامة لأسعار المستهلك في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي اسرائيل منذ عام ١٩٧٠.

---

(١) World Bank, World Development Report 1985.

(٢) Shlomo Frankel, "Israel's Economic Crisis", Merip Reports, October-December 1985, p. 21
أنظر أيضا: George Abed, "Israel in the orbit of America: The political economy of a dependency relationship", in Journal of Palestine Studies, No. 61, Autumn 1986,p. 49.

الجدول ١-٥ المدخرات وتكوين رأس المال، ١٩٧٧ - ١٩٨٤

(بملايين الشيكلات الاسرائيلية بقيمتها الجارية وكنسب مئوية)

السنة	(١) اجمالي الدخول المتاحة من جميع المصادر	(٢) الخاصة المدخرات الخاصة	(٣) الانفاق على الاستهلاك الخاص	(٤) (٢) كنسبة مئوية من (١)	(٥) الاجمالي المحلي لتكوين رأس المال(١)	(٦) (٣) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	(٦) (٣) كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي	(٧) (٥) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	(٧) (٥) كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي
١٩٧٧	٩٧٤ر٧	١٣٦ر٣	٨٢٨ر٤	١٣ر٠	١٨٣ر٣	١٧ر٤	١٢ر١	٢٥ر٣	١٩ر٠
١٩٧٨	١ ٧٠٠ر٠	٤٣٠ر٠	١ ٢٧٠ر٩	٢٥ر٣	٣٩٤ر٧	٣٤ر٤	٢٥ر٨	٣١ر٥	٢٣ر٧
١٩٧٩	٣ ٠٢٥ر٠	٦٨٢ر٠	٢ ٣٣٦ر٧	٢٢ر٥	٧٠١ر٣	٣٢ر١	٢٢ر٩	٣٣ر٠	٢٣ر٥
١٩٨٠	٧ ٥٢٨ر٠	١ ٧٧٣ر٠	٥ ٧٧٤ر٠	٢٢ر٦	١ ٧٨٨ر٨	٢٢ر٣	٢٢ر٩	٣٢ر٦	٢٤ر١
١٩٨١	١٦ ١١٠ر٠	٢ ٣٧٣ر٠	١٢ ٧٧٦ر٧	٢٠ر٩	٣ ٢٦٤ر٩	١٥ر٨	٢١ر٣	٢٩ر٣	٢٠ر٥
١٩٨٢	٣٦ ٦٢٢ر٠	٩ ٤٣٣ر٠	٢٧ ٢٥٨ر٤	٢٥ر٨	٨ ٥٦٠ر٤	٣٧ر٣	٢٥ر٨	٣٣ر٨	٢٢ر٤
١٩٨٣	٩٠ ٠٢٥ر٠	٣٠ ١٥٥ر٠	٧١ ٣٠٠ر٤	٢٢ر٤	١٨ ٥٧٨ر٣	٣٢ر٣	٢١ر٦	٢٩ر٧	١٩ر٩
١٩٨٤	٤٣١ ١٣٣ر٠	٧٦ ٣٨٦ر٠	٣٥٤ ٧٤٩ر٠	١٧ر٧	٨٧ ٩٧٩ر٠	٢٤ر٠	١٦ر٨	٢٧ر٧	١٩ر٣

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, 1985) vol. XV, NO. 2, table 1, 2, 4, 7, 8, 9, 11, and 14; and Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, 1985), vol. XV, No. 1, tables 2, 4, 7, 9, 11, 14, pp. 67-80 and 163-176 respectively.

(١) يشمل التغيرات في الارصدة. وفيما عدا سنوات قليلة (هي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٢) كان هناك نقص صاف في الارصدة في الضفة الغربية. ولمعرفة تحليل الاستثمارات حسب القطاعات ونوع الاصول، يمكن الرجوع الى الجدول ١-٦ في هذة الوثيقة.

ويعود الجزء الأكبر من الضغوط التضخمية في الأراضي المحتلة الى عملية الالحاق الاقتصادي لتلك الاراضي باسرائيل. وكانت هذه الضغوط محسوسة أساسا من خلال أسعار الواردات المتزايدة من السلع من اسرائيل، وهي الواردات التي بلغت نسبتها نحو ٩٠ في المائة من اجمالي السلع المستوردة، ومن خلال أجور الفلسطينيين العاملين في اسرائيل والقيمة المتدنية للعملة الاسرائيلية التي تستخدم أيضا كسند قانوني في الأراضي المحتلة. كما ترجع هذه الضغوط الى الطاقة المتدنية للاقتصاد المحلي وعدم قدرته على مواجهة الطلب المتزايد الناتج عن زيادة الدخل الذي يأتي من الخارج في صورة دخل عوامل الانتاج والتحويلات. وليس من المرجح أن تكون العوامل المحلية الأخرى، مثل حجم الائتمان والانفاق الحكومي ومدى التمويل بالعجز، قد لعبت دورا هاما في المساهمة في التضخم.

وكان أثر التضخم على حياة المواطنين العاديين والمؤسسات المدنية وشركات الأعمال في الأراضي المحتلة ساحقا، وخاصة بعد عام ١٩٧٤ وتخفيض قيمة العملة الاسرائيلية في ذلك العام. وقبل عام ١٩٧٤ كان التضخم مصحوبا بمعدلات مرتفعة لنمو الدخل والناتج الحقيقيين، بحيث استفاد منه من ساهموا في خلق الدخل والناتج. وكانت أهم نتيجة واضحة لهذه الظاهرة هي الانخفاض الحاد، والمتذبذب أحيانا، لقيمة العملة الاسرائيلية، خاصة عند مقارنتها بالدينار الأردني، وهو العملة القانونية الثانية في الضفة الغربية. ويوضح الجدول ١-٨، مثلا، كيف انخفضت القيمة التبادلية للشيكل الاسرائيلي في السوق من ١ ٠٠٠ فلس أردني لكل شيكل في عام ١٩٧١ الى ١ر٢ فلس لكل شيكل في عام ١٩٨٤.

والتدهور الحاد وغير المنتظم للقيمة التبادلية للعملة الاسرائيلية جعل التخطيط الاقتصادي ونشاط الأعمال في الأراضي المحتلة من الأمور البالغة الصعوبة والمحفوفة بالمخاطر بدرجة غير عادية. وكان الهدف المسيطر على تفكير كل رجال الأعمال هو المحافظة على القيمة الحقيقية لمبيعاتهم وللسلع المخزونة لديهم. وكان أحد التدابير السريعة التي اتخذوها لهذا الغرض هو تقليل التسهيلات الائتمانية التي يقدمونها لعملائهم الى الصفر تقريبا، أو تحويل القيمة غير المدفوعة للسلع الى دنانير أردنية بسعر التبادل وقت اجراء التحويل، وهو تدبير كثيرا ما يغبن حق المشتري. وعلى أية حال، فإن التدهور في مستوى الأسعار في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٤ كان بالغ القسوة على المستهلكين، حيث تعرضوا لمفارقات صارخة في نظام التسعير. ومن جهة أخرى فإن هذا التدهور زاد أيضا من درجة المخاطرة بالنسبة للبائعين وأدى، في النهاية، الى توقف بعضهم عن ممارسة النشاط التجاري.

وكان انهيار التسهيلات الائتمانية خلال فترة التضخم، ١٩٧٦-١٩٨٥خطيرا بصفة خاصة في بعض قطاعات الزراعة لأن المنتجين اعتادوا الحصول على ما يحتاجونه للزراعة من الموردين الرئيسيين على أساس قروض يسددونها عادة بعد بيع منتجاتهم. وكان انهيار ترتيبات الاقراض «السلعي» صعبا بصفة خاصة، إذ أنه حدث في فترة لم تكن لدى المزارعين فيها أية مصادر بديلة للاقتراض الموسمي.

ولقد أدى الفرق الكبير والمتزايد باستمرار بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي المحتلة وفي اسرائيل الى انخفاض قيمة مبيعات انتاج الأراضي المحتلة في الأسواق المحلية للمشترين الاسرائيليين. وفي الواقع، كثيرا ما تشير التقارير الى أن عددا متزايدا من سكان الضفة الغربية وقطاع

غزة يفضلون شراء بعض السلع الاستهلاكية والمعمرة من المدن الاسرائيلية المجاورة لأن الأسعار هناك تبدو أقل ارتفاعا. وكان هذا الأثر المزدوج على الطلب في الأسواق المحلية من العوامل الهامة التي أدت الى الركود الحالي في النشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة.

الجدول ١-٦: تكوين رأس المال المحلي الاجمالي حسب القطاع ونوع الأصول، ١٩٧٨-١٩٨٤
(بملايين الشيكلات الاسرائيلية بالأسعار الجارية)

السنة	القطاع الخاص			القطاع العام (السلطات الحكومية والمحلية) (٤)	الاجمالي (٥)
	الآلات والنقل والمعدات الأخرى (١)	أعمال البناء والتشييد (٢)	المجموع الفرعي (٣)		
١٩٧٨	٦٥ر٣	٢٤٧ر٣	٣١٢ر٦	٤٥ر٨	٣٩٤ر٧
١٩٧٩	١١٨ر٣	٤٢٩ر٨	٦٤٨ر١	٨٠ر٢	٧٠١ر٢
١٩٨٠	٢٢٠ر٥	١ ١٤٨ر١	١ ٣٦٨ر٦	١٥٠ر٨	١ ٧٨٨ر٨
١٩٨١	٤٤٠ر٤	٢ ٦٦٩ر٣	٣ ١٠٩ر٧	٣٩٩ر٤	٣ ٢٦٤ر٩
١٩٨٢	١ ٠٥٦ر٥	٥ ٩٦٧ر٦	٧ ٠٢٤ر١	١ ١٠٢ر٩	٨ ٥٥٩ر٤
١٩٨٣	٢ ٨١٠ر٢	١٣ ٠٤٩ر١	١٥ ٨٥٩ر٤	٣ ١٩٦ر٣	١٨ ٥٧٨ر٣
١٩٨٤	١١ ٩٦٦ر٠	٥٩ ٦٦٢ر٠	٧١ ٦٢٨ر٠	١٨ ٧٢٧ر٠	٨٧ ٩٧٩ر٠

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, (Jerusalem, CBS, 1985), vol. XV, Nos. 1 and 2, tables 4 and 11, pp. 70, 77, 166 and 173.

ملاحظة: أرقام العمود (٥) لا تمثل مجموع أرقام العمودين (٣) و (٤)، إذ أن أرقام هذين العمودين قد عدّلت كي تعكس التغيرات في الأرصدة.

وتزايد معدل التضخم، خاصة منذ عام ١٩٨٠، حيث أدى تدريجيا الى انخفاض الدخل الحقيقي المتاح لمعظم فئات الدخل، وكان مصحوبا باتساع الفجوة بين الدخل النقدي للأسر وتكاليف المحافظة على مستويات معيشتها عند نفس المستويات التي كانت سائدة في منتصف السبعينيات. وكان الأثر الطاحن لهذا الوضع قاسيا بصفة خاصة على العمال الذين يحصلون على أجورهم بالعملة الاسرائيلية، وهذا يشمل جميع العمال في اسرائيل (نحو ٤٠ في المائة من قوة العمل) والعاملين بالادارة المدنية الاسرائيلية (نحو ١٠ في المائة). ويمكن الحكم على مدى أثر التضخم على القوة الشرائية لهذه الفئة من أصحاب الدخول إذا ما عرف أن قيمة المرتب الذي يحصل عليه خريج جامعي حديث (كمدرس يعمل في مدرسة حكومية مثلا) بالشيكل الاسرائيلي، مقدرة بالدينار الأردني، انخفضت من ١٠٥ دنانير في عام ١٩٧٦ الى ٦٥ دينارا في بداية عام ١٩٨٥. وكذلك انخفضت قيمة الأجر الذي يحصل عليه عامل فلسطيني غير ماهر يعمل في اسرائيل مقدرة بالدينار الأردني من خمسة دنانير في اليوم في بداية السبعينيات الى ثلاثة دنانير في اليوم في الثمانينيات.

الجدول ١-٧ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	اسرائيل	ملاحظات
١٩٧٠	٠٠	٠٠	١ر١٠٦	سنة الأساس ١٩٦٩ (الرقم القياسي يساوي ١٠٠)
١٩٧١	١٢٥ر٩	١٢٨ر١	١١٨ر٨	=
١٩٧٢	١٤٨ر١	١٥٣ر١	١٣٤ر١	=
١٩٧٣	١٧٩ر٩	١٩٠ر٣	١٦٠ر٩	=
١٩٧٤	٢٥٦ر٥	٢٩٤ر٣	٢٢٤ر٨	=
١٩٧٥	٣٦٧ر٤	٤٥٢ر٧	٣١٣ر١	=
١٩٧٦	١١٤ر٩	١١٣ر٢	٤١١ر٢	سنة الأساس للأراضي المحتلة هي كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ (الرقم القياسي يساوي ١٠٠) سنة الأساس لاسرائيل هي ١٩٧٦ (الرقم القياسي يساوي ١٠٠).
١٩٧٧	١٥٦ر٣	١٥١ر٥	١٣٤ر٦	
١٩٧٨	٢٣٥ر١	٢١٦ر٤	٢٠٢ر٧	
١٩٧٩	٣٩٥ر٣	٣٧٣ر٠	٣٦١ر٤	
١٩٨٠	٩٤٦ر٢	٩٥٤ر٧	٨٣٤ر٩	سنة الأساس لاسرائيل هي ١٩٨٠ (الرقم القياسي يساوي ١٠٠)
١٩٨١	٢ ٠٢٥ر٢	٢ ٠٠٠ر٥	٢١٦ر٨	
١٩٨٢	٤ ١٩٩ر٥	٤ ٢٩٤ر٠	٤٧٧ر٧	
١٩٨٣	١٠ ٠٦٩ر٠	١٠ ٧٨٤ر٦	١ ١٧٣ر٥	
١٩٨٤	٤٦ ٣٨٤ر٢	٥١ ٠٠٦ر٨	٥ ٥٦٠ر٤	
١٩٨٥	١٩٥ ٠٨٠ر٢	٢٢٣ ٢٠٠ر٠	٢٢ ٥٠٠ر٠	

المصدر: الأرقام مأخوذة من: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1975 (Jerusalem, CBS, 1975), p. 694; Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1978 (Jerusalem, CBS, 1978), p. 774; and Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1985 (Jerusalem, CBS, 1985), pp. 714 and 265.

الجدول ١-٨ سعر التبادل بين الدينار الأردني والشيكل الاسرائيلي

السنة	شيكل اسرائيلي لكل دينار أردني	فلس أردني لكل شيكل اسرائيلي
١٩٧١	١ر٠٠	١ ٠٠٠ر٠
١٩٧٢	١ر٢٦	٧٩٣ر٧
١٩٧٣	١ر٣٤	٧٤٦ر٢
١٩٧٤	١ر٧٢	٥٨١ر٤
١٩٧٥	٢ر٠٥	٤٨٧ر٨
١٩٧٦	٢ر٩١	٣٤٣ر٦
١٩٧٧	٣ر٢٠	٣١٢ر٥
١٩٧٨	٥ر٤٨	١٨٢ر٥
١٩٧٩	٨ر٣٧	١١٩ر٥
١٩٨٠	١٦ر٩٦	٥٩ر٠
١٩٨١	٣٤ر٢٣	٢٩ر٢
١٩٨٢	٦٨ر٠٦	١٤ر٧
١٩٨٣	١٥٤ر٩٧	٦ر٤
١٩٨٤	٨٠٧ر٠٧	١ر٢

المصدر: مكتب أحد كبار الصيارفة في نابلس، الضفة الغربية، عام ١٩٨٦.

ملاحظة: ١ ٠٠٠ فلس = ديناراً أردنياً واحداً.

وهذه المعدلات المرتفعة للتضخم قد أثرت، دون شك، على الحالة الاقتصادية للفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض بصفة خاصة، وسببت انخفاضا حادا في مستوى معيشة الفئات المهنية ذات الدخل المتميز (يحصل الطبيب الذي يعمل لدى الحكومة، مثلا، على مرتب شهري يتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ دولار). ولولا الدور الفعّال الذي يلعبه تحويل الأموال المكتسبة في الخارج لانخفض مستوى المعيشة لمعظم فئات الدخل انخفاضا كبيرا. غير أنه من المتوقع أن يتضاءل كثيرا الدور التعويضي للتحويلات في أعقاب الانكماش الاقتصادي الحاد في دول الخليج وفي الأردن لما لهذا الانكماش من آثار خطيرة على امكانات العمالة ومستويات أجور العمال الفلسطينيين المهاجرين. واذا استمرت كل هذه العوامل المعاكسة في التأثير على الأراضي المحتلة فإن زيادة الفقر والبطالة زيادة حادة في الأعوام القليلة القادمة ستكون أمرا مؤكدا.

دال- التطورات الرئيسية

أدت السنوات الـ ٢٠ للاحتلال الى تغييرات هيكلية ملموسة في اقتصاد الأراضي المحتلة. وكما سبق أن أشرنا فإن القطاع التقليدي قد انحسر تدريجيا أمام زحف بعض المجالات في القطاع الحديث الكفء الذي يتمتع بمعدلات أعلى للانتاجية. وقد فقد القطاع الزراعي دوره القيادي من حيث مساهمته في الناتج الاجمالي وفي العمالة لصالح الخدمات التي تطورت تدريجيا لتصبح مجالات وثيقة الصلة بالاقتصاد الاسرائيلي. وقد ظل القطاع الصناعي راكدا عمليا أثناء الاحتلال بالرغم من ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات الاسرائيلية. وفي الواقع جرى ببطء إدخال تغييرات على تكوين القطاعات المنتجة للسلع وعلى نمط انتاج هذه القطاعات كي تكون قادرة، الى حد كبير، على تلبية احتياجات السوق الاسرائيلية. وتشير التطورات في هذه القطاعات وغيرها الى تزايد إخضاع الأداء الاقتصادي للأراضي المحتلة للمصالح الاقتصادية لاسرائيل بدلا من إقامة الهياكل اللازمة لاقتصاد مستقل معتمد على الذات.

١- الزراعة

لاتزال الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد الأراضي المحتلة، بالرغم من انخفاض حصتها في الناتج المحلي الاجمالي. وبالاضافة الى كونها مصدرا رئيسيا للعمالة فإنها توفر أيضا قاعدة المواد الخام اللازمة للاستهلاك المباشر وللأنشطة الصناعية، كما توفر موردا هاما للنقد الأجنبي. وقد تميزت الزراعة، لفترة أولية استمرت لأكثر من ١٠ سنوات، بمعدلات نمو مرتفعة. وكان هذا راجعا، أساسا، الى الارتفاع الملحوظ في انتاجية بعض المحاصيل المرتفعة الثمن وليس الى زيادة في الانتاج الاجمالي[(١)]. غير أن الانتاج الزراعي قد تعرّض لانخفاض مستمر منذ بداية الثمانينيات، وخاصة بالنسبة للمحاصيل الحقلية والفواكه التي تزرع في ظروف الزراعة الجافة حيث تتوقف الانتاجية، الى حد كبير، على كمية الأمطار.

---

(١) «أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة - تقرير الأمين العام»؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الوثيقة A/40/373، عام ١٩٨٥، الصفحة ٩.

وبالنظر الى طبيعة الزراعة فإن إدخال بعض التحسينات البسيطة قد أدى الى زيادات كبيرة في الانتاجية، وخاصة بالنسبة للمحاصيل المدرّة للنقد واتخاذ تدابير مثل إدخال بعض التحسينات على الأدوات واستخدام المعدات والتقنيات الجديدة مثل الري بالتنقيط وكذلك استخدام الأسمدة والبذور المحسّنة، وغير ذلك من المدخلات التي لا تتطلب إلا استثمارات محدودة نسبيا، أدى الى زيادة الانتاجية بالنسبة للعمالة ومساحة الأرض. وقد جرى تمويل معظم هذه التدابير من موارد للمزارعين أنفسهم من خلال مدخرات الأعمال ومن خلال القروض القصيرة الأجل التي يحصلون عليها من السوق المالية غير الرسمية وهي السوق التي يعمل فيها تجار ومقرضون وسماسرة. وقد استنفدت القدرة على التمويل الذاتي وعلى الاقتراض في الأراضي المحتلة، غير أن مساهمة الحكومة بمواردها التي لا غنى عنها لزيادة الكفاية في الزراعة كانت منعدمة تقريبا. ولم تكن القروض التي قدمتها الحكومة الاسرائيلية، حتى عام ١٩٧٠ فقط، تتضمن إلا مبالغ رمزية. وسرعان ما عانى هذا القطاع بشدة مثلما عانت القطاعات الأخرى، من عدم وجود نظام الاقراض وبدأ يشعر بالآثار السيئة لاغلاق المصارف المحلية وغيرها من المؤسسات المالية. ونتيجة لذلك فإن المزارع الأسرية الصغيرة، التي تشكل الجزء الأكبر من الوحدات الانتاجية والتي تفتقر الى مصادر التمويل، تعرضت لمعاناة شديدة.

وتزايد العقبات التي تعترض التمويل الخاص والعام، مع التغير في أنماط وفي أسواق الناتج والمحاصيل، وتزايد الاعتماد على السياسات التجارية الاسرائيلية، أدت جميعها الى تعرض المنتجين الزراعيين لقيود شديدة. كما أن انعدام الدعم الرسمي لمشاريع التنمية، ونقص البنية الأساسية من حيث النقل والطاقة، ونظم الري، وإمكانات البحوث والتجارب، وغيرها من الامكانات المادية والمؤسسية المرتبطة بها، قد أديا الى تفاقم مشكلة تنمية النشاط الاقتصادي الخاص في مجال الزراعة. وقد تضاعف أثر هذه العوامل بسبب العديد من العقبات الادارية والقانونية التي وضعتها سلطات الاحتلال والتي تشمل التقييد الشديد لاستخدام الموارد المائية القائمة ولاستغلال موارد جديدة، وخلع أشجار الزيتون والموالح واستبدالها بأشجار جديدة، ونزع ملكية الأرض، وغير ذلك من الممارسات التي تضر بالزراعة الفلسطينية.

وعلى العكس من ذلك، إرتأت خطة اسرائيلية لتثبيت أقدام أعداد متزايدة من الاسرائيليين في مجال الزراعة في الأراضي المحتلة، تخصيص ما مجموعه ٠٠٠ ٥٥ دونم للزراعة و ٠٠٠ ١٤٥ دونم للرعي، وذلك كجزء من عملية ترمي الى توطينهم في تلك الأراضي. وفي عام ١٩٨٤ كان اليهود يزرعون نحو ٠٠٠ ٥٠ دونم من الأراضي في الضفة الغربية[١]، وكان الجزء الأكبر منها من الأراضي الخصبة في وادي الأردن الذي تم توطين ٠٠٠ ٤ اسرائيلي فيه. وقد لوحظ نمط مشابه من نزع ملكية الأراضي وتخصيصها للمستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة وخاصة بعد عام ١٩٧٩. وفي عام ١٩٨٥ كانت المستوطنات تحتل ٢٥٠ ٢٢ دونما من اجمالي ٠٠٠ ١٠٠ دونم تملكها سلطات الاحتلال في القطاع، مما جعل نصيب كل مستوطن اسرائيلي ٤ر١٠ دونمات[٢].

---

(١) M. Benvenisti et al, The West Bank Handbook: A political lexicon (Jerusalem, Jerusalem Post, 1986), p. 3.

(٢) Sara Roy (West Bank Data Base Project), The Gaza Strip Survey (Cambridge, Harvard University Press, 1986), p. 139.

وبالتالي فقد نقص اجمالي المساحة المزروعة في الأراضي المحتلة دون اتخاذ أية تدابير لاحلال أراض جديدة محل الأراضي المفقودة من خلال الاستصلاح وبرامج الري (أنظر الجدول ١-٩). وقد انخفضت نسبة الأراضي المزروعة من نحو ٣٧ في المائة من اجمالي مساحة الأراضي المحتلة في الضفة الغربية في عام ١٩٦٦ الى نحو ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٤، وانخفضت في قطاع غزة من ٥١ في المائة من المساحة الكلية في عام ١٩٦٦ الى ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٤. وبالاضافة الى الاستيلاء على الأراضي فإن نقص التمويل الخاص والعام قد اضطر المزارعين إما لترك الأرض دون زراعة أو هجرها كلياً بحثا عن عمل أكثر جدوى.

ويجب ألا نستخف بما لتلك العوامل من آثار سيئة على الناتج الزراعي وعلى العمالة والدخل. فقد انخفض الناتج الزراعي والدخل في الضفة الغربية انخفاضا مستمرا اثناء الفترة ١٩٨١-١٩٨٥ (أنظر الجدول ١-١٠). وكان انخفاض معدل العمالة في الزراعة في نفس الفترة أقل حدة. ومع ذلك فقد انخفضت العمالة في الزراعة من اجمالي قدره ٦٠ ٠٠٠ عامل في عام ١٩٧٠ الى ٣٧ ١٠٠ عامل في عام ١٩٨٥، أي بنسبة ٣٨ في المائة تقريبا. وبالنسبة لاجمالي العمالة في الأراضي المحتلة فقد انخفضت حصة العمالة في الزراعة بشدة من ٣٨ر٧ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٢٤ر٤ في المائة في عام ١٩٨٥ (أنظر الجدول ١-١٤). وهذا الانخفاض عوضته جزئيا الزيادة في العمالة في قطاع الخدمات، كما عوضته العمالة في اسرائيل وفي البلدان الأخرى. بيد أن الصناعة، التي يمكن أن تكون أهم قطاعات الاقتصاد، لم تستوعب اليد العاملة التي استغنى عنها قطاع الزراعة.

٢- الصناعة

وإتسم القطاع الصناعي بالركود طوال جزء كبير من فترة الاحتلال. وفي السنوات الأولى للاحتلال ركزت السلطات اهتمامها على تنمية الصناعة، وان كان دعمها لها محدودا. وفي السنوات التالية تحوّل التركيز الى تنفيذ تنظيم روتيني للصناعة[(١)]. وفي نهاية السبعينيات انتهى دعم الحكومة الاسرائيلية للتنمية الصناعية في الأراضي المحتلة، وبعد ذلك صدر في عام ١٩٨٤ بيان عبَّر عن السياسة الاسرائيلية التي لا تشجع تنمية الصناعة أو الزراعة في الأراضي المحتلة[(٢)]. ولذلك فإن قطاع الصناعة كان يعمل في ظل ظروف متزايدة الصعوبة، ولم تكن له استراتيجية توجيهية تساعد في تحديد درجة التركيز على المسائل الهامة للتنمية الصناعية[(٣)].

---

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول مساهمة السلطات الاسرائيلية في دعم القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة يرجى الرجوع الى: Hillel Frisch, Stagnation and Frontier Arab and Jewish: Industry in the West Bank (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1983).

(٢) صرح وزير الدفاع الاسرائيلي بأنه «لن تكون هناك تنمية (في الأراضي المحتلة) تقوم بمبادرة من الحكومة الاسرائيلية، ولن تمنح تصاريح للتوسع في الزراعة أو الصناعة (هناك) بما قد ينافس دولة اسرائيل». The Economist, "A light unto (some) Nations", Development Report, January 1986, p. 3.

(٣) أنظر: Abdel Razek Hassan, The Position of Palestinian Industry in the Occupied Regions since 1967; The West Bank and Gaza Strip, 1985, pp. 7-8.
وأنظر أيضا: Ziad Abu-Amr, "The Gaza Economy since 1948", in G. Abed (ed.), Economic Development under Prolonged Occupation.

وبالتالي فإن حصة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ظلت ثابتة عند ٩ في المائة تقريبا في الفترة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٤ (أنظر الجدول ١-١١). وانخفاض هذه الحصة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ جعل الحصة السنوية المتوسطة للصناعة ٨ في المائة. واذا أضيفت حصة البناء والتشييد فإن النسبة وصلت الى ٢٥ في المائة لعام ١٩٨٣، وهي نسبة منخفضة اذا أخذنا في الاعتبار الارتفاع النسبي في دخل الفرد، في الأراضي المحتلة. وفي عام ١٩٨٣، كانت الحصص المقابلة للصناعة، بما في ذلك البناء والتشييد، في الناتج المحلي الاجمالي هي ٣١ في المائة في الأردن، و ٢٥ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و ٣٣ في المائة في مصر، و ٢٧ في المائة في اسرائيل[1].

الجدول ١-٩ مساحة الأراضي المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الاحتلال الاسرائيلي، في عام ١٩٦٧، وبعده

(بآلاف الدونمات)

	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	١٩٦٦	١٩٨٢(f)	١٩٨٤	١٩٦٦	١٩٨٢(f)	١٩٨٤
١- اجمالي مساحة الأراضي المزروعة	٢٠٨٠ر٠	١٦٠٠ر٦	١٥٨٤ر٨	١٨٧ر٠	١٦٤ر٦	١٨٣ر٧
مساحة الأراضي المزروعة كنسبة مئوية من اجمالي المساحة	٣٧ر٣	٢٨ر٧	٢٨ر٤	٥١ر٠	٤٤ر٨	٥٠ر٠
٢- مساحة الأراضي المروية	١٠٠ر٠	٧٨ر٦	١٠١ر٣	٧٥ر٠	٩٣ر٧	٠٠
مساحة الأراضي المروية كنسبة مئوية من مساحة الأراضي المزروعة	٤ر٨	٤ر٩	٦ر٤	٤٠ر١	٥٦ر٩	٠٠

المصدر: Meron Benvenisti (West Bank Data Base Project), A survey of Israel's Policies (Washington and London, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p. 13; Sara Roy, (West Bank Data Base Project), The Gaza Strip Survey (Cambridge, Harvard University Press, 1986); p. 38; and United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Selected statistical tables on the economy of the occupied Palestinian territories" (UNCTAD/ST/SEU/1), Table 19, p. 21; and ESCWA, Food Security in the West Bank and Gaza Strip (Baghdad, ESCWA, 1985), p. 34

(f) الأرقام خاصة بالسنة الزراعية ١٩٨١/١٩٨٢.

---

(١) أنظر: World Bank, World Development Report, 1985, pp. 178-179.
وأنظر أيضا: الاسكوا، دراسات عن الأسعار والأرقام القياسية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد السابع، بغداد، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

وكان من المفترض أن يؤدي الارتفاع النسبي لدخل الفرد في الأراضي المحتلة الى خلق سوق كبيرة تشجع التوسع الصناعي. وقد بلغت حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في البلدان الواقعة تحت الادارة الاستعمارية أو تحت الحماية والتي يصل دخل الفرد بها الى ٢٠٠ دولار ما يتراوح بين ٧ في المائة و١١ في المائة[1] بالمقارنة بنسبة ٩ في المائة فقط في الأراضي المحتلة التي بلغ نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي بها ٨٤٨ دولارا في عام ١٩٨٤.

الجدول ١-١٠ الناتج الزراعي والعمالة الزراعية والدخل من الزراعة، ١٩٨٠-١٩٨٥[أ]

	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨١-١٩٨٢	١٩٨٢-١٩٨٣	١٩٨٣-١٩٨٤	١٩٨٤-١٩٨٥
	(بملايين الدولارات بقيمتها الجارية)				
القيمة الكلية للناتج الزراعي	٣٨٧	٤٣٦	٤٤٥	٣١٤	٣٨٩
- الضفة الغربية	٢٩٦	٣٤٦	٣٤١	٣٠٩	٢٩٧
- قطاع غزة	٩١	٩٠	١٠٤	١٠٥	٩٢
الدخل المتولد من الزراعة	٣٠٣	٣٢٤	٣٠٤	٢٧١	٢٦٥
- الضفة الغربية	٢٣٧	٢٦٦	٢٣٥	٢٠١	٢٠٤
- قطاع غزة	٦٦	٥٨	٦٩	٧٠	٦١
	(بالالاف)				
إجمالي العمالة الزراعية	٣٦ر٩	٣٩ر٦	٣٨ر٠	٣٧ر٤	٣٧ر١
- الضفة الغربية	٢٨ر٥	٣١ر٣٥	٢٩ر٢٥	٢٩ر٦٤	٢٨ر٣
- قطاع غزة	٨ر٤	٨ر٢٥	٨ر٧٥	٧ر٧٦	٨ر٨

المصدر: (١) تم حساب قيمة الناتج الزراعي والدخل المتولد من الزراعة للأعوام ١٩٨٠-١٩٨١ و١٩٨٤-١٩٨٥ من
Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel, 1984 and 1986 (Jerusalem, CBS, 1984 and 1986), pp. 769 and 713 respectively.
كما حسبت الأرقام الخاصة بالأعوام ١٩٨١-١٩٨٤ من
Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, December 1985), vol. XV, No. 2, pp. 97–103.

وقد تم تحويل الشيكلات الاسرائيلية الى دولارات الولايات المتحدة طبقا لسعر التبادل السنوي المتوسط،
International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics. (Washington D.C., IMF, April 1986), p. 273.

(٢) أرقام العمالة معطاة للسنوات التقويمية وهي محسوبة من
Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, 1986 (Jerusalem, CBS, 1986), table 21, p. 705

(أ) الأسعار معدلة لشهر نيسان/ابريل من كل عام.

(١) World Bank, Industrial Strategy for Late Starters: The Experience of Kenya, Tanzania and Zambia, International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), Staff Working Papers, No. 457, p. 3.

الجدول ١-١١ حصة الصناعة في العمالة الكلية، وتكوين رأس المال الاجمالي، والناتج المحلي الاجمالي، ١٩٧٨-١٩٨٥

السنة	عدد العاملين (١)	عدد العاملين كنسبة مئوية من المجموع (١)	تكوين رأس المال الاجمالي (٢)	تكوين رأس المال الاجمالي كنسبة مئوية من المجموع (٢)	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي كنسبة مئوية من المجموع (٣)
١٩٧٨	-	...	٦٥ر٣	١٦ر٥	١٠٥ر٠	٩
١٩٧٩	٢٣ ١٨٤	١٦ر٨	١١٨ر٣	١٦ر٩	١٧٧ر٠	٩
١٩٨٠	٢٢ ٩١٧	١٦ر٣	٢٢٠ر٥	١٢ر٣	٤٠٦ر٩	٧
١٩٨١	٢٢ ٤١٦	١٦ر٠	٤٤٠ر٤	١٣ر٥	٧٩١ر٩	٧
١٩٨٢	٢٢ ٢٥٨	١٥ر٥	١ ٠٥٦ر٥	١٢ر٣	١ ٧٠٩ر٩	٧
١٩٨٣	٢٢ ٨٦٢	١٥ر٨	٢ ٨١٠ر٢	١٥ر١	٤ ٥٦٣ر٩	٨
١٩٨٤	٢٤ ٦١٣	١٦ر٣	١١ ٩٦٦ر٠	١٣ر٦	٢٦ ٩٢٧ر٠	٩
١٩٨٥	٢٤ ٥٨٤	١٦ر١	..	..	..	..

المصدر: أرقام العمود (١) محسوبة من بيانات مأخوذة من: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel, 1986 (Jerusalem, CBS, 1986), table XXVII/21, p. 705 .

وأرقام العمودين (٢) و (٣) مشتقة من الجدولين ١-٦ و ١-٤ على التوالي.

ويعكس أحدث مسح للقطاع الصناعي بوضوح آثار القيود المفروضة على هذا القطاع في الأراضي المحتلة[(١)]. فبحلول عام ١٩٨٤ كان عدد الشركات الصناعية العاملة في الأراضي المحتلة ٤ ٠٠٦ شركات (منها ٢ ٩٩١ شركة في الضفة الغربية[(٢)]، و ١ ٠١٥ شركة في قطاع غزة). ومن هذه الشركات كان يعمل نحو ١٣ في المائة في مجالات الكراجات والتصليحات الصغيرة، والحدادة والصناعات التحويلية البسيطة، التي تشمل صناعة الأثاث؛ و ١١ في المائة في مجال المحاجر وصناعة القوالب والبلاط الاسمنتي؛ و ١٣ في المائة في النجارة؛ و ٢٠ر٥ في المائة في صناعة الملابس؛ و ٢ في المائة في صناعة الأحذية والجلود ومنتجات البلاستيك؛ أما الشركات الباقية، ونسبتها ٤٠ر٥ في المائة، فكانت تعمل في مجال المنتجات المتنوعة الأخرى. وكان يعمل في هذه الأنشطة نحو ٢٤ ٦٠٠ شخص، بما يشكل ١٦ر٣ في المائة من اجمالي عدد الأشخاص العاملين؛ بالمقارنة بمن كانوا يعملون في الأراضي المحتلة في هذه الأنشطة في عام ١٩٧٠ وعددهم

(١) P.G. Sadler et al, Survey of the Manufacturing Industry in the West Bank and Gaza Strip (Vienna, UNIDO, 1984), pp. 22-23.

(٢) للمقارنة: في عام ١٩٦٥ بلغ اجمالي عدد المؤسسات ٣ ٧١٦ وحدة؛ وكان عدد العاملين فيها ١٧ ١٠١ شخص. أنظر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا)، شعبة الصناعة المشتركة بين الاكوا واليونيدو، الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (ECWA/UNIDO/WP.1)، عام ١٩٨١، ص. ١١.

٠٠٠ ٢١ شخص، مما يشكل زيادة سنوية متوسطة قدرها ٢٤٠ شخصا فقط على مدى ١٥ عاما. وبحلول عام ١٩٨٥ كان هذا الرقم قد أصبح ثابتا تقريبا. وفي عام ١٩٨٤ كان نحو ٩٨ في المائة من المؤسسات يستخدم ١٠ عمال أو أقل، وكان معظمها ممولا برأس مال المالك. وكانت غالبية الشركات التي تناولها المسح تعمل بنحو ٥٠ في المائة من طاقتها بسبب قيود التمويل، فضلا عن العوائق الادارية والقانونية وغيرها.

وبصفة عامة، كان القطاع مضطرا للعمل في إطار حدود فرضتها ثلاث قوى متنافسة تعمل على الساحة في وقت واحد، وهي السوق المحلية والسوق الاسرائيلية والسوق الأردنية. وقد تمكنت الصناعة من أن تبيع محليا أكثر من ضعف المنتجات التي باعتها لاسرائيل. ومع ذلك فإن القطاع يواجه بمنافسة متزايدة من الصناعات الاسرائيلية التي تتمتع بدعم حكومي قوي في صورة إعانات، وتسهيلات ائتمانية بشروط ميسّرة، وإعفاءات ضريبية، وتسهيلات تتعلق بدخلها من النقد الأجنبي، وجمارك حمائية، فضلا عن العديد من تسهيلات البنية الأساسية التي تشمل برامج البحوث والتدريب. وكان لعدم وجود جهاز مناسب لتنظيم التجارة، وعدم اتباع سياسة مرشّدة للاستيراد أثر ضار على ميزان المدفوعات وعلى امكانات احلال منتجات محلية محل الواردات وتشجيع الصادرات. كما أدى فرض ضريبة القيمة المضافة الى تقليل الميزة النسبية التي كانت الصناعة الفلسطينية تتمتع بها حتى عام ١٩٧٦ بالنسبة للصناعات الاسرائيلية المماثلة.

وتواجه الصناعة المحلية كذلك منافسة من المصانع الاسرائيلية التي أقيمت بالقرب من المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة[(١)]؛ إذ أن سياسة الاستيطان الاسرائيلية تكملها مع خطة صناعية للمناطق اليهودية في الضفة الغربية. وتهدف هذه الخطة الى اجتذاب الصناعة والعمالة الاسرائيلية الى تلك المناطق «الداخلية». وتقترح الخطة أن تكون أكبر التجمعات الصناعية الاسرائيلية في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في الضفة الغربية وبالقرب من المناطق السكانية الاسرائيلية الرئيسية[(٢)]. وفي عام ١٩٨٣ بدأت في العمل في الضفة الغربية ٦ مناطق صناعية اسرائيلية تحتل مساحة قدرها ٢٦٠ ١ دونما ويعمل بها ٥٠٠ ٢ عامل، ٧٠ في المائة منهم اسرائيليون. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ اعتمدت الحكومة الاسرائيلية مشاريع صناعية اسرائيلية قيمتها ٢٧ مليون دولار في الضفة الغربية. وقد بلغت المنح الحكومية ١١ مليون دولار. وتصنف الحكومة الاسرائيلية المنطقة باعتبارها منطقة تنمية من الفئة (+١) والفئة (١) وبذلك فهي تستحق معونات حكومية ضخمة[(٣)].

---

(١) انظر: M. Benvenisti, West Bank Data Base Project, A Survey of Israeli Policeies, (Washington and London, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984) pp.15-18.

(٢) أنظر: «أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة - تقرير الأمين العام»؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الوثيقة A/39/233، ١٩٨٤، التذييل الثاني، ص. ٢٧.

(٣) المصدر السابق، ص ص. ١٧و١٨.

وتخصص سلطات الاحتلال كمية كبيرة من الموارد لانشاء مصانع تتجه الى التصدير في الأراضي المحتلة لهدف واحد هو توفير فرص العمل للمستوطنين ومنافسة انتاج المصانع الفلسطينية في الأراضي المحتلة وفي الخارج حيث يمكن لاسرائيل أن تستفيد أيضا من ترتيبات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية. وقد خططت الحكومة لتوفير منح قدرها ١٩٫٥ مليون دولار للمستثمرين في الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٨٦، وهذا المبلغ يزيد عن كل ما أنفق فعليا في عام ١٩٨٥ بنسبة الثلث تقريبا (١). وتهدف السياسة الحالية الى أن يقتصر انشاء المصانع على المصانع المتطورة التي تحتاج لرؤوس أموال كبيرة وذلك لتحقيق هدفين هما: تقليل حاجة المستوطنين للانتقال الى المدن الاسرائيلية للعمل، والحد من الحاجة الى تشغيل العرب الفلسطينيين. ومن المتوخى انشاء سبع مناطق صناعية إضافية بحلول عام ٢٠١٠ كجزء من خطة طويلة الأجل؛ وستخلق هذه المناطق ما مجموعه ٨٣ ٥٠٠ فرصة عمل للعمال الاسرائيليين، و ٢٣ ٠٠٠ فرصة عمل فقط للعمال الفلسطينيين. وبالمقابل فإن السياسة المستقبلية للسلطات الاسرائيلية تهدف الى تفريق الصناعة الفلسطينية خارج المناطق الحضرية والى إقامة مناطق للورش في القرى. وفي حين يسمح للصناعات الفلسطينية بالعمل في المناطق الصناعية الاسرائيلية في المناطق المحتلة إلا أنها لا تستفيد من الحوافز المتاحة للصناعات الاسرائيلية(٢). وعلى أية حال فإن المقترحات قلما لقيت الاهتمام أو الدعم الذي تحتاجه. وحتى عندما كان يتم جمع الموارد كان نقص التسهيلات في مجال المرافق الأساسية (مثل الكهرباء والمياه والمجاري والنقل وغيرها) يحول دون تنفيذ هذه المقترحات. وبصفة عامة، فإن الصناعة لم تتمكن من الاستجابة للتغيرات التي حدثت في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى بتوفير فرص للعمل وتلبية الطلب المتزايد على الانتاج الصناعي.

وفيما يختص بالسوق الاسرائيلية فإن درجة تغلغل السلع الصناعية من الأراضي المحتلة فيها ليست كبيرة باستثناء الأحذية والمنسوجات والمصنوعات الخشبية ومواد البناء. ويتم جزء كبير من هذه الصفقات من خلال ترتيبات للتعاقد من الباطن بين الاسرائيليين والمنتجين الفلسطينيين المحليين. وهذه الترتيبات لم تساهم، بصفة عامة، إلا قليلا بزيادة القيمة المضافة والعمالة في الصناعة. ويجد المنتجون الاسرائيليون التعاقد من الباطن جذابا بسبب توفر العمالة الرخيصة وانخفاض التكاليف الثابتة في الأراضي المحتلة. ولذلك فإن هذه الفروع من الصناعة الفلسطينية تلعب دورا مكملا للصناعة الاسرائيلية. ومع أن التعاقد من الباطن قد يؤدي الى درجة من التخصص في فروع الصناعة المعنية إلا أنه لا يعكس الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الفلسطيني. وتختلف الصورة هنا عما يحدث في الاقتصادات النامية حيث تكون العلاقات محكومة بالاعتبارات الوطنية(٣).

---

(١) B. Ashhab, Al-Fajr, 24 October 1986. See also Jerusalem Post, 9 January 1987.
أنظر أيضا: M. Benvenisti, West Bank Data Base Project, A Survey of Israeli Policies (Washington and London, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984).

(٢) M. Benvenisti, 1986 Report: Demographic, economic, legal social and cultural developments in the West Bank (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1986).

(٣) للاطلاع على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكن الرجوع الى: Abdul-Ilah Abu Ayyash, "Israel regional planning policy in the occupied territories", Journal of Palestine Studies, 1976, vol. V, Nos. 3 and 4, pp. 83-106.
أنظر أيضا: Antoine Mansour, Palestine: une economie de resistance en Cisjordanie et a Gaza (Paris, L'Harmattan, 1983), pp. 90-96;
وكذلك، Sara Roy, The Gaza Strip Survey (Cambridge, Harvard University Press, 1986), pp. 58-59.

وفيما يتعلق بالسوق الأردنية فإن التوسع في الصادرات الصناعية اليها محدود لسببين هما: سياسة حماية الصناعات المحلية المثيلة، والمقاطعة العربية للمنتجات التي لم تستورد المعدات والخامات لصناعتها من الأردن أو عن طريقها. وقد أفادت التقارير مؤخرا بأن السلطات الأردنية قد بدأت في تخفيف بعض القيود المفروضة على دخول السلع الصناعية من الأراضي المحتلة. غير أن الانكماش الاقتصادي في بلدان الخليج، التي كانت مزدهرة من قبل، قد لا يسمح بزيادة سرعة استيعاب السلع الصناعية الواردة من الأراضي المحتلة. وفي حين يلزم تكثيف الجهود لزيادة قدرة الانتاج الصناعي من الأراضي المحتلة على الوصول الى الأسواق العالمية فإن نصيب السوق المحلية في الأراضي المحتلة هو العامل الأساسي المؤثر بالنسبة لتوسع وتطور الصناعة الفلسطينية.

٣- <u>هيكل التجارة واتجاهها</u>

إن أحد الأوجه الهامة لاقتصاد الأراضي المحتلة هو علاقاتها التجارية الدولية القديمة العهد. وكانت الضفة الغربية تاريخيا تزود البلدان العربية المجاورة بسلع ومنتجات صناعية معينة، وخاصة الزيتون وزيت الزيتون وأحجار البناء والصابون؛ وكانت لهذه السلع أسواق ثابتة في الخارج. وقد تمكن قطاع غزة من تنمية أسواق مستقرة لانتاجه من ثمار الموالح في عدد من بلدان أوروبا الشرقية (حيث ورث بعض الأسواق التي فتحتها تجارة الموالح العربية الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨)، كما دخل مؤخرا بعض الأسواق في العالم العربي. وكما هي الحال بالنسبة للاقتصادات النامية الأخرى، فإن فرص نمو الاقتصاد تتوقف دائما على فرص التوسع في العلاقات التجارية الدولية. وهذا صحيح بصفة خاصة بسبب صغر السوق المحلية نسبيا وصعوبة المنافسة في انتاج الكثير من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية والسلع الاستهلاكية التي يحتاجها السكان الذين يتأثرون بشكل متزايد بأنماط الاستهلاك الاقليمية.

والاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة يؤثر على التجارة في الأراضي المحتلة بثلاث طرائق. وأول تلك الطرائق وأهمها هو أثر الاحتلال ذاته في خلق عوامل خارجة عن سيطرة الاقتصاد الفلسطيني، ومن شأنها تغيير الأنماط والممارسات القائمة في التجارة. وأبرز تلك العوامل هي العوائق المادية التي فرضها الاحتلال بين الأراضي المحتلة والمناطق الداخلية لها؛ والتطورات القطاعية التي حدثت كنتيجة مباشرة لتسلط الاقتصاد الاسرائيلي، الأكثر تقدما، على اقتصاد الأراضي المحتلة؛ وسياسة المقاطعة التي تتبعها البلدان العربية لمنع استيراد الصادرات الفلسطينية التي تتضمن خامات منتجة أو مستوردة في اسرائيل. والطريقة الثانية ناتجة عن السياسة التي وضعتها اسرائيل فيما يتعلق بالتجارة مع الأراضي المحتلة والتي أدت الى اتخاذ عدة تدابير كان لها أثر سلبي على الوضع التجاري لتلك الأراضي. وأخيرا، فإن هناك عددا من الممارسات التجارية التي أثرت سلبا على قدرة الأراضي المحتلة على المنافسة في مجال التجارة.

وكان الاعتبار الرئيسي الذي أثر على السياسة الاسرائيلية المتعلقة بالتجارة مع الأراضي المحتلة هو تمكين الصادرات الاسرائيلية من التدفق بحرية الى الأراضي المحتلة مع إخضاع صادرات تلك الأراضي الى اسرائيل لرقابة دقيقة لضمان مصالح المنتجين الاسرائيليين. وقد اتخذ هذا القرار السياسي المحسوب والمتعمد في بداية فترة الاحتلال، وتم تنفيذه بدقة منذ ذلك الحين. وتعكس الأنماط القائمة للتجارة بين اسرائيل والأراضي المحتلة هذا الاعتبار، كما تؤكد التصريحات الرسمية هذا التوجه. وقد

أكد مسؤول حكومي وهو يعلن قواعد السياسة الجديدة لاجراءات التصدير الى اسرائيل أن المنتجات الفلسطينية «تهدد الشركات الاسرائيلية بمنافسة غير عادلة»[١]. وفي نفس الوقت فإن السياسة الاسرائيلية تسمح بالتدفق الحر للسلع الاسرائيلية الزراعية والصناعية الى الأراضي المحتلة دون اعتبار لآثار ذلك على المنتجين الفلسطينيين.

وقد جرى اتخاذ عدد من التدابير المحددة منذ عام ١٩٦٧. فأولا، منعت بعض محاصيل الأراضي المحتلة المدرة للنقد والأكثر ربحية (الخيار، والطماطم، والباذنجان، والبطيخ وما الى ذلك) والتي يمكن أن تنافس المنتجات الاسرائيلية من دخول الأسواق الاسرائيلية، أو سمح بدخولها بكميات صغيرة يتم التحكم فيها حماية لمنتجي تلك السلع الاسرائيلية. وبالاضافة الى ذلك، منع تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية، وبصفة خاصة ثمار الموالح من قطاع غزة، الى أوروبا الغربية وغيرها من الأسواق المخصصة للمنتجات الاسرائيلية منعا باتا، وفرضت عقوبات صارمة على من يخالف هذه القاعدة[٢]. ولوقف «كل ما يهدد بمنافسة » من جانب المنتجين الفلسطينيين فقد فرض أمر عسكري جديد قواعد توجيهية معقدة لوضع بطاقات اعلامية على جميع المنتجات الفلسطينية (تحدد الصانع، والمحتويات، والوزن، وما إلى ذلك)[٣]، مما أضاف تكاليف جديدة الى عملية انتاجية مثقلة أصلا بالأعباء.

وفضلا عن ذلك فإن معظم الصلات الاسرائيلية بالصادرات الصناعية من الأراضي المحتلة تسمح بالاستفادة من مراحل العملية الانتاجية التي تعتمد على اليد العاملة الكثيفة، كما هي الحال في صناعة المنسوجات والملابس وبعض المنتجات الخشبية والمعدنية المرتبطة بقطاع البناء والتشييد. والتعاقد من الباطن مع المنتجين الفلسطينيين في المناطق المحتلة التي يوجد بها فائض عمالة، ليتم تصدير تلك المنتجات الى اسرائيل في صورة جاهزة جزئيا أو كليا، يحقق قدرا أكبر من الأرباح. والرقابة على كمية ونوعية السلع الداخلة الى الأراضي المحتلة لحماية مصالح الطاقات الانتاجية المحلية هي رقابة محدودة أو معدومة[٤].

وفي عام ١٩٨٥، صدّرت الأراضي المحتلة سلعا صناعية وزراعية قيمتها ٢٨٣ مليون دولار الى اسرائيل والأردن وباقي بلدان العالم (أنظر الجدول ١-١٢). وقد اتجهت الصادرات نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة بعد أن بلغت حدا أقصى هو ٤٠٣ ملايين دولار في عام ١٩٨١. وكان اتجاه الواردات مشابها. فبعد أن وصلت الواردات الى حد أقصى هو ٧٨٥ مليون دولار في عام ١٩٨٣ انخفضت الى ٦٦٨ مليون دولار. وقد ظهر عجز في التجارة الخارجية؛ وزاد هذا العجز بمعدل سنوي متوسط

---

(١) Jerusalem Post, 6 May 1986.

(٢) على سبيل المثال، ألغيت تصاريح التصدير لاثنين من مصدري قطاع غزة وكانت ستفرض عليهما غرامات لأنهما قاما «بشكل غير قانوني»، بتحويل ١٥٠ ٠٠٠ صندوق من ثمار الموالح المرسلة الى أسواق أوروبا الشرقية الى أسواق أوروبا الغربية (Haaretz, 15 January 1986).

(٣) Jerusalem Post, 6 May 1986 .

(٤) M. Benvenisti, 1986 Report: Demographic, economic, legal, social and cultural developments in the West Bank (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1986) p. 7.

قدره ١٤ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٥. وفي عام ١٩٨٥ بلغ العجز ١٠٠ مليون دولار اكثر من قيمة اجمالي الصادرات في تلك السنة. وكان العجز في التجارة مع اسرائيل في عام ١٩٨٥ أكبر من ذلك؛ وقد تزايد هذا العجز باستمرار منذ عام ١٩٦٧. والواقع أن الفائض في الميزان التجاري مع الأردن هو الذي يساعد على تقليل عبء العلاقات التجارية مع اسرائيل. غير أنه بدأ ظهور علامات تشير الى اتجاه ذلك الفائض نحو الانخفاض، حيث نقص في عام ١٩٨٥ الى ٧٥ مليون دولار.

واتجاه التجارة وتركيبها مركّزان تركيزا شديدا؛ إذ يذهب نحو ثلثا الصادرات الى اسرائيل[(١)]، في حين يذهب الجزء الأكبر من الباقي الى الأردن، أو عن طريقه، ولا يذهب الى البلدان الأخرى سوى نسبة صغيرة. وحصة الصادرات الصناعية في اجمالي الصادرات الفلسطينية آخذة في الازدياد اذ بلغت في عام ١٩٨٤ رقما قياسيا هو ٧٧ في المائة[(٢)]. ومنذ عام ١٩٧٨تمثل السلع الصناعية ما يتراوح بين ٧٩ في المائة و ٨٨ في المائة من الصادرات المتجهة الى اسرائيل. ويشير تزايد هذه النسبة الى تسلط السوق الاسرائيلية على الطاقات التصديرية للأراضي المحتلة. وهذا تعوضه جزئيا الصادرات الصناعية الى الأردن والصادرات الزراعية الى الأردن ومن خلاله. غير أن نسبة هذه الصادرات الى اجمالي صادرات الأراضي المحتلة بدأت مؤخرا في الانخفاض. وبصفة عامة فإن العلاقات التجارية للأراضي المحتلة تزداد تأثرا باسرائيل في حين أنها لا تزود اسرائيل بنسبة كبيرة من وارداتها (نحو ٣ في المائة من الواردات غير العسكرية لاسرائيل). ويتجه نحو ١٦ في المائة، في المتوسط، من الصادرات الاسرائيلية الى الأراضي المحتلة مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني ثاني أكبر سوق لصادرات اسرائيل (غير العسكرية) بعد الولايات المتحدة الأمريكية[(٣)]. وبالرغم من ركود التجارة والنشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة مؤخرا، فإن هناك حركة كبيرة للسلع والخدمات بين الأراضي المحتلة والاقتصادات المجاورة، وتحتاج هذه الحركة الى نظام فعّال ومرن للتمويل ولتنظيم التعاملات.

٤- القوى العاملة والعمالة في اسرائيل

تعد العلاقة بين انخفاض الطاقات الانتاجية المحلية من جهة وارتفاع نسبة الجزء من الدخل القومي الذي يتولد من مصادر خارج الأراضي المحتلة من جهة اخرى عاملا أساسيا في اقتصاد تلك الأراضي. وظاهرة توفير العمالة المهاجرة لجزء كبير من الدخل القومي من خلال التحويلات ليست ظاهرة

---

(١) تراوح هذا الرقم بين ٦٠ في المائة و ٧٤ في المائة بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٥.

(٢) تجدر الاشارة الى أن الصناعة ليست مساهما رئيسيا في الناتج المحلي الاجمالي وتشكل معظم الصادرات الصناعية جزءا من عملية انتاج ترتبط مباشرة بالقطاع الصناعي الاسرائيلي.
أنظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، «التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (TD/B/1102). الفقرة ٢٢ .

(٣) منذ منتصف السبعينيات تعتبر الأراضي المحتلة ثاني أكبر سوق للسلع الاسرائيلية بعد الولايات المتحدة، وباستبعاد الصادرات الاسرائيلية من الماس الى الولايات المتحدة فإن الأراضي المحتلة هي أكبر سوق منفردة للصادرات الاسرائيلية. أنظر: F. Gharaibeh, The economies of the West Bank and Gaza Strip (Boulder Co., Westview Press, 1985), p. 110.

الجدول ١-١٢ مؤشرات مختارة للتجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسرائيل، ١٩٧٨-١٩٨٥

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بقيمتها الجارية وكنسب مئوية)

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
اجمالي صادرات الأراضي الفلسطينية المحتلة	٢٦٣	٢٧٢	٣٤٣	٤٠٣	٣٩١	٣٨٢	٣٠٠	٢٨٣
الصادرات الى اسرائيل	١٥٨	١٦٩	٢٢٤	٢٨٩	٢٥٨	٢٨٥	١٩٦	١٩٢
كنسبة مئوية من الاجمالي	٦٠٪	٦٢٪	٦٥٪	٧٢٪	٦٦٪	٧٤٪	٦٢٪	٦٨٪
الصادرات الى الأردن	٩٥	٩٢	١٠٧	١٠٥	١٢٥	٩٣	١١٥	٨٥
كنسبة مئوية من الاجمالي	٣٦٪	٣٤٪	٣١٪	٢٦٪	٣٢٪	٢٤٪	٣٦٪	٣٠٪
الصادرات الصناعية	١٦٥	١٧٤	٢٣٣	٣٠٠	٢٨٦	٢٩٣	٢٤٢	٢٠٥
كنسبة مئوية من الاجمالي	٦٢٪	٦٤٪	٦٨٪	٧٤٪	٧٣٪	٧٦٪	٧٧٪	٧١٪
الصادرات الزراعية	١٠٣	٩٩	١١٠	١٠٣	١٠٤	٩٣	٧٣	٧٨
كنسبة مئوية من الاجمالي	٣٨٪	٣٦٪	٣٢٪	٢٦٪	٢٧٪	٢٤٪	٢٣٪	٢٨٪
الصادرات الصناعية لاسرائيل	١٢٥	١٣٧	١٧٩	٢٤٥	٢٢٥	٢٤٥	١٧٢	١٦٧
كنسبة مئوية من الصادرات الصناعية	٧٥٪	٧٩٪	٧٧٪	٨٢٪	٧٩٪	٨٤٪	٧١٪	٨١٪
كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات	٤٧٪	٥٠٪	٥٢٪	٦٠٪	٥٨٪	٦٤٪	٥٧٪	٥٩٪
الصادرات الزراعية الى الأردن	٦٠	٥٦	(٤٩)	(٥١)	٦٥	٤٦	٤٥	٤٩
كنسبة مئوية من الصادرات الزراعية	٦٣٪	٦١٪	٤٤٪	٤٩٪	٦٢٪	٥٠٪	٦٢٪	٦٢٪
كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات	٢٣٪	٢٠٪	١٤٪	١٣٪	١٧٪	١٢٪	١٤٪	١٧٪
الواردات الاسرائيلية غير العسكرية	٤ ٥٢٠	٦ ٤٩٩	٦ ٨٣٥	٧ ٣٥١	٧ ٤٣٠	٧ ٧٤٦	٧ ٣٦٤	٧ ٠٣٤
صادرات الأراضي المحتلة لاسرائيل كنسبة مئوية من الواردات الاسرائيلية	٣ر٥٪	٢ر٦٪	٣ر٣٪	٣ر٩٪	٣ر٥٪	٣ر٧٪	٢ر٧٪	٢ر٧٪

الجدول ١-١٢ (تابـــع)

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
اجمالي واردات الأراضي الفلسطينية المحتلة	٤٥٦	٥٦٨	٦٦٥	٧٣٧	٧٢٩	٧٨٥	٦٨٦	٦٦٨
اجمالي واردات الأراضي الفلسطينية المحتلة من اسرائيل	٤٠٤	٤٩٣	٥٨٣	٦٦٤	٦٤٨	٧١٣	٦٢٠	٥٩٨
واردات الأراضي الفلسطينية المحتلة من اسرائيل كنسبة من اجمالي واردات الأراضي الفلسطينية المحتلة	٨٩٪	٨٧٪	٨٨٪	٩٠٪	٨٩٪	٩١٪	٩٠٪	٨٩٪
الصادرات الاسرائيلية غير العسكرية	٢٤٤	٣١٢٨	٣٩٢٢	٤٢٧٣	٤٠٩٨	٣٩٠٠	٤٥٩٥	٤٨٢٤
واردات الأراضي الفلسطينية المحتلة من اسرائيل كنسبة من صادرات اسرائيل غير العسكرية	١٦٪	١٦٪	١٥٪	١٦٪	١٦٪	١٨٪	١٣٪	١٢٪
الميزان التجاري (عجز)	١٩٣	٣٩٢	٣٢١	٣٣٤	٣٣٨	٤٠٣	٣٨٧	٣٨٥

المصادر: (١) أرقام عام ١٩٨٥ محسوبة من بيانات مأخوذة من: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1986, (Jerusalem, CBS), p. 693; Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, vol. XVII, No. 1, March 1987), pp. 6–7.

وأرقام الأعوام ١٩٨٢-١٩٨٤ محسوبة من بيانات مأخوذة من: Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, vol. XV, No. 2, December 1985), pp. 6–7;

وأرقام الأعوام ١٩٧٨-١٩٨١ محسوبة من بيانات مأخوذة من: Israel, Central Bureau of Statistics, Administered Territories Statistics Quarterly (Jerusalem, CBS, vol. XI, July–September, 1981), pp. 6–7 and Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1984 (Jerusalem, CBS, 1984).

وقد تم تحويل أرقام الأعوام ١٩٧٨-١٩٨١ من شيكلات اسرائيلية الى دولارات الولايات المتحـــدة طبقا لأسعار العملة السنوية المتوسطة المنشورة في International Monetary Fund, International Financial Statistics (Washington D.C., IMF, 1985), pp. 364–7

(٢) أرقام التجارة الاسرائيلية مأخوذة من: International Monetary Fund, International Financial Statistics (Washington D.C., IMF, 1986), p. 409.

نادرة دوليا أو اقليميا[١]، كما أنها ليست بالضرورة ظاهرة سلبية؛ ولو وجهت هذه التحويلات بعناية قد تشكل مصدرا للدخل يحفز النمو في اقتصاد يعاني من زيادة العمالة ويكافح لتنمية امكاناته المحلية. وتطور قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة يمر منذ الاحتلال الاسرائيلي بعدة تحولات هامة من حيث الحجم ومكان العمل والتركيب القطاعي.

وربما كان أكثر آثار الاحتلال وضوحا هو عجز الاقتصاد المحلي عن استيعاب قواه العاملة، مما أدى الى ظاهرة الهجرة الى الخارج أو العمل في اسرائيل. وبالتالي فإن حجم القوى العاملة التي تعمل محليا ظل ثابتا على مدى ١٥ عاما (أنظر الجدول ١-١٤). وتتمثل احدى السمات الهامة للقوى العاملة للأراضي المحتلة في الأعوام القليلة الأخيرة في أن معدل نموها آخذ في الزيادة وانه تجاوز معدل زيادة السكان (أنظر الجدول ١-١٣). فعدد السكان زاد بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ بمعدل سنوي متوسط قدره ٢ر٩ في المائة، وزادت قوة العمل في نفس الفترة بمعدل قدره ٣ر٣ في المائة سنويا؛ وبالتالي فإنه يلزم توفير ٧٠٠٠ فرصة عمل جديدة سنويا في المتوسط (بافتراض تحقيق العمالة الكاملة). وقد ظهر الفرق بين معدل نمو السكان ومعدل نمو قوة العمل في صورة زيادة في معدل المشاركة الخام. وأحد العوامل التي ساهمت في حدوث هذه الظاهرة والانخفاض هو هجرة العمال الى البلدان العربية[٢].

وليس مستغربا أن تجد قوة العمل المتنامية هذه صعوبة متزايدة في الحصول على عمل، خاصة مع المناخ الاقتصادي العام الذي يغلب عليه الانكماش. وقد ارتفع معدل البطالة في الأراضي المحتلة الى ٣ر٧ في المائة بحلول عام ١٩٨٥، وكان متوسط عدد العاطلين لذلك العام ٢٠٠ ٩ شخص. وفي الربع الأخير من عام ١٩٨٥ بدت أولى بوادر التحسن حين شهد عدد العاطلين أكبر انخفاض له منذ العقد الماضي[٣]. وترجع مشكلة البطالة أساسا الى الانخفاض في فرص العمل للعمال الفلسطينيين في اسرائيل وفي البلدان العربية، إذ يواجه هؤلاء العمال احتمال الفصل في فترات الأزمة الاقتصادية في كلتا السوقين[٤] ولا تتيح طبيعة الاقتصاد المحلي، الذي يعتمد على الطلب الخارجي لتحقيق انتاجه وعمالته، الكثير من البدائل المحلية الأخرى[٥].

---

(١) يمكن القول، بتعبير أدق، ان الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ليسوا «مهاجرين» إذ أنهم يقطنون في الأراضي المحتلة ويعملون في اسرائيل. ووصف هذه العملية بحركية القوة العاملة هو وصف أكثر دقة.

(٢) أنظر مناقشة موضوع السكان الواردة أعلاه.

(٣) تذكر المصادر الفلسطينية معدلات للبطالة أعلى من المعدلات المذكورة في التقارير الرسمية؛ أنظر: International Labour Conference, Report of the Director General on the Situation of Workers in the Occupied Arab Territories, 72 nd Session (Geneva, International Labour Organisation , 1986), pp. 20–21.

(٤) أنظر مثلا: Jerusalem Post, 19 January 1986
يعد العمال الفلسطينيون، كغيرهم من العمال الأجانب، من بين أول ضحايا خفض الانفاق والعمالة في البلدان العربية المنتجة للنفط. وتشير البيانات الاسرائيلية الرسمية الى ذلك أيضا؛ وأفادت تقاريرها أن عدد المقيمين بالأراضي المحتلة الذين يعملون بالخارج قد انخفض من ١٩ ٠٠٠ في عام ١٩٨٤ الى ١٦ ٠٠٠ في عام ١٩٨٥.

(٥) هناك نسبة متزايدة من خريجي التعليم العالي بين العاطلين من أفراد القوة العاملة بالأراضي المحتلة. أنظر على سبيل المثال: نادي الخريجين العرب، «الخريجون العاطلون عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة»، نشرة احصائية (القدس، ١٩٨٥).

الجدول ١-١٣ توزيع السكان البالغ عمرهم ١٤ عاما وأكثر حسب خصائص القوة العاملة، ١٩٧٩ - ١٩٨٤

السنة	عدد السكان الاجمالي (بالالاف)	اجمالي القوة العاملة (بالالاف)	عدد المستخدمين الاجمالي (بالالاف)	المستخدمون في اسرائيل	العاطلون	نسبة العاطلين الى اجمالي القوة العاملة	القوة العاملة كنسبة من اجمالي عدد السكان (النسبة المئوية)	النسبة المئوية للمستخدمين في اسرائيل
١٩٧٩	٦٤١ر٦	٢١٣ر٩	٢١٣ر٤	٦٤ر١	١ر٥	٠ر٧	٣٣ر٣	٣٤ر٦
١٩٨٠	٦٤٣ر٧	٢١٨ر٥	٢١٥ر٧	٧٥ر١	٢ر٨	١ر٣	٣٣ر٩	٣٤ر٤
١٩٨١	٦٥٠ر٠	٢١٨ر١	٢١٥ر٩	٧٥ر٨	٢ر٢	١ر٠	٣٣ر٦	٣٥ر١
١٩٨٢	٦٥٢ر٣	٢٢٥ر٣	٢٢٢ر٩	٧٩ر١	٢ر٣	١ر٠	٣٤ر٥	٣٥ر٥
١٩٨٣	٦٨٢ر٣	٢٣٥ر٩	٢٣٣ر٥	٨٧ر٨	٣ر٤	١ر٤	٣٤ر٦	٣٧ر٨
١٩٨٤	٧٠١ر٣	٢٤٨ر٠	٢٤١ر٣	٩٠ر٣	٦ر٧	٢ر٧	٣٥ر٤	٣٧ر٤
١٩٨٥	٧٢٢ر٤	٢٥١ر٣	٢٤٢ر١	٨٩ر٣	٩ر٣	٣ر٦	٣٤ر٨	٣٥ر٤
١٩٨٥/١-٣	٧١٣ر٥	٢٤٩ر٥	٢٤٠ر١	٩٠ر٤	٩ر٤	٣ر٧	٣٥ر٠	٣٧ر٦
٤-٦	٧٢٢ر٣	٢٥٣ر٥	٢٤٤ر٥	٩٠ر١	٩ر٠	٣ر٥	٣٥ر١	٣٦ر٨
٧-٩	٧٢٨ر٩	٢٤٤ر٣	٢٣٤ر٠	٩٠ر٥	١٠ر٣	٤ر٣	٣٣ر٥	٣٦ر٨
١٠-١٢	٧٢٦ر١	٢٥٧ر٩	٢٤٩ر٨	٨٦ر٤	٨ر١	٣ر١	٣٥ر٥	٣٣ر٥

المصدر: جميع الارقام، باستثناء ارقام عام ١٩٨٥، محسوبة من بيانات مأخوذة من:
Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS), vol. XV, No. 2, December 1985, p. 27.

وارقام عام ١٩٨٥ محسوبة من بيانات مأخوذة من:
Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS), vol. XVI, No. 1, 1986, pp. 29 and 36.

ملاحظة: البيانات الربع سنوية لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ هي «بيانات أصلية» (أي غير «معدلة طبقا للتغيرات الموسمية»).

الجدول ١-١٤ توزيع الافراد المستخدمين حسب فروع مختارة للاقتصاد ومكان العمل

السنة	المستخدمون في اسرائيل						المستخدمون في الاراضي الفلسطينية المحتلة					
	التشييد	الصناعة	الزراعة	الفروع الاخرى	النسبة المئوية	الاجمالي بالالاف	التشييد	الصناعة	الزراعة	الفروع الاخرى	النسبة المئوية	الاجمالي بالالاف
١٩٧٠	٥٤ر٣	١١ر٦	٢٤ر٤	٩ر٧	١٠٠	٣٠ر٦	٨ر٤	١٣ر٨	٣٨ر٧	٣٩ر١	١٠٠	١٥٣ر٧
١٩٧٥	٥٤ر٤	١٨ر٤	١٤ر٣	١٣ر٩	١٠٠	٦٦ر٣	٧ر٣	١٤ر٥	٣١ر٨	٤٦ر٤	١٠٠	١٣٨ر٦
١٩٧٦	٥٠ر٣	١٩ر٧	١٥ر٤	١٤ر٦	١٠٠	٦٤ر٩	٨ر٣	١٤ر٤	٣١ر٤	٤٦ر٠	١٠٠	١٤٠ر٩
١٩٧٧	٤٥ر٣	٢١ر٣	١٦ر٣	١٧ر٣	١٠٠	٦٣ر٠	٩ر١	١٤ر٣	٣٠ر٥	٤٦ر٣	١٠٠	١٤١ر٤
١٩٧٩	٤٦ر٣	٢٢ر٨	١٤ر٨	١٦ر٣	١٠٠	٧٤ر١	١٠ر١	١٦ر٨	٣٨ر٠	٤٥ر١	١٠٠	١٣٨ر٠
١٩٨٠	٤٧ر٤	٢٠ر٩	١٣ر٧	١٨ر٠	١٠٠	٧٥ر١	٩ر٦	١٦ر٣	٣٨ر٤	٤٥ر٧	١٠٠	١٤٠ر٦
١٩٨١	٥١ر٠	١٨ر٣	١٣ر٧	١٨ر١	١٠٠	٧٥ر٨	١٠ر٧	١٦ر٠	٣٦ر٣	٤٧ر٠	١٠٠	١٤٠ر١
١٩٨٢	٥٣ر٨	١٧ر٧	١٣ر٨	١٦ر٧	١٠٠	٧٩ر١	٩ر٩	١٥ر٥	٣٧ر٦	٤٧ر٠	١٠٠	١٤٣ر٦
١٩٨٣	٥٠ر٤	١٨ر٦	١٣ر٣	١٨ر٨	١٠٠	٨٧ر٨	١٠ر١	١٥ر٨	٣٦ر٣	٤٧ر٨	١٠٠	١٤٤ر٧
١٩٨٤	٤٨ر٣	١٨ر٠	١٤ر٣	١٩ر٥	١٠٠	٩٠ر٣	١٠ر٤	١٦ر٣	٣٤ر٨	٤٨ر٥	١٠٠	١٥١ر٠
١٩٨٥	٤٧ر٦	١٧ر٨	١٥ر٨	١٨ر٨	١٠٠	٨٩ر٣	١١ر١	١٦ر١	٣٤ر٤	٤٨ر٥	١٠٠	١٥٣ر٧

المصدر: الارقام ماخوذة من: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1986 (Jerusalem, CBS, 1986) , p. 705.

وفيما عدا فرص العمل في أماكن أخرى فإن هناك سوقين للعمالة الفلسطينية هما في الأراضي المحتلة ذاتها وداخل اسرائيل. وكان الاتجاه القطاعي الرئيسي الذي لوحظ في القوى العاملة المقيمة في الأراضي المحتلة والذي أثر تأثيرا كبيرا على تطور العمالة في القطاعات الأخرى يتمثل في انخفاض نسبة (وعدد) العاملين بالزراعة انخفاضا حادا (أنظر الجدول ١-١٤)[(١)]. وفي حين زادت العمالة في القطاعات المحلية الأخرى بإطراد وصولا الى الثمانينيات فإن نموها في قطاع الصناعة كان مرتبطا أساسا، بالتعاقد من الباطن مع قطاع الصناعة الاسرائيلي. وبحلول عام ١٩٨٥ كان ٢٥ في المائة من العمال الفلسطينيين المقيمين يعملون في الزراعة، و ١٦ في المائة منهم يعملون في الصناعة، و ١١ في المائة يعملون في البناء والتشييد، وأكثر من ٤٨ في المائة يعملون في القطاعات الأخرى (غالبا في الخدمات العامة والتجارة).

ومنذ عام ١٩٦٧ تتجه نسبة متزايدة من القوى العاملة الفلسطينية للعمل في اسرائيل. وفي عام ١٩٧٠، كان عدد الفلسطينيين العاملين في اسرائيل ٠٠٠ ٢١ شخص يشكلون ١٢ في المائة فقط من القوى العاملة. وقد وصل العدد والنسبة الى حدهما الأقصى في عام ١٩٨٤ حيث بلغا ٣٠٠ ٩٠ شخص ونحو ٣٧ في المائة على التوالي. وبحلول عام ١٩٨٥ انخفض العدد الى ٢٠٠ ٨٩ شخص مع أن هذا العدد لا يزال يمثل أقل قليلا من ٣٧ في المائة من الاجمالي. وقد ظهرت في الطلب الاسرائيلي على العمالة الفلسطينية اتجاهات مشابهة الى حد ما للاتجاهات التي ظهرت في سوق العمل المحلية. وقد انخفضت نسبة الفلسطينيين العاملين في الزراعة في اسرائيل من ٢٤ في المائة من القوى الفلسطينية العاملة في اسرائيل في عام ١٩٧٠ الى ١٦ في المائة منها في عام ١٩٨٥. وقد زادت نسبة الفلسطينيين العاملين في الصناعة في اسرائيل في السبعينيات ثم انخفضت الى ١٨ في المائة في عام ١٩٨٥. ونشاط البناء والتشييد في اسرائيل هو، دائما، أكثر النشاطات استخداما للعمال القادمين من الأراضي المحتلة. وقد انخفضت حصة القوى العاملة المهاجرة في هذا القطاع من حد أقصى بلغ ٥٤ في المائة في بداية السبعينيات الى ٤٨ في المائة في عام ١٩٨٥، مما يعكس أيضا الانكماش الذي حدث في اسرائيل[(٢)].

وفي حين تعد عملية الهجرة استجابة ضرورية لتدهور الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة فإن لها دورا هاما في استمرار البقاء هناك. ويتحقق هذا الدور بتوجيه جزء من دخل العمال المهاجرين الى الاقتصاد المحلي وتوفير الموارد اللازمة لاستمرار تشغيل بعض المزارع التي كانت ستعجز، لولا ذلك، عن مواصلة الانتاج في ظل الظروف السائدة. كما أن ظاهرة «تصدير العمالة»، التي بدأت كأثر جانبي للقيود التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني قد أصبحت تدريجيا عنصرا أساسيا في المحافظة على بقائه وفي التأثير عليه. ولا يمكن الاستهانة بالدور الذي لعبته هذه العملية في توليد الموارد المالية للاقتصاد الفلسطيني الذي اعتراه الضعف.

---

(١) يعكس هذا الانخفاض تأثير عدد من العوامل وهي: محاولة المنافسة في السوق المحلية مع الزراعة الاسرائيلية والاستغناء عن العمالة الزائدة؛ وجاذبية الأجور الأعلى نظير العمل في اسرائيل، والضغوط التي تضعها سياسة الاستيطان الاسرائيلية على المساحات المزروعة.

(٢) للاطلاع على تحليل للبيانات الحديثة المتعلقة بخصائص العمالة الفلسطينية المهاجرة أنظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (TD/B/1102)، الفقرتان ٢٨ و ٢٩ .

٥- الاسكان والمستوطنات الاسرائيلية

بالرغم من تزايد الحاجة لمساكن أكثر وأفضل، لا يزال قطاع الاسكان واحدا من القطاعات المهملة في اقتصاد الأراضي المحتلة. وبحلول نهاية عام ١٩٨٣، كان العدد التقديري لسكان الأراضي المحتلة، باستثناء القدس الشرقية، هو ٠٠٠ ٢٦٦ ١ نسمة. وتقدر احصاءات عام ١٩٨٣ أن عدد الأفراد لكل أسرة يزيد عن سبعة أفراد بالنسبة الى ٤٩ في المائة من سكان الضفة الغربية و ٤٥ في المائة من سكان قطاع غزة(١). ويبلغ عدد الوحدات السكنية لجميع السكان ٦١١ ١٨١ وحدة مما يعطي متوسطا قدره سبعة أفراد لكل وحدة تقريبا. ولكن الواقع يظهر أن توزيع المساكن غير متماثل إذ يعيش ٣٢ في المائة من السكان في وحدات سكنية ذات غرفة واحدة بينما يعيش ٤٦ في المائة منهم في وحدات ذات غرفتين(٢). وهذا يعطي في المتوسط كثافة قدرها ثلاثة أشخاص لكل غرفة. ويعيش حوالي ٤٠ في المائة من الأسر في مساكن بها ثلاثة أشخاص أو أكثر لكل غرفة. وفي نفس الوقت فإن نسبة الأسر الاسرائيلية التي تعيش في ظروف مشابهة لم تتجاوز ١ر٣ في المائة في عام ١٩٨٢(٣).

والمعروض من المساكن لم يكن، على مدى السنين، متماشيا مع الزيادة في عدد السكان. وخلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٢ قدمت صناعة الاسكان ٥٨٩ ٣٨ وحدة اسكانية لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الزيادة في عدد السكان، ولكنها أسهمت بوحدات سكنية عددها ٧٢١ ٦ وحدة فقط لاحلال وحدات جديدة محل الوحدات المتهالكة والمنخفضة المستوى التي يبلغ عددها التقديري ٠٠٠ ١٤٠ وحدة(٤). وقد قام القطاع الخاص في الضفة الغربية ببناء معظم تلك المساكن. وذلك يرجع، أساسا الى تزايد طلب السكان الذين يتزايد عددهم على المساكن، وزيادة الدخل، وعدم وجود فرص بديلة للاستثمار، وعدم الرغبة في الاستثمار في فروع الاقتصاد الأخرى بسبب عدم الاستقرار السائد، وإصرار السكان على إثبات حقهم في الأرض في مواجهة التهديد المستمر بالمصادرة(٥). ولم يكن هناك تخطيط منظم أو تقسيم للمناطق لاحتواء

---

(١) Israel, Central bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1986 (Jerusalem, CBS) 1986, p. 696.

(٢) اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، «تقرير عن مشروع الاسكان دعما للصمود الوطني في الأراضي المحتلة»، عام ١٩٨٦، الصفحة ٤٠.

(٣) Bakir Abu Kishk, "The contribution of the housing sector to the economy of the occupied territories", paper presented to the United Nations Center for Human Settlements (Habitat) Seminar on the living conditions of the Palestinian people in the occupied territories, March 1985, p. 10.
أنظر أيضا: Edward Balassanian, "Policy recommendations to alleviate the housing problem in the occupied Palestinian territories", paper presented to the same seminar, pp. 14–15.
وكذلك: الأمم المتحدة، «أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، (A/40/373)، ص. ٢٤.

(٤) أنظر: «أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة - تقرير الأمين العام»؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الوثيقة A/39/233، عام ١٩٨٤، التذييل الثاني، ص. ١٨.

(٥) F. Gharaibeh, The Economies of the West Bank and Gaza Strip (Boulder Co. Westview Press, 1985), p. 97.

التوسع الطبيعي للمجتمعات الفلسطينية. ولذلك فإن اختيار موقع البناء كان يتحدد، في عدد من الحالات، بالرغبة في وقف تنفيذ البرامج الاسرائيلية لانشاء الطرق والمستوطنات، بالرغم من المعاناة الناتجة عن نقص المرافق العامة مثل النقل والمياه والكهرباء والصرف الصحي(١).

أما القطاع العام فإنه لم يشيد أية مبان سكنية للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٨ وفي قطاع غزة منذ عام ١٩٧٨، فيما عدا بعض مشاريع الاسكان المتعلقة بإعادة توطين اللاجئين في قطاع غزة(٢). وفيما عدا ذلك فإن عبء بناء المساكن يقع بالكامل على عاتق الأفراد بما لديهم من موارد هزيلة للتمويل. وقد استطاعت اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة أن تخصص لهذا الغرض مبلغا متواضعا قدره ٢٧ مليون دينار أردني تقريبا في الفترة ١٩٧٩ الى ١٩٨٥؛ واستفادت من ذلك نحو ٩٩٠ ٣ أسرة(٣). غير أن الممارسات التقييدية لسلطات الاحتلال بالنسبة لوضع العقبات الادارية في طريق منح تراخيص للبناء وتحويل الأموال من الخارج حتى عام ١٩٨٥ كانت تحبط الجهود المحلية وحالت، بالفعل، دون حصول عدد كبير من الأسر على مسكن لائق(٤). وتخفيف النقص الحالي في المساكن، وتحسين الوحدات القائمة ذات المستوى المنخفض، وتلبية احتياجات النمو السكاني وعودة المهاجرين الفلسطينيين من الخارج وخاصة من بلدان الخليج المنتجة للنفط، تتطلب جميعها بناء وحدات سكنية بمعدل قدره ٥٠ ٠٠٠ وحدة سنويا تقريبا على مدى السنوات القليلة القادمة(٥).

وعلى العكس من ذلك فإن إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة قد استمرت دون هوادة منذ عام ١٩٦٧، مع ما تشكله من خرق للقانون الدولي(٦). وقد سارت هذه السياسة موازية للسياسات الاسرائيلية التي تهدف الى اقتناء الأراضي، كما تشمل التدابير المتخذة من خلال نزع الملكية

---

(١) A. Rabinovich, "Arab villages engage in pre-emptive activity", Jerusalem Post, 12 Dec. 1986.

(٢) الأمم المتحدة، «أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير الأمين العام» (A/39/233)، ص. ١٨.

(٣) اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، «تقرير عن مشروع الاسكان دعما للصمود الوطني في الأراضي المحتلة»، ١٩٨٦، ص ١٣. وانظر الفصلين الثاني والرابع للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول أعمال اللجنة المشتركة.

(٤) E. Balassanian, "Policy recommendations to alleviate the housing problem in the occupied Palestinian territories", paper presented to the United Nations Centre for Human Settlements (Habitat) Seminar on living conditions of the Palestinian people in the occupied territories, March 1985, p.2.

(٥) انظر: '١' ب. ج. سادلر وابو كشك، «فلسطين: خيارات التنمية المطروحة» (TD/B/960)، ص ص. ٥٢ و ٥٣.

'٢' Bakir Abu Kishk, "The contribution of the housing sector to the economy of the occupied territories", paper presented to the United Nations (HABITAT) Seminar on the living conditions of the Palestinian people in the occupied territories, March 1985, p. 16.

(٦) انظر: Allen Gerson, Israel, the West Bank and International Law (London, Frank Cass 1978), p. 116.
انظر أيضا: الأمم المتحدة، «الوضع القانوني للضفة الغربية وغزة» (نيويورك، الأمم المتحدة، عام ١٩٨٢)، ص ص. ١٨-٢١.

ومصادرة الممتلكات ووضع القيود على استخدامها. وقد وفرت هذه التدابير كلها احتياطيا غير محدود من الأراضي للمستوطنات الاسرائيلية[١]. ويوجد حاليا في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة أكثر من ١٥٠ مستوطنة يهودية غير عسكرية مدعمة دعما كبيرا. ويبلغ عدد سكان تلك المستوطنات أكثر من ٥٢ ٠٠٠ مستوطن، وهذا العدد يساوي تقريبا عدد الاسرائيليين الذين يخطط لتوطينهم في الأراضي المحتلة بحلول عام ١٩٨٥[٢]. وقد أقيمت في الأراضي المحتلة ٢٦٧ مستوطنة اسرائيلية. وهذه المستوطنات تشمل المستوطنات شبه العسكرية ويقيم فيها حاليا نحو ٥٥ ٠٠٠ مستوطن اسرائيلي[٣]. وفي المقابل فإن عدد الفلسطينيين الذين هاجروا من الأراضي المحتلة خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٨٤ يقدر بأكثر من ٧٦٠ ٠٠٠ شخص.

وتهدف سياسة الاستيطان الى إقامة وجود اسرائيلي مدني في الأراضي المحتلة بما يجعل من الصعب على المجتمعات الفلسطينية أن تكون كيانا متكاملا، ويعزلها عن بعضها، بحيث تقل إمكانية قيامها بعمل موحد. ويعكس النمط الذي ظهر للمستوطنات هذه الاعتبارات[٤]. ومع أنه قد خصصت للاسكان في مناطق الاستيطان المستخدمة حاليا مساحة محدودة من الأرض فإنه من الممكن أن تستوعب هذه المساحة ما يتراوح بين ٨٠٠ ٠٠٠ مستوطن ومليون مستوطن (على أساس كثافة اجمالية قدرها عائلتان لكل دونم). وفي عام ١٩٧٩، سمحت الحكومة كذلك للمواطنين الاسرائيليين بشراء الأراضي الفلسطينية؛ وبعد ذلك بثلاثة أعوام حصلت شركات تقسيم الأراضي على تراخيص ببناء مستوطنات خاصة. وبحلول عام ١٩٨٥ كانت اللجنة العليا للتخطيط قد انتهت من إقرار ١٩١ مخططا لمناطق سكنية يهودية. والمساحات الكلية الداخلة في تلك المخططات تغطي عشرات الالاف من الدونمات وتهدف الى استيعاب أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مستوطن[٥].

وتركيز المستوطنات الاسرائيلية في مناطق المدن بالقرب من ما يسمى «بالخط الأخضر» (أي حدود اسرائيل قبل عام ١٩٦٧)، وهو اتجاه ظهر لأول مرة عام ١٩٨١، أصبح أكثر وضوحا. وقد قدمت

---

(١) M. Benvenisti et al, The West Bank Handbook: A political lexicon (Jerusalem, Jerusalem Post, 1986), pp. 113–121.

(٢) United States, Department of State, Country Reports on Human Rights Practices for 1985 (Washington. D.C., GPO, 1986), p. 1276.
أنظر أيضا: M. Benvenisti, A Survey of Israeli Policies (Washington and London, American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984), p. 61.

(٣) يقدر رئيس المجلس الاسرائيلي للمستوطنات بالضفة الغربية أن العدد الكلي للمستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية وحدها هو ٦٠ ٠٠٠ مستوطن. أنظر: News From Within, No. 8, 15 November 1985.

(٤) Sara Roy, The Gaza Strip Survey (Cambridge, Harvard University Press, 1986), pp. 134–135.

(٥) M. Benvenisti, 1986 Report: Demographic, economic, legal, social and cultural developments in the West Bank (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1986), pp. 29 and 34.

للمستوطنين الاسرائيليين الذين يريدون الانتقال الى تلك المناطق مجموعة من المعونات التي تتضمن قرضا برهن عقاري بفائدة نسبتها ٥ر١١ في المائة، وقرضا بدون فوائد قيمته تعادل ٥ر٦٥ في المائة من التكاليف، وقرضا إضافيا بفائدة نسبتها ٦ في المائة. ويحصل أولئك المستوطنون على الأرض المصادرة بثمن يعادل ٥ في المائة فقط من قيمتها الحقيقية. وتحصل الشركات والمؤسسات التي ترغب في الانتقال عبر «الخط الأخضر»، ولو بمسافة صغيرة، على منحة تعادل ٣٠ في المائة من التكاليف، وتحصل على الباقي في شكل قروض بفائدة نسبتها ٥ر٠ في المائة(١). وكنتيجة لذلك فإن ثلاثة أرباع المستوطنين الاسرائيليين، في عام ١٩٨٥، كانوا في تلك المراكز الحضرية العربية، التي يقيم فيها نحو ٣٤٠ ٠٠٠ فلسطيني(٢). وقد منعت معظم القرى والمدن الفلسطينية التي تقع بالقرب من تلك المستوطنات من زراعة أراضيها أو البناء عليها. وكثير من الطرق ومرافق البنية الأساسية الأخرى التي تربط تلك المستوطنات جرى في الواقع مدّها عبر تلك الأراضي(٣).

وجرى مد طرق رئيسية خارج القرى الفلسطينية؛ وربطت هذه الطرق المستوطنات الاسرائيلية بالمدن الاسرائيلية الواقعة وراء «الخط الأخضر». وبمجرد اتمام شبكة الطرق وغيرها من مرافق الاستيطان فإنها ستجبر مصادر الانتاج الفلسطينية على زيادة صلاتها بالمناطق الاسرائيلية مما سيزيد اعتمادها على تلك المناطق. وتبذل الجهود، حاليا، لنشر المستوطنات الاسرائيلية في المناطق النائية، في حين يستمر العمل في توسيع المستوطنات القائمة. وتهدف هذه الاستراتيجية الى تحقيق «أقصى قدر من التوزيع لعدد كبير من السكان الاسرائيليين في المناطق ذات الأهمية الاستيطانية الكبيرة»...(٤). ومرافق البنية الأساسية للمستوطنات القائمة تكفي عددا من المستوطنين يساوى ضعف أو ثلاثة أمثال العدد الحالي. وبالاضافة الى بناء أكثر من ٨٠٠ ٢ منزل في المستوطنات القائمة، في الأعوام الأخيرة، فإن المحاولات تجري لانهاء التجميد المفروض على بناء مستوطنات جديدة وللشروع في إقامة ١٣ مستوطنة في قطاع غزة والضفة الغربية(٥).

وكجزء من الحوافز المالية العامة وغيرها من الحوافز الهادفة الى تشجيع الاسرائيليين على الاستيطان في الأراضي المحتلة، استثمرت الحكومة الاسرائيلية نحو ملياري دولار في المستوطنات في الضفة الغربية في الفترة بين عام ١٩٦٨ ونهاية عام ١٩٨٥. ولا يشمل هذا الاستثمار المنشآت العسكرية. وفي السنوات الأخيرة كان المعدل السنوي للانفاق الرأسمالي يتراوح بين ٢٠٠ مليون دولار و٢٥٠ مليون دولار. وطبقا لتقرير مراقب حسابات الدولة لعام ١٩٨٤ فإن انفاق الحكومة الاسرائيلية، الذي يشمل انفاق

---

(١) B. Ashhab, Al-Fajr, 24 October 1986. See also Jerusalem Post, 1 March 1986.

(٢) M. Benvenisti, 1986 Report: Demographic, economic, legal, social, and cultural developments in the West Bank (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1986), p. 49.

(٣) Al-Fajr, 27 June, 1986

(٤) للاطلاع على مزيد من المعلومات حول سياسة الاستيطان الاسرائيلية أنظر:
M. Benvenisti, A survey of Israel's Policies (Washington and London, American Enterprise Institute for Public Policy Research), 1984, pp. 49-69.

(٥) Ha'aretz, 16 January 1986, and Jerusalem Post, 3 December 1986.

المنظمة الصهيونية العالمية، على المستوطنات في الضفة الغربية وحدها بلغ ٢٢٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣[١]. كما بلغت قيمة مخصصات الاستثمار في عام ١٩٨٥ ما قدره ١٥٠ مليون دولار، وكان المبلغ المخصص للمشاريع الجديدة ٩٥ مليون دولار، ومن هذا المبلغ خصص ٤١ في المائة للاسكان والطرق، و ٤٢ في المائة لمستوطنات المنظمة الصهيونية العالمية، و ٦ر١١ في المائة للتنمية الصناعية المتعلقة بتلك المستوطنات. وقد زادت المبالغ المخصصة لتنمية المناطق الصناعية بنسبة ١٦٨ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٤[٢]. وقد بلغ انفاق المنظمة الصهيونية العالمية وحدها على المستوطنات في الفترة ١٩٧٧-١٩٨٥ نحو ٢٩٢ مليون دولار (هذا المبلغ لا يشمل مساهمة الحكومة). وفي عام ١٩٨٥ بلغ انفاق المنظمة الصهيونية العالمية لكل وحدة اسرائيلية (أسرة) ٠٠٠ ١٦٥ دولار في وادي الأردن ونحو ٠٠٠ ٨٠ دولار في المناطق المرتفعة[٣].

وللمقارنة فإن مجموع تكوين رأس المال العام (شاملا ما يخص البلديات الفلسطينية) لصالح الفلسطينيين في الضفة الغربية بلغ ٣٠٠ مليون دولار خلال فترة ١٧ عاما، أي في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٤، أي بمتوسط سنوي قدره ٦ر١٧ مليون دولار فقط. وبلغ نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري العام، في عام ١٩٨٣، على المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية ما قدره ٠٠٠ ٨ دولار لكل مستوطن اسرائيلي بالمقارنة بمبلغ ٥٢ دولارا لكل فلسطيني مقيم في الضفة الغربية[٤].

ومعالجة أوجه النقص التي تعاني منها قطاعات الاقتصاد الفلسطيني المختلفة المذكورة أعلاه معالجة فعّالة تتطلب بذل جهود جادة من أجل تعبئة الموارد البشرية والمادية على جميع الأصعدة. وفي وضع متغير فإن ٢٠ عاما من اللامبالاة تجاه تنمية الأراضي المحتلة تجعل من الضروري تجنب المزيد من التأخير. وهناك حاجة الى تخصيص موارد كبيرة لتعويض التراخي الذي حدث في الماضي. وبالنظر الى الظروف غير المؤاتية التي يعمل في ظلها اقتصاد الأراضي المحتلة فإنه لا يمكن جمع الكثير من الموارد المطلوبة للتنمية من المصادر المحلية. وعدم وجود نظام للتمويل، مناسب وسريع الاستجابة، كان واحدا من أهم الأسباب التي أدت الى المصاعب التي تواجهها الأراضي المحتلة حاليا. وتخفيف القيود التي عاقت حتى الآن الجهود المحلية سيخلق بالتأكيد مناخا يشجع المبادرة الاقتصادية ويعزز دور المؤسسات المحلية في عملية التنمية. وسيكون الدعم الخارجي أساسيا في تعزيز معدل تحقيق التقدم. وسيكون مدى توفير المساهمات الخارجية للدعم اللازم اختبارا جادا لرغبة المجتمع الدولي في مساعدة الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل وضع أساس سليم للنمو والتنمية المتواصلين لاقتصاده.

---

(١) M. Benvenisti, 1986 Report: Demographic, economic, legal, social and cultural developments in the West Bank (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1986), p. 51.

(٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر المصدر السابق، ص ص. ٥٢-٦٢.
و Sara Roy, The Gaza Strip Survey (Cambridge, Harvard University Press, 1986), pp. 135–150.

(٣) New Outlook, January/February 1986, pp. 35–37.

(٤) M. Benvenisti, 1986 Report: Demographic, economic, legal, social and cultural developments in the West Bank (Jerusalem, West Bank Data Base Project, 1986), pp. 16, 51.

الفصل الثاني

الصناعة الاستخراجيـــة

مقدمـــة

تجدر الاشارة الى ان الحديث عن قطاع الصناعة الاستخراجية في المناطق المحتلة ليس أمـــرا سهلا لانه لا توجد أية احصائيات رسمية عن هذا القطاع. كما انه لم يشمل بأية دراسة ميدانية قبل هـــذه الدراسة بالاضافة الى ان الدراسات الاكاديمية التي عالجت موضوع الصناعة في المناطق المحتلة اقتصـرت على الصناعة التحويلية ولم تتناول قطاع الصناعة الاستخراجية، لذا تحاول هذه الدراسة ان تتخطى هـــذا القصور.

ويهدف هذا الفصل الى التعرف على التطورات التي حصلت في هذا القطاع الصناعي خـــلال السنوات الممتدة من عام ١٩٦٧ حتى تاريخ اعداد هذه الدراسة، فضلا عن التعرف على مساهمة الصناعـــة الاستخراجية في الناتج الصناعي والعمالة.

وتشمل الصناعات الاستخراجية في المناطق المحتلة النشاطات الاقتصادية المتعلقة بعمـــل الكسارات والمناشير[١] والمحاجر.

قبل البدء بالتعرف على السمات الأساسية ومساهمة هذه الصناعات في اجمالي الناتج الصناعـــي والعمالة، لابد من التطرق الى الصعوبات الجمّة التي تواجه الباحث عند القيام بأي بحث ميداني فـــي المناطق المحتلة. ان احدى أهم هذه الصعوبات هي عدم تعاون رجال الاعمال وتحفظهم في اعطاء المعلومـات اللازمة عند الاجابة على استمارة البحث. ولعل هذا التحفظ ينبع من الجهل بأهمية البحث العلمي مـــن جهة، ومن الخوف الذي يخلقه الواقع السياسي السائد في المناطق المحتلة، وخاصة فيما يتعلق بالضرائـــب الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال، والطرق الملتوية التي تستخدمها للتعرف على قيمة وكميـــة المبيعات.

وفي المعتقد ان المؤسسات المشرفة على الابحاث في المناطق المحتلة بإمكانها ان تساعد في خلـق الثقة عند الصناعيين العرب في الباحثين وذلك من خلال توزيع النشرات المتخصصة وتوزيع نسخ مـــن البحث الذي يتم اعداده على القطاعات المعنية.

---

(١) بالرغم من كون المناشير جزء من الصناعات التحويلية الا انه تم ادراجها ضمن الصناعـــات الاستخراجية لارتباطها الكبير بالمحاجر ولعدم شمولها في الاحصاءات الرسمية.

ولعل عام ١٩٧٢ وما تبعه من أعوام يمثل نقطة التحول الصناعي الكبرى في قطاع الصناعات الاستخراجية في المناطق المحتلة، حيث ان القفزة النوعية التي حصلت في هذا القطاع تمثلت في عملية الانتقال من المرحلة البدائية الى المرحلة التكنولوجية . فقد كانت عملية انتاج «استخراج» الحجارة من المحاجر المختلفة تعتمد على الكم الهائل من الايدي العاملة قبل عام ١٩٧٢. وكانت كمية الانتاج في هذه العملية قليلة جدا ولاتتعدى الخمسة امتار مكعبة من الصخر على مدار اكثر من اسبوع. ولكن بعد عام ١٩٧٢ دخلت الالات الثقيلة مثل البلدوزر «الجّرافة» والحّفارة «الكمبرسّة» لتضاعف كمية الانتاج الى عشرة أضعاف تقريبا ولتقلل من الاعتماد على الايدي العاملة الكثيفة.

كذلك فان عملية تحميل الحجارة بعد استخراجها كانت تتطلب جهدا ووقتا كثيرين، مما أثر على انتاجية العامل. ولان الرافعات الآلية قد دخلت الى هذه القطاعات فان مثل هذه المشاكل قد تم تجاوزها. وأدى ذلك الى زيادة الانتاجية والفعالية.

اما بالنسبة الى المناشير، فلم تكن موجودة بهذا الشكل والكم قبل عام ١٩٧٢. وكانت عملية تحويل الصخر المستخرج من المحاجر الى حجارة صالحة للبناء تتم يدويا من خلال استخدام أدوات بدائية . لقد كان لادخال المناشير الكهربائية أثره الكبير جدا في سرعة أداء العمل وزيادة فعالية الانتاج والحصول على نوعيات واشكال مختلفة من الحجر الصالح للبناء.

اما الكسارات فقد وُجدَت منذ سنوات عديدة قبل عام ١٩٦٧، ولكنها كانت تعمل بشكل بدائي الا ان مالكيها طوروها بعد عام ١٩٧٢ ليضاعفوا انتاجهم بنحو عشرة أضعاف كحد أدنى، وذلك من خلال ادخال الكسارات الآلية التي تعمل على قوة الكهرباء والديزل والسولار.

وتجدر الاشارة الى ان من أسباب هذه التطورات التي حصلت في قطاع الصناعة الاستخراجية زيادة الحركة العمرانية في تلك الفترة حيث وجد اصحاب هذه المشاريع انفسهم عاجزين عن تلبية حاجة السوق من منتوجاتهم، فما كان امامهم خيار سوى تطوير آلاتهم لزيادة انتاجيتهم.

ان مثل هذه القفزة المتطورة في هذا القطاع يمكن اعتبارها تغييرا هيكليا في الصناعة الاستخراجية. ويمكن الفصل ما بين فترة ما قبل عام ١٩٧٢، التي كانت تعتمد على الوسائل الانتاجية التقليدية، وفترة ما بعد عام ١٩٧٢ التي اتسمت باستخدام التكنولوجيا الحديثة والآلات المتقدمة.

اعتمدت منهجية البحث على دراسة ميدانية للواقع الصناعي لقطاع الصناعات الاستخراجية في مناطق الضفة الغربية التي يوجد فيها هذا النشاط. فقد تمت هذه الدراسة بتصميم استمارة قام الباحث بتعبئتها من خلال المقابلات التي اجراها مع عناصر العينة التي تم اختيارها عشوائيا لصعوبة الوصول الى جميع المؤسسات العاملة في هذا القطاع.

كما أشرنا سابقا، فانه لم يكن من اليسير الحصول على المعلومات من الصناعيين، فمنهم من اعتذر عن الاجابة عن اسئلة الاستمارة، ومنهم من أجاب على مضض، ومنهم من أبدى تعاونا واضحا يشكر عليه.

وتسهيلا لعملية تحليل المعلومات، فقد تم تقسيم هذا القطاع الى ثلاثة فروع هي:

- فرع الكسارات؛
- فرع المناشير؛
- فرع المحاجر.

وسنقوم فيما يلي بمعالجة هذه الفروع الثلاثة:

ألف- فرع الكسارات

١- معلومات عامة

يبلغ عدد الكسارات العاملة في الضفة الغربية ١٥ كسارة موزعة حسب المناطق كما يلي:

- منطقة نابلس: ٦ كسارات
- منطقة رام الله: ٩ كسارات

ونظرا لعدم امكانية اجراء مسح كامل لهذه الوحدات والتشابه الكبير بينها من حيث الالات وحجم الانتاج وطبيعة العمل، فقد اقتصر البحث على عينة ممثلة لقطاع الكسارات في مناطق الضفة الغربية، تشمل سبع كسارات، وذلك للتعرف على تطور هذه الصناعة، وحجم الانتاج، والعمالة وقيمة المبيعات في هذا الفرع الصناعي.

ويورد الجدول (٢-١) معلومات عامة عن عناصر العينة المختارة.

نلاحظ من الجدول (٢-١) ان جميع الكسارات التي تم انشاؤها قبل عام ١٩٧٠ قد أعيد تطويرها في عام ١٩٧٣ومابعد. والسبب في ذلك يرجع الى الزيادة الهائلة في الحركة العمرانية التي حدثت بعد عام ١٩٧٢، والتي بلغت ذروتها خلال الأعوام ١٩٧٤ - ١٩٨٣.

نلاحظ كذلك ان مشروع الكسارات يعتمد على مساحات كبيرة من الاراضي حيث ان المساحة التي أقيمت عليها هذه المشاريع تتراوح بين ٢٥ دونما في أدناها، و٢٤٠ دونما في أعلاها حيث تستخدم هذه المساحات لاستخراج الكميات اللازمة من الحجارة التي يتم تحويلها الى حصى. وقد تبين ان ٧١ في المائة من اصحاب الكسارات المشمولين في العينة يملكون كامل المساحات التي تقع عليها كساراتهم وان ٢٩ في المائة يملكون ٧٠ في المائة من الاراضي المقام عليها المشروع ويستأجرون الباقي. كما نلاحظ من نفس الجدول ارتفاع متوسط العمالة في فرع الكسارات حيث بلغ هذا المتوسط حوالي ٢٣ عاملا.

الجدول رقم ٢-١ معلومات عامة عن قطاع الكسارات حسب سنة التأسيس

اسم الكسارة	اسم صاحبها	العنوان	سنة التأسيس	تاريخ التطوير	رأس المال/ دينار أردني	المساحة/ دونم	عدد العمال		
							صيانة وانتاج	اداريون	المجموع
شركة كسارات الحبش	وائل ونائل الحبش	دير شرف/نابلس	١٩٥٥	١٩٨٣	١٨٠ ٠٠٠	٤٦	١٠	٣	١٣
شركة كسارات الشيخ عطا الطريفي	الشيخ عطا الطريفي	الرام	١٩٦٧	١٩٧٣	٢٤٠ ٠٠٠	٤٠	١٥	٤	١٩
كسارة خليل مملح	خليل مصطفى مملح	الرام	١٩٦٨	١٩٧٥	١٥٠ ٠٠٠	٣٥	٨	-	٨
شركة الرام للكسارات والتعهدات	الحاج عمر البجّة	الرام	١٩٧٣	-	٥٠٠ ٠٠٠	٧٥	٩	٤	١٣
الشركة العربية للكسارات	موسى البجّة	الرام	١٩٧٣	-	٥٠٠ ٠٠٠	٧٥	٨	٤	١٢
شركة كسارات وتعهدات نابلس	حسين محمد عواد	دير شرف/نابلس	١٩٧٤	١٩٨٣	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٤٠	٦٩	٦	٧٥
شركة كسارات السلعوس	وائل السلعوس	نابلس	١٩٨٥	-	٣٥٠ ٠٠٠	٣٠	١٩	١	٣٠
							١٣٨	٢٢	١٦٠

٢- كمية الانتاج والعائد اليومي

تبين من الدراسة ان ما يتم انتاجه يوميا يباع يوميا في معظم الأحيان، أي ان العرض يساوي الطلب. وتبين كذلك تفاوت كمية الانتاج اليومية بين كسارات العينة حيث تراوحت ما بين ٣٠٠ الى ٢ ٠٠٠ طن يوميا. وبلغ معدل الانتاج اليومي لهذه الكسارات ٨٥٠ طنا يوميا. وهذه الكمية تمثل ٥٠ الى ٦٠ في المائة من اجمالي الطاقة الانتاجية للكسارات.

ونستطيع ان نحسب معدل المبيعات اليومية والسنوية لجميع كسارات الضفة الغربية اذا علمنا ان معدل سعر الطن الواحد للحصى باختلاف أنوعها هو دينار ونصف كما تم تقديره من المعلومات الواردة في استمارة البحث وحساب معدل الانتاج والبيع اليوميين.

ومن المعلومات الواردة أعلاه، نجد ان معدل الانتاج السنوي لجميع الكسارات العاملة في الضفة الغربية يساوي ٥٠٠ ٤٤٢ ٣ طن في السنة على اعتبار ان السنة (سنة العمل) هي ٢٧٠ يوم عمل لموسمية عمل هذا الفرع «٩شهور تمثل موسم جيد و٣ شهور تمثل موسم سيء». وان قيمة المبيعات الكلية لجميع الكسارات تساوي ٧٥٠ ١٦٣ ٥ دينارا اردنيا سنويا.

وقدر عدد العاملين في فرع الكسارات بحوالي ٣٤٣ عاملا. وتبين المعلومات الواردة في استمارة البحث ان متوسط أجر العامل الشهري يبلغ ١٤٧ دينارا مما يجعل اجمالي الاجور السنوية المدفوعة للعاملين في هذا الفرع تصل الى ٦٠٦ آلاف دينارا سنويا أي ما نسبته ١١ر٧ في المائة من اجمالي قيمة المبيعات السنوية.

٣- التسويق

يتم تسويق انتاج فرع الكسارات في ثلاث أسواق مختلفة ومتفاوتة الاحجام. وهذه الاسواق هي الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل. وقد تبين من خلال تحليل استمارة البحث ان هناك منافسة قوية جدا في الاسعار بين كسارات العينة. إلا ان كبر حجم السوق النسبي يضمن لجميع هذه الكسارات الاستمرار في الانتاج والبيع. وتستوعب سوق الضفة الغربية حوالي ٦٤ في المائة من اجمالي كمية الانتاج، واسرائيل ما نسبته ٢٤ في المائة بينما يباع حوالي ١٢ في المائة في قطاع غزة.

وتجدر الاشارة الى ان حصة السوق الاسرائيلية المذكورة وهي ٢٤ في المائة أقل من الواقع والسبب في ذلك ان متعهدي نقل الحصى يشترون البضاعة ويبيعونها للمستهلكين الاسرائيليين. فالنقطة هنا، ان صاحب الكسارة يعلم بان صاحب السيارة، أي متعهد النقل، هو عربي لذلك فان صاحب الكسارة يعتبر ان بضاعته قد تم بيعها في السوق العربية، لكن الواقع يظهر لنا ان متعهدي نقل الحصى هم الذين يحددون فعلا الى اين تذهب البضاعة، سواء للضفة الغربية أم لقطاع غزة أم لاسرائيل.

٤- المشاكل التي تواجه قطاع الكسارات

يواجه هذا الفرع، كأي فرع من فروع الصناعة الرئيسية، صعوبات ومشاكل كثيرة. ففي غياب سلطة وطنية منظمة وداعمة، فان هذا الفرع عليه ان يقوم بحل جميع مشاكله المتعلقة باقامة الهياكل الاساسية اللازمة للمشروع سواء من حيث شق الطرق أم ايصال الماء والكهرباء، أم البناء وما الى ذلك، مما يؤدي الى زيادة تكاليف الاستثمار.

كذلك فان وجود الاحتلال الاسرائيلي يعيق تطور هذا الفرع ونموه، وفي كثير من الاحيان يعيق عملية الانتاج وذلك لاعتماد فرع الكسارات والمحاجر على مادة الديناميت لتفجير الجبال الصخرية لاستخراج الحجر، الا ان الحصول على هذه المادة مرهون بموافقة السلطات الاسرائيلية التي توقفت عن منح الرخص اللازمة لاستعمال الديناميت، وخاصة بعد بدء انتفاضة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة عام ١٩٨٧. وفي كثير من الاحيان يقوم اصحاب هذه الكسارات بدفع مبالغ كبيرة للاسرائيليين للحصول على مادة الديناميت واستخدامها.

ومن المشاكل التي يعاني منها هذا الفرع عدم توفر التسهيلات الائتمانية الضرورية لنموه وتطوره. كذلك، يعاني اصحاب الكسارات من عدم التنسيق فيما بينهم، خاصة بالنسبة للاسعار، وعدم وجود وحدة تحدد الاهداف التجارية التي ترمي الى تحقيق التطور والنمو لجميع اعضاء هذا الفرع. فضلا عن مشكلة انقطاع التيار الكهربائي التي يواجهها اصحاب الكسارات وعدم قدرتهم على شراء محركات كبيرة، وذلك لارتفاع اسعارها وارتفاع تكلفة تشغيلها. ويبين الجدول (٢-٢) أهم المشاكل التي تواجه هذا الفرع.

الجدول رقم ٢-٢ المشاكل التي تواجه فرع الكسارات

	المشكلة	النسب المئوية من الكسارات المشمولة في العينة
١-	عدم توفر التسهيلات الائتمانية الضرورية	١٠٠
٢-	عدم توفر سوق كافية تشجع الانتاج الكبير	٥٧
٣-	عدم توفر الاستقرار السياسي وارتفاع نسبة المخاطرة الاقتصادية	١٠٠
٤-	عدم توفر كفاءات علمية وفنية لادارة عمليتي الانتاج والتسويق	٢٨
٥-	عدم توفر التنسيق بين اعضاء الفرع	١٠٠
٦-	انقطاع التيار الكهربائي في بعض الاحيان	١٠٠
٧-	صعوبات مادية وفنية عند شراء الالات وقطع الغيار اللازمة	١٠٠

نلاحظ ان جميع عناصر العينة اعتبرت المشاكل ١ و ٣ و ٥ و ٦ و ٧ مشاكل عامة تواجههم جميعا.

باء- فرع مناشير الحجر

١- معلومات عامة

من البيانات التي تم جمعها من خلال البحث الميداني، قدّر عدد المناشير العاملة في الضفة الغربية بحوالي ١٣٠ منشارا موزعة حسب المناطق كما هومبين في الجدول (٢-٣).

الجدول رقم ٢-٣ توزيع المناشير حسب المناطق الجغرافية عام ١٩٨٨

المنطقة	العدد	النسبة المئوية
نابلس وطولكرم	٤٣	٣٣ر١
رام الله والبيرة	١٩	١٤ر٦
بيت لحم وبيت جالا	٢٣	١٧ر٧
الخليل	٤٥	٣٤ر٦
المجموع	١٣٠	١٠٠ر٠

وقد تم اختيار عينة عشوائية مع مراعاة التوزيع الجغرافي للمناشير، حيث ضمت هذه العينة ٢٠ منشارا موزعا على النحو التالي: ٣٠ في المائة من عناصر العينة ثم اختيارها من منطقة نابلس وطولكرم، ٣٥ في المائة من منطقة رام الله والبيرة، ١٠ في المائة من منطقة بيت لحم وبيت جالا و٢٥ في المائة من منطقة الخليل. ويعطي الجدول (٢-٤) معلومات عامة عن عناصر العينة المختارة.

ويبين الجدول (٢-٤) ان جميع المناشير الممثلة في العينة قد تم انشاؤها بعد عام ١٩٧٢، حيث ان ٦٠ في المائة من مناشير الضفة تأسست خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٩ بينما اقيمت النسبة الباقية خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦.

سبق وأشرنا الى ان السبب الرئيسي وراء تطور الكسارات هو زيادة الحركة العمرانية في الضفة الغربية واسرائيل بعد عام ١٩٧٣. وكان هذا العامل ايضا وراء انتشار المناشير وزيادة عددها خلال الفترة قيد الدراسة، يضاف الى ذلك زيادة الحركة العمرانية في الأردن والدول العربية المجاورة وموافقة السلطات الاسرائيلية على تصدير الانتاج الى هذه الدول عبر جسري نهر الأردن وكذلك موافقة السلطات الأردنية على دخول هذا الناتج الى الأردن لاعتماده على المواد الخام المتوفرة في المناطق

الجدول رقم ٢-٤ معلومات عامة عن فرع مناشير الحجر في عام ١٩٨٨، حسب سنة التاسيس

اسم المنشار	اسم المالك	العنوان	سنة التاسيس	رأس المال دينار أردني	المساحة/ دونم	عدد العمال: صيانة	عدد العمال: وانتاج	عدد العمال: اداريون	عدد العمال: المجموع
التضامن	عبد الكريم صبح وشركاه	نابلس	١٩٧٣	٢٢ ٠٠٠	٢	٩		-	٩
شركة فلسطين للرخام(*)	فتحي الحلايقة واخوانه	الخليل	١٩٧٤	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٦	٦٢		٣	٦٥
الحبش	وائل ونائل الحبش	دير شرف/نابلس	١٩٧٥	٣٥ ٠٠٠	٢ر٥	١١		١	١٢
موسى عبد الرحيم	موسى عبد الرحيم	عناتا/رام الله	١٩٧٥	٣٥ ٠٠٠	١	٧		-	٧
الاقصى	ابراهيم هند	بيتين/رام الله	١٩٧٦	٨٠ ٠٠٠	٣	١٢		١	١٣
نابلس الجديد	محمد صدقي	واد التفاح/نابلس	١٩٧٧	٣٥ ٠٠٠	٢	١٠		-	١٠
نصار	نصار نصار	الدهيشة/بيت لحم	١٩٧٧	٣٥ ٠٠٠	١ر٥	٩		-	٩
الحديث	اسماعيل ابو حميد	بيت لحم	١٩٧٨	٣٠ ٠٠٠	٢	٨		-	٨
الاتحاد	لطفي عزام وشركاه	المزرعة الشرقية/ رام الله	١٩٧٨	٥٤ ٠٠٠	٢	١١		-	١١
عبد عودة	عبد عودة	عتانا/رام الله	١٩٧٨	٣٠ ٠٠٠	١	٦		-	٦
مسعود ابو شخدم	مسعود ابو شخدم	دير شرف/نابلس	١٩٧٨	٢٧ ٠٠٠	٢	٨		-	٨
معمل ابو شرخ	عمر ابو شرخ	الخليل	١٩٧٩	١٥ ٠٠٠	٢	٥		-	٥
شركة الحرمين للرخام	عز الدين العجلوني	الخليل	١٩٨٠	١٠ ٠٠٠	١	٧		-	٧
نابلس الحديث	موسى خضر	بيت ايبا/نابلس	١٩٨٠	٣٠ ٠٠٠	٣	١٢		-	١٢
الامانة	عبد الله حميدي	حواره	١٩٨١	٢٥ ٠٠٠	١ر٥	٨		-	٨
ابو العبد وابو أكرم	محمد العبد وشركاه	المزرعة الشرقية/ رام الله	١٩٨١	١٥٠ ٠٠٠	١	١٢		١	١٣
دعنا	راشد دعنا	الخليل	١٩٨١	٢٠ ٠٠٠	١ر٥	٦		-	٦
مصنع عثمان الرجيبي للرخام	عثمان الرجيبي	الخليل	١٩٨٢	١٠٠ ٠٠٠	٣	٧		٢	٩
محمد الحاج عمرو	محمد الحاج عمرو	الزرعة الشرقية/ رام الله	١٩٨٣	١٢٠ ٠٠٠	٢	١٢		-	١٢
الوحدة	الحاج سعيد حميدة وشركاه	الزرعة الشرقية/ رام الله	١٩٨٦	٤٥ ٠٠٠	٣	٧		-	٧
					المجموع	٢٢٩		٨	٢٣٧

(*) تتكون الشركة المذكورة أعلاه من ٨ مناشير للحجر و٨ محاجر.

المحتلة. فحجم السوق شجع الكثيرين على الدخول الى هذا الفرع كما سمح للعاملين به بالتوسع وبزيادة حجم الانتاج وذلك من خلال البدء بإدخال الآلات والتحول من المعدات اليدوية البدائية الى المعدات الآلية الكهربائية.

ويلاحظ تفاوت رأس المال الذي يتراوح بين ١٠ ٠٠٠ ومليون دينار أردني. ومن الجدير بالذكر ان هذه المبالغ تستثمر بشكل شبه كامل في الآلات والمعدات اللازمة في بعض الاحيان في الشاحنات حيث ان الارض المقام عليها المنشار يتم استئجارها حيث وجد ان ٥ في المائة فقط من اصحاب مناشير العينة يملكون الارض المقام عليها المنشار.

وقد بلغ عدد العاملين في المناشير المشمولة في العينة ٢٣٧ عاملا موزعين بين عمال انتاج وصيانة واداريين. ونلاحظ انخفاض نسبة الاداريين في هذه المشاريع والتي لم تتجاوز ٤ في المائة من مجموع العمال، ويرجع ذلك الى كون جميع اصحاب المناشير يقومون بأعمال الانتاج والعمل الاداري في نفس الوقت. وأخيرا، نلاحظ ارتفاع متوسط العمالة للمشروع حيث يصل الى حوالي ١٢ عاملا.

٢- كمية الانتاج والعائد اليومي

تفاوتت كمية الانتاج اليومي بين عناصر العينة حيث تراوحت بين ١٥٠ و ٨٠٠ ٢ متر طول يوميا. ويبين الجدول (٢-٥) توزع المناشير حسب فئات كميات الانتاج اليومي.

الجدول رقم ٢-٥ كمية الانتاج والعائد اليومي

كمية الانتاج اليومي/متر طول	النسبة المئوية للمناشير
١٥٠ - ٢٠٠	١٥
٢٠١ - ٣٠٠	٤٠
٣٠١ - ٤٠٠	٢٥
٤٠١ - ٥٠٠	١٥
١ ٠٠٠ فما فوق	٥
المجموع	١٠٠

وقد تبين ان معدل الانتاج اليومي للمناشير هو ٣٩٨ متر طول أي ما يعادل ١٠٧ ٤٦٠ متر طول في السنة على اعتبار ان ايام العمل في السنة الواحدة هي ٢٧٠ يوما.

وقد سبق ان ذكرنا بان عدد المناشير التي تم حصرها في الضفة الغربية بلغ ١٣٠ منشارا، وهذا يجعل اجمالي الكمية المنتجة سنويا في هذا الفرع ٨٠٠ ٩٦٩ ١٣ متر طول. ومن خلال المسح الميداني تبين ان متوسط سعر المتر الطول الواحد يعادل ١ر٧ دينارا أردنيا.

ومن المعلومات الواردة اعلاه، نقدر اجمالي قيمة المبيعات في هذا الفرع بما يساوي ٦٦٠ ٧٤٨ ٢٣ دينارا أردنيا سنويا. وهذا يمثل القيمة الكلية لمساهمة الصناعة الاستخراجية في فرعي المحاجر والكسارات. أما القيمة المضافة في فرع المناشير فهي ٧٨٠ ٦٠٥ ٧ دينارا على اعتبار ان المادة الخام من الصخر اللازمة لانتاج ٨٠٠ ٩٦٩ ١٣ متر طول تساوي ٤٤٠ ٣١٠ مترا مكعبا، وتبين من المسح الميداني ان معدل سعر المتر المكعب يساوي ٥٢ دينارا أردنيا، فعليه نجد ان القيمة المضافة تساوي ٦٦٠ ٧٤٨ ٢٣ - (٤٤٠ ٣١٠ × ٥٢) = ٧٨٠ ٦٠٥ ٧ دينارا أردنيا. وقدر عدد العاملين في فرع المناشير العاملة في الضفة الغربية بحوالي ٥٤٠ ١ عاملا. ومن المعلومات الواردة في استمارة البحث تبين ان معدل الأجر الشهري في هذا الفرع يساوي ١٦٥ دينارا أردنيا، وهذا يجعل اجمالي الاجور المدفوعة في هذا الفرع ٠٠٠ ٨٧١ ٢ دينار أردني في السنة، ويضاف الى هذا المبلغ ما يدفع الى «دقّيقة» الحجارة والذين يقدر عددهم بحوالي ٥٢٠ دقيّقا. كما يقدر اجمالي الأجور المدفوعة لهم بحوالي ٤٠٠ ٣١٠ ١ دينار أردني في السنة على اعتبار ان متوسط الأجر الشهري لهذه الفئة من العمال يساوى ٢١٠ دنانير أردنية، أي ان اجمالي الأجور السنوية المدفوعة تصل الى ٤٠٠ ١٨١ ٤ دينار أردني، ويشكل هذا المبلغ ما نسبته ٦ر١٧ في المائة من اجمالي المبيعات وحوالي ٥٥ في المائة من القيمة المضافة في هذا الفرع.

٣- <u>التسويق</u>

يتم تسويق انتاج هذا الفرع في ثلاث أسواق رئيسية هي الضفة الغربية واسرائيل والأردن، ومن خلالها الى الدول العربية. وقد تبين من البيانات الواردة في استمارة البحث والمتعلقة بالمنافسة، ان المنافسة ضعيفة، وذلك لكبر حجم السوق خاصة السوق التي يوفرها الوطن العربي من خلال الأردن، حيث تبين من المسح الميداني بان هناك مناشير تعمل بكامل طاقتها الانتاجية لتلبية احتياجات السوق الاردنية، كما تبين ان مانسبته ٥٥ في المائة من انتاج جميع المناشير المشمولة في العينة يتم تصديره الى الأردن بالمقارنة مع ٢٤ في المائة يصدر الى سوق الضفة الغربية و ٢١ في المائة الى اسرائيل. وتجدر الاشارة هنا الى انه بالرغم من سماح السلطات الاسرائيلية بتصدير الحجارة الى الاردن الا ان الحصول على تصاريح للتصدير ليس بالأمر اليسير لما يتطلبه ذلك من اجراءات ومعاملات ورسوم باهظة. وفي بعض الأحيان تُفرض عقوبات جماعية على أصحاب المناشير وتوقف تصاريح التصدير، على سبيل المثال، عندما أضرب اصحاب المناشير احتجاجا على ضريبة القيمة المضافة التي فرضتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

٤- المشاكل التي تواجه قطاع مناشير الحجارة

كما سبق وذكربالنسبة لفرع الكسارات، فان على هذا الفرع ايضا ان يقوم بحل جميع مشاكله وحده، وذلك لغياب السلطة الوطنية الداعمة والمنظمة لقطاعات الصناعة المختلفة.

فالمشاكل التي سبق ذكرها في فرع الكسارات تنطبق الى حد ما على فرع مناشير الحجارة. ويبين الجدول (٢-٦) أهم المشاكل التي تواجه فرع المناشير.

الجدول رقم ٢-٦ المشاكل التي تواجه فرع المناشير

المشكلة	النسبة المئوية من المناشير المشمولة في العينة
عدم توفر التسهيلات الائتمانية الضرورية	١٠٠
عدم توفر سوق كافية تشجع الانتاج الكبير	٥
عدم توفر الاستقرار السياسي وارتفاع نسبة المخاطرة الاقتصادية	١٠٠
عدم توفر الكفاءات العلمية المدربة لادارة الانتاج وتسويقه	٥
عدم توفر التنسيق بين المناشير العاملة	١٠٠
انقطاع التيار الكهربائي في كثير من الاحيان	١٥
صعوبات مالية وفنية عند شراء الالات والقطع اللازمة لها	١٠٠

جيم- فرع المحاجر

ان عدم وجود مكان ثابت للمحاجر، وصعوبة الوصول الى هذه المحاجر نظرا لموقعها الجغرافي، كما ان عدم تسجيلها في الغرف التجارية والبلديات جعل عملية مقابلة اصحاب المحاجر صعبة للغاية. ولكن المقابلة التي أجريت مع السيد خليل الحلايقة، أحد اصحاب شركة فلسطين للرخام في الخليل والتي تملك ثمانية محاجر، وكذلك مع السادة عيسى جاسر ومحمد عزيز اللذين يملكان محجرا «بالاجرة» في خوّارة/نابلس، وكذلك المعلومات التي تم الحصول عليها من اصحاب المناشير عن المحاجر ساعدتنا كثيرا في الوصول الى أرقام تقريبية عن عدد المحاجر وتوزيعها الجغرافي وكذلك عن كميات الانتاج. ويبين الجدول (٢-٧) توزيع المحاجر الجغرافي على مناطق الضفة الغربية.

الجدول رقم ٢-٧ توزيع المحاجر الجغرافي على مناطق الضفة الغربية عام ١٩٨٨

المنطقة	العـــدد	النسبة المئوية
نابلس	٥٤	٣٧٫٢٤
رام الله	٨	٥٫٥٢
بيت لحم	١	٠٫٦٩
الخليل	٨٢	٥٦٫٥٥
المجموع	١٤٥	١٠٠

فقد تبين من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها بأن كمية الانتاج للمحجر الواحد تختلف من منطقة الى أخرى، فهي أعلى في منطقة الخليل مثلا منها في منطقة نابلس. وقد يرجع ذلك الى نوعية الصخر، والطبيعة الجغرافية الجيدة وغير ذلك من عوامل. ويعطي الجدول (٢-٨) معلومات عامة عن كمية الانتاج، والسعر، والايرادات.

الجدول رقم ٢-٨ كمية الانتاج والايرادات السنوية لفرع المحاجر عام ١٩٨٨

المنطقة	عـــدد المحاجر	معدل الانتاج والبيع اليومي م٣ للمحجر الواحد/م	معدل الانتاج والبيع السنوي م٣	سعر المتر المكعب بالدينار الأردني	الايراد السنوي بالدينار الأردني	النسبة المئوية
نابلس	٥٤	٥	٦٤ ٨٠٠ (*)	٥٠	٣ ٢٤٠ ٠٠٠	١٩٫٤٣
رام الله	٨	٤	٧ ٦٨٠ (*)	٥٠	٣٨٤ ٠٠٠	٢٫٣٠
بيت لحم	١	٥	١ ٢٠٠ (*)	٥٥	٦٦ ٠٠٠	٠٫٤
الخليل	٨٢	١٢	٢٣٦ ١٦٠ (*)	٥٥	١٢ ٩٨٨ ٨٠٠	٧٧٫٨٧
المجموع	١٤٥		٣٠٩ ٨٤٠		١٦ ٦٧٨ ٨٠٠	١٠٠

(*) حسبت على اعتبار ان عدد أيام العمل في السنة هو ٢٤٠ يوما.

اما بالنسبة للعاملين فان معدلهم في كل محجر يبلغ ٣ أشخاص وغالبا ما يكون العاملون هم اصحاب المحجر، لذلك فان عائد العمل يعود اليهم دون ان يضطروا الى دفع رواتب للعمال. وعلى هذا الاساس قدر عدد العاملين في فرع المحاجر بحوالي ٤٣٥ عاملا.

وبالنسبة للتسويق، فانه يتم الى مناشير الضفة الغربية التي تقوم بدورها بتحويل الصخر الى حجارة صالحة للبناء ومن ثم تسويقها في الاسواق الثلاث الرئيسية وهي: الضفة الغربية واسرائيل والأردن.

أما فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه هذا الفرع فهي تماثل الى حد ما المشاكل التي تواجه فرعي الكسارات والمناشير، باستثناء مشكلة انقطاع الكهرباء، لأن العاملين في هذا القطاع يعتمدون على الديزل - السولار في عملهم، وكذلك مشكلة الكفاءات العلمية. الا ان هناك مشكلة خاصة بهم وهي ارتفاع نسبة المخاطرة، لأن الكشف عن الصخر يستغرق فترة عمل تقدر باسبوع واكثر، قبل معرفة نوعية الصخر، وفي بعض الأحيان يذهب هذا الجهد هدرا.

دال- <u>مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج الصناعي والعمالة</u>

تقدر قيمة عائدات الصناعة الاستخراجية السنوية بحوالي ٠٠٠ ٣٧٣ ١٢٧ دولار موزعة على الفروع الثلاثة كما يلي:

- فرع الكسارات: ٠٠٠ ٤٥٩ ١٤ دولار؛

- فرع المناشير: ٠٠٠ ٤٩٦ ٦٦ دولار؛

- فرع المحاجر: ٠٠٠ ٤١٨ ٤٦ دولار.

وتشكل هذه العائدات ما نسبته ٣٤ر٤٩ في المائة من اجمالي العائدات في قطاع الصناعة، ويبين الجدول (٢-٩) قيمة العائدات الصناعية موزعة حسب فروع الصناعة الرئيسية.

الجدول رقم ٢-٩ عائدات الفروع الصناعية الرئيسية في عام ١٩٨٧

الفرع	اجمالي المبيعات (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والسجائر	٩٦ ٤٩٢	٢٦ر١٢
الملابس والنسيج	٢٣ ٣٦٤	٦ر٣٣
الجلود ومشتقاتها	٩ ٥٨٨	٢ر٦
الخشب ومشتقاته	١٢ ٠٣٦	٧ر٢٦
البلاستيك والمواد الكيماوية	٣٥ ٨٤٤	٩ر٧
المواد المعدنية غير الفلزية	٢٢ ١٢٨	٥ر٩٩
المعدنية الاساسية	١٦ ٣٢٤	٤ر٤٢
صناعات متنوعة	٢١ ٣٢٤	٥ر٧٧
اجمالي العائدات من الصناعات التحويلية	٢٣٧ ٣٠٠	٦٤ر٢٥
اجمالي العائدات من الصناعات الاستخراجية	١٢٧ ٣٧٣	٣٤ر٤٩
معاصر الزيتون	٤ ٦٧٧	١ر٢٧
مجموع عائدات القطاع الصناعي	٣٦٩ ٣٥٠	١٠٠

هذا وقد استوعب قطاع الصناعة الاستخراجية حوالي ٨٣٨ ٢ عاملا أي ما نسبته ١٩ر٢ في المائة من اجمالي العمالة في قطاع الصناعة. والجدول التالي يوضح توزيع العاملين في قطاع الصناعة على الفروع الرئيسية:

الجدول رقم ٢-١٠ العمالة في القطاع الصناعي في الضفة الغربية حسب الفروع الرئيسية عام ١٩٨٧

الفرع	عدد العاملين	النسبة المئوية
المواد الغذائية/المشروبات والسجائر	١ ٩٢١	١٣
الملابس والنسيج	٢ ٩٧٤	٢٠ر١
الجلود ومشتقاتها	٩٧١	٦ر٦
الخشب ومشتقاته	١ ١٨٣	٨
البلاستيك والكيماويات	١ ٢٥٤	٨ر٥
المعدنية غير الفلزية	١ ١٤٧	٧ر٨
المعدنية الاساسية	١ ٧٩٩	١٢ر١
صناعات متنوعة	٧٣٦	-ر٥
اجمالي العاملين في الصناعات التحويلية	١١ ٩٨٣	٨٠ر٩٠
الكسارات	٣٤٣	٤ر٢
المناشير	٢ ٠٦٠	١٣ر٩
المحاجر	٤٣٥	٢ر٩
اجمالي العاملين في الصناعات الاستخراجية	٢ ٨٣٨	١٩ر١٠
مجموع الأيدي العاملة في قطاع الصناعة	١٤ ٨٢١	١٠٠

وكما يبين الجدول أعلاه، يحتل قطاع الصناعة الاستخراجية المرتبة الثانية من حيث العمالة بعد فرع النسيج والملابس.

الفصل الثالث

الصناعة التحويلية في الأراضي المحتلة

تبين البيانات الاحصائية المتعلقة بالمناطق المحتلة بأن دور قطاع الصناعة التحويلية لايزال محدوداً، وخاصة فيما يتعلق باستيعابه للأيدي العاملة ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. ويمكن ان يعزى هذا الدور المحدود بشكل رئيسي الى السياسات والممارسات الاسرائيلية التي هدفت منذ احتلال الاراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ الى اضعاف البنية الصناعية ووضع العديد من المعوقات والعراقيل امام امكانية حدوث تطور حقيقي في القطاع الصناعي في تلك المناطق، وذلك من أجل الابقاء على الضفة الغربية وقطاع غزة كسوق استهلاكية للمنتجات الصناعية الاسرائيلية وكمصدر للأيدي العاملة الرخيصة.

فالمتتبع لتطور القطاع الصناعي تحت الاحتلال الاسرائيلي يلاحظ بكل وضوح تراجع هذا القطاع، خاصة فيما يتعلق بعدد المؤسسات الصناعية ومساهمته في كل من الناتج المحلي الاجمالي والعمالة. وقبل البدء بتحليل تطور القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧، لابد من استعراض سريع لحالة القطاع الصناعي عشية الاحتلال الاسرائيلي.

ألف- حالة القطاع الصناعي: ١٩٦٥ - ١٩٦٩

بلغ عدد المؤسسات الصناعية العاملة في الأردن ٦ ٨٣٨ منشأة في عام ١٩٦٥ استوعبت ٣٧ ٠٠٠ عاملا. وبلغت قيمة الاصول الثابتة في القطاع الصناعي حوالي ١٩٫٨ مليون دينار أردني، واجمالي الاجور المدفوعة ٥٫٣ مليون دينار في ذلك العام. وضمت الضفة الغربية ٥٦ في المائة من اجمالي عدد المؤسسات الصناعية العاملة في الأردن، في حين لم تستوعب أكثر من ٤٦ في المائة من اجمالي القوة العاملة في القطاع الصناعي، أي ما يعادل ١٧ ٠٢٠ عاملا. وبلغت قيمة الاجور المدفوعة للعاملين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية ١٫٤ مليون دينارا عام ١٩٦٥، كما بلغ متوسط الأجر السنوي للعامل الواحد في هذا القطاع ٨٢ ديناراً، وهو أقل بكثير من مثيله في الأردن.

وبشكل عام يمكن القول بأن المؤسسات الصناعية في الضفتين الشرقية والغربية اتسمت بصغر حجمها حيث لم يتعد متوسط عدد العاملين في المؤسسة الصناعية الواحدة أكثر من ٥٫٤ عاملا. وشكلت نسبة المؤسسات التي استخدمت أقل من خمسة عمال حوالي ٧٧ في المائة من اجمالي المؤسسات الصناعية القائمة ولم تزد نسبة المؤسسات التي كانت تستخدم أكثر من ١٠ عمال عن ٩ في المائة في عام ١٩٦٥.

ويبين الجدول (٣-١) توزيع المؤسات الصناعية حسب مستوى العمالة في كل من الضفة الشرقية والضفة الغربية.

الجدول رقم ٣-١ توزيع المؤسسات الصناعية حسب مستوى العمالة في الضفة الشرقية والغربية عام ١٩٦٥

العمالة	الضفة الشرقية		الضفة الغربية		
	عدد المؤسسات الصناعية	النسبة المئوية من الاجمالي	عدد المؤسسات الصناعية	النسبة المئوية من الاجمالي	الاجمالي
أقل من ٥ عمال	٢ ٣٣٦	٤٤ر٤	٢ ٩٢٧	٥٥ر٦	٥ ٢٦٣
٥ - ٩ عمال	٣٧٤	٣٨ر٢	٦٠٥	٦١ر٨	٩٧٩
أكثر من ١٠ عمال	٢٨٦	٤٨	٣١٠	٥٢	٥٩٦
المجموع	٢ ٩٩٦	٤٣ر٨	٣ ٨٤٢	٥٦ر٢	٦ ٨٣٨

المصدر: F. Gharaibeh, The economies of the West Bank and Gaza Strip, (Boulder Co., Westview Press, 1985), p. 85.

وانعكس حجم المؤسسات الصناعية على متوسط انتاجية العامل في القيمة المضافة، ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط انتاجية العامل من القيمة المضافة السنوية ٢٨٥ دينارا أردنيا في المؤسسات الصناعية العاملة في الضفة الغربية التي استخدمت أكثر من ١٠ عمال، وصل متوسط انتاجية العامل السنوية من القيمة المضافة في الضفة الشرقية الى ٨٠٨ دنانير أردنية.

ويبين الجدول (٣-٢) بعض المعلومات المتعلقة بالصناعات التي استخدمت ١٠ عمال وأكثر في كل من الضفة الشرقية والغربية في عام ١٩٦٥.

الجدول رقم ٣-٢ المؤسسات التي ضمت ١٠ عمال فأكثر عام ١٩٦٥

	الضفة الشرقية		الضفة الغربية		الاجمالي	
	العدد/	النسبة المئوية	العدد/	النسبة المئوية	العدد/	النسبة المئوية
عدد المؤسسات	٢٨٦	٤٨	٣١٠	٥٢	٥٩٦	١٠٠
عدد العاملين	١٠ ٨٩٣	٦٤ر٧	٥ ٩٥٤	٣٥ر٣٠	١٦ ٨٤٧	١٠٠
الاصول الثابتة (بملايين الدنانير)	١٤ر١	٨٤ر٩٠	٢ر٥	١٥ر١٠	١٦ر٦	١٠٠
الأجور(بملايين الدنانير)	٢ر٥	٧٨ر١٠	٠ر٧	٢١ر٩٠	٣ر٢	١٠٠
معدل الأجر السنوي (بالدينار)	٢٣٠	١٢٠ر٤	١١٨	٦١ر٨	١٩١	١٠٠
القيمة المضافة (بملايين الدنانير)	٨ر٨	٨٣ر٨	١ر٧	١٦ر٢	١٠ر٥	١٠٠

المصدر: F.Gharaibeh, The economies of the West Bank and Gaza Strip (Boulder Co., Westview Press, 1985). p. 86.

ويبين الجدول (٣-٣) أهم المؤسسات التي تجاوز رأسمالها ١٠ ٠٠٠ دينار أردني وزاد عدد عمالها عن ١٥ عاملا.

أما بالنسبة لوضع القطاع الصناعي في قطاع غزة، فهو يشبه الى حد ما مثيله في الضفة الغربية، حيث يتصف بصغر حجم المؤسسات سواء من حيث مستوى العمالة أو الانتاج أو رأس المال المستثمر. وفي عام ١٩٦٠ بلغ عدد المؤسسات الصناعية في قطاع غزة ٧٦٩ منشأة، استخدمت ١ ٧٨٢ عاملا، وكان اجمالي الاستثمار في هذه المؤسسات ٣٠٠ ٠٠٠ دينار أردني.

الجدول رقم ٣-٣ أهم الشركات الصناعية في الضفة الغربية حتى عام ١٩٦٧

اسم الشركة/المصنع	المنطقة	رأس المال/ دينار أردني	عدد العمال
شركة البلاستيك الأردنية	بيت ساحور	٨٠ ٠٠٠	٣٠٠
شركة بلاستيك الشرق	القدس	٤٥٠ ٠٠٠	٦٢
شركة التقدم لصناعة القبانات	الخليل	١٠ ٠٠٠	١٥
شركة رباح للموبيليا	رام الله	٨٠ ٠٠٠	٨٠
شركة سجاير القدس	العيزرية	٢٠٠ ٠٠٠	١٠٠
شركة الصناعات الزراعية	الخليل	٨٠ ٠٠٠	٢٠
شركة مصانع الجبشة	بيت حنينا	١٠٠ ٠٠٠	٣٥
شركة مصانع الزيوت النباتية	نابلس	٥٠٠ ٠٠٠	٢٠٠
شركة معامل السرير الوطني	بيت لحم	٥٠ ٠٠٠	١٠٠
شركة معامل سلفانا	رام الله	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠

المصدر: روز مصلح، «الصناعة في الضفة الغربية ١٩٦٧ - ١٩٧٩: وضع المؤسسات والعمال والاجور»، شؤون فلسطينية، العدد ٩٩، شباط/فبراير ١٩٨٠.

ويظهر صغر حجم المؤسسات الصناعية بوضوح اذا ما نظرنا الى متوسط العمالة في المؤسسة الواحدة وهو ٢ر٣، ومتوسط إ نتاجية العامل السنوية، التي لم تزد عن ٢٣٣ دينارا أردنيا في عام ١٩٦٠. وقد انحصر النشاط الصناعي في قطاع غزة في فرع النسيج والغزل والصناعات الغذائية. ويبين الجدول (٣-٤) الصناعات التي كانت قائمة في قطاع غزة عام ١٩٦٠.

يعزى انخفاض عدد المؤسسات الصناعية وتخلف قطاع الصناعة في قطاع غزة في ذلك الوقت أي (في زمن الادارة المصرية) الى كون غزة ميناء بحريا، مما شجع التجارة وأثر سلبيا على تطور الصناعة، بالاضافة الى عدم وجود خطة تنموية تعتمدها الحكومة المصرية وذلك بسبب الوضع المؤقت للادارة المصرية في القطاع.

وتغير الوضع الصناعي في قطاع غزة قليلا بعد الاحتلال حيث ارتفع نصيب الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي بعد عام ١٩٦٧ ليصل الى حوالي ١١ في المائة. وفي نهاية عام ١٩٦٨ بدأت الصناعة بالتوسع في عدد المؤسسات ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة اقدام العديد من الشركات الصناعية الاسرائيلية على عقد صفقات تجارية مغرية مع الشركات الصناعية العربية في قطاع غزة.

الجدول رقم ٣-٤ المؤسسات الصناعية وقوة العمل ورأس المال المستثمر في قطاع غزة عام ١٩٦٠

النشاط الصناعي	عدد الوحدات	عدد العمال	متوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة	رأس المال بآلاف الجنيهات المصرية	الناتج السنوي بآلاف الجنيهات المصرية
النسيج	٥٠٠	٦٠٠	١ر٢	٧٠	٢٠٠
البسط	٨	٨٥	١٠ر٦	١٥	٢٥
تعبئة الحمضيات	١	٧٥	٧٥	١٥٠	-
المشروبات الخفيفة	٥	٨٠	١٦	٤٣ر٥	٤٠
معاصر الزيتون	١٢	٦٥	٥ر٤	١٠	١٢
معاصر البلح	٤	٣٠	٧ر٥	٧	١٥
معاصر المحاصيل	٥	١٥	٣	٤	٢
التبغ والسجاير	٤	٣٥	٨	٨ر٥	٤٠
الحلويات	٤	١٧	٣ر٤	٥	٨
المخابز/الصناعات الغذائية	٥	١١٠	٢ر٣	٢٢	٥٧
الصابون	٤	٣٥	٨ر٨	٤ر٥	٢٠
الفخار	٢٩	٧٥	٢ر٦	٣	٥
الورش	١٤٣	٥٦٠	٣ر٦	٣٠	٩٥

المصدر: حسين ابو النمل، قطاع غزة: ١٩٤٨ - ١٩٦٧، (بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٩) - ص٢٥٩.

ويبين الجدول (٣-٥) أهم المنشآت التي استخدمت ١٠ عمال فأكثر عام ١٩٦٧.

الجدول رقم ٣-٥ أهم المنشآت العاملة في قطاع غزة عام ١٩٦٧، حسب عدد العمال

اسم المصنع/الشركة	عدد العمال
شركة احمد شراب لتعبئة وتصدير القرنفل	١٩٥ (العمل موسمي)
مصنع سفن آب وهابي للمشروبات الخفيفة	١١٢
مصنع سمير للأثاث	٣٦
شركة اخوان شنطي للبلاستيك	٢٥
أمين احمد - مصنع نسيج الشارقة	٢٣
شركة حلويات الحاج سموالي	١٦
المصنع الوطني للطوب	١٦
مصنع الخزندار للطوب	١٥
مصنع جميل ابوغلون للطوب	١٤
مصنع اسوان للعطريات	١٢
المصنع الاشتراكي العربي	١٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا)، الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة،(بيروت ١٩٨١)، ص.١٤.

أما فيما يتعلق بالضفة الغربية فقد توقف الكثير من المصانع العربية اثر الاحتلال الاسرائيلي للضفة عام ١٩٦٧ نتيجة للشلل العام الذي أصاب مرافق الحياة الاقتصادية والتغيرات الجذرية التي حصلت في اقتصاديات الضفة الغربية مثل عدم توفر المواد الخام اللازمة للصناعة بسبب قطع الصلات مع الأردن، وتعذر الاستيراد من الخارج. نتيجة لذلك، عانى حوالي ثلث العاملين في القطاع الصناعي من البطالة الكاملة. فحسب التقديرات في الأردن كان من المفروض ان يصل عدد العمال من هذا القطاع الى ١٧٠٢٣ عاملا في عام ١٩٦٨ الا ان البيانات المستقاة من الاحصائيات الاسرائيلية تشير الى ان عدد العاملين في هذا القطاع لم يتجاوز ٢٠٠ ١١ عاملا في ذلك العام.

وبدأت مصانع الضفة الغربية بالعودة الى ماكانت عليه قبل الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، حيث بلغ مجموع العاملين في ذلك العام (باستثناء مدينة القدس) ٢٠٠ ١٥ عامل، واذا أخذنا بعين الاعتبار عدد العاملين في المصانع في مدينة القدس نجد ان التقديرات الاردنية لعام ١٩٦٨ كانت أقرب الى تقديرات عام ١٩٦٩. وقد اعتمد كثير من الباحثين في هذا المجال سنة ١٩٦٩ كسنة أساس لرصد تطور الوضع الصناعي في الضفة الغربية، لان التغيير الذي حصل بدأ بعد عام ١٩٦٩.

ويبين الجدول (٣-٦) الوضع الصناعي السائد في الضفة الغربية عام ١٩٦٩. وتبين البيانات الواردة في جدول (٣-٦) ان الطابع الرئيسي للمؤسسات الصناعية العاملة عام ١٩٦٩، باستثناء بعض الحالات، كانت مؤسسات حرفية صغيرة الحجم يغلب عليها النمط العائلي سواء من حيث الملكية أو التشغيل. وقد وصلت نسبة المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي تشغل أقل من ١٠ عمال الى حوالي ٩٢ في المائة بمتوسط عمالة لا يزيد عن ٤ر٢٥ عمال للمؤسسة الواحدة

باء- <u>الصناعة التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة: ١٩٧٥-١٩٨٧</u>

من مظاهر التغير الهيكلي الذي أصاب بنيان قطاع الصناعة التحويلية في المناطق المحتلة النمو في الصناعات التي تواجه منتجاتها طلبا متزايدا في السوق الاسرائيلية وتقلص عدد المؤسسات في الفروع الصناعية التي تنافس منتوجاتها الصناعات الاسرائيلية. ان دخول المنتجين الاسرائيليين كشركاء في تكوين العرض المحلي أدى الى اغلاق العديد من المصانع الفلسطينية نظرا لما تتمتع به الصناعات الاسرائيلية من تطور تكنولوجي ودعم حكومي غير متوفر للصناعات الفلسطينية في الاراضي المحتلة.

وقبل البدء برصد التغيرات في هيكل الناتج ونمو الفروع الصناعية الرئيسية لا بدمن ابداء التحفظات التالية على صحة المصادر الاحصائية الاسرائيلية المتعلقة بالصناعة:

(أ) اختلاف البيانات الاحصائية المتعلقة بموضوع معين ولنفس الفترة الزمنية باختلاف المراجع الاحصائية الرسمية؛

(ب) وجود تباين كبير بين المصادر الاحصائية الاسرائيلية وبين المسوحات الميدانية فيما يتعلق بعدد المنشآت وعدد العاملين فيها وقيمة الانتاج. على سبيل المثال تبين الاحصائيات الاسرائيلية

الرسمية بأن مجموع عدد المؤسسات الصناعية عام ١٩٧٨ بلغ ٢٣٣٢ و ١٣٧٠ مؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي بينما أشار المسح الميداني والذي أجري عام ١٩٧٨ الى وجود ٢ ٥٨٧ مؤسسة صناعية في الضفة الغربية و٤٣٠ مؤسسة صناعية في قطاع غزة [(١)]. واستنادا الى المسح الميداني الذي جرى في حزيران/ يونيوعام ١٩٨٠ بلغ مجموع المنشآت الصناعية ١٨٢٦ منشأة بينما تشير الاحصائيات الرسمية الى وجود ٢٠٤٠ مؤسسة صناعية في الضفة الغربية. وفي الوقت الذي تشير فيه الاحصائيات الرسمية الى وجود ١٣٣٤ منشأة صناعية في قطاع غزة يبين المسح الميداني المذكور أعلاه وجود ٦١٤ منشأة صناعية في قطاع غزة[(٢)]؛

(ج) عدم موثوقية المصادر الاسرائيلية لدى مقارنة قيمة المبيعات (العائدات) الصناعية مع قيمة الصادرات الصناعية، حيث تبين هذه المصادر ان قيمة المبيعات الصناعية أقل بكثير من قيمة الصادرات الصناعية، وخاصة بالنسبة للبيانات المتعلقة بقطاع غزة؛

(د) عدم ادراج الاحصائيات الاسرائيلية الرسمية الصناعات الاستخراجية، وكذلك معاصر زيت الزيتون، ضمن المنشآت الصناعية.

وعلى الرغم من التحفظات الواردة أعلاه فاننا مضطرون، من أجل متابعة تطور القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧ الى اعتماد البيانات الاحصائية الرسمية المتوفرة مع علمنا المسبق بعدم دقة هذه البيانات. فالمتتبع للبيانات الاحصائية الرسمية يلاحظ بأن القطاع الصناعي ظل راكدا خلال الفترة قيد الدراسة، بالرغم من ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات الاسرائيلية، والتي أدت الى إدخال تغييرات على الفروع الصناعية الرئيسية في المناطق المحتلة كي تكون قادرة، الى حد كبير، على تلبية احتياجات السوق الاسرائيلية.

كما تبين البيانات المتوفرة عن الصناعة في المناطق المحتلة بأن الطابع الرئيسي لهذه الصناعة هو أنها تتكون من وحدات صناعية صغيرة الحجم ويغلب عليها الطابع العائلي، اذ ان ٤٥ في المائة من مجموع المؤسسات الصناعية يدار ويشغل من قبل مالكيها دون استخدام عمال بأجر. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة، الا ان مساهمة هذه الوحدات الصناعية لم تتعد ٥ في المائة من قيمة المنتجات الصناعية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧.

ونورد فيما يلي تحليلا لهيكل الناتج الصناعي ونمو الفروع الصناعية الرئيسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧.

---

(١) Hisham Awartani, A Survey of industries in the West Bank & Gaza strip. Birzeit University Research Center, 1979, p.p. 13-26.

(٢) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة (بيروت ١٩٨١)، ص.٢٢.

الجدول رقم ٣-٦ توزيع المؤسسات والعاملين في فروع الصناعة المختلفة عام ١٩٦٩

الفرع الصناعي	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المستخدمين	متوسط الأيدي العاملة للمؤسسة الواحدة
الكسارات	١١٠	١ ٧٢٥	١ ٦٦٢	١٥ر٣
المواد الغذائية	١ ٠٥٠	٥ ٠١٣	٢ ٩٨٣	٤ر٨
المشروبات	٥	١٢٦	١٠١	٢٥ر٢
التبغ والسجائر	٢	٢٢٢	٢١٥	١١١
النسيج والتريكو	٥٢	٦٨٥	٤٨٢	١٣ر٢
الملابس والخياطة	٤٢١	١ ٤٦٥	٢٨٢	٣ر٥
الاحذية	٤٦٣	٩٦٤	٩٤٤	٢ر١
الخشب والفلين	١٩	١٨٠	٨٢	٩ر٥
الأثاث والمفروشات	٧٤٦	١ ٨٩٢	٧٠٨	٢ر٦
الورق ومنتجاته	٧	١٠١	٨٧	١٤ر٤
الطباعة والنشر	٣٨	٤٧٢	٢٤٠	١٢ر٤
الجلود ومنجاتها	٣٥	٧٣	٤٠	٢ر١
منتجات المطاط	٢٤	٥٣	٣٥	٢ر٢
المنتجات الكيميائية	٤٢	٨٥٢	٦٩٥	٢٠ر٣
المنتجات غير المعدنية	٣٢	٥٣٣	٥١١	٣ر١
الالات غير الكهربائية	١	١٦	٩	١٦
الالات والادوات الكهربائية	٩٣	١٣٣	٩٥	١ر٤
معدات النقل	٢٠٢	٤٣٦	٢١٥	٢ر٢
صناعات متنوعة	١٧١	٦٠٨	٢٢٧	٣ر٥
المجموع	٣ ٩٩٩	١٧ .٣٢	١٠ ٣٧٥	٤ر٢٥

المصدر: روز مصلح «الصناعة في الضفة الغربية: ١٩٦٧ - ١٩٦٩، وضع المؤسسات والعمال والاجـــور»، شؤون فلسطينية، العدد ٩٩، شباط/فبراير ١٩٨٠ ص. ٩.

١- الضفة الغربية

(f) هيكل الناتج ونمو الفروع الصناعية الرئيسية

لاتزال الصناعات الغذائية والمشروبات والدخان تشكل النشاط الصناعي الرئيسي على الرغم من تراجع مساهمة هذه الصناعات في اجمالي قيمة انتاج الصناعة التحويلية من ٦٧ر٥ في المائة عـــام ١٩٦٩ الى ٥٦ر٩ في المائة عام ١٩٧٥ والى ٤٦ر٦ و ٤٠ر٧ في المائة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ على التوالي.

ويبين الجدول (٣-٧) قيمة المنتوجات الصناعية حسب الفروع الرئيسية.

الجدول رقم ٣-٧ عائدات الصناعات التحويلية في الضفة الغربية في سنوات مختارة (النسب المئوية)

الفرع الصناعي	١٩٦٩	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧
المواد الغذائية/المشروبات/السجائر	٦٧ر٥	٥٦ر٩	٥٦ر٨	-٥٢ر	٤٦ر٦	٤٠ر٧
الملابس والنسيج	٦ر٩	٨ر١	٦ر٥	-ر ٧	٧ر٤	٩ر٨
الجلود ومنتجاتها	١ر٨	٢ر١	١ر٥	٢ر٢	٣ر٤	-٤ر
الأخشاب ومنتجاتها	٣ر٢	٥ر٤	٤ر١	٤ر٨	٤ر٩	٥ر١
البلاستيك/الكيميائية/الكاوتشوك	٨ر٧	١٤ر٢	١٣ر٥	١٥ر٦	١٥ر٩	١٥ر١
معدنية غير فلزية	١ر٤	٣ر٧	٣ر٢	٤ر٨	-٨ر	٩ر٣
معادن أساسية	-٦ر	٥ر٧	٥ر٦	٧ر٣	٧ر٤	٦ر٩
صناعات متنوعة	٤ر٥	٤ر٦	٤ر٦	٦ر٣	٦ر٥	-٩ر

المصدر: (١) Israel, Central Bureau of Statistics (CBS) Monthly statistics of the Administered Territories 1971, Jerusalem, (CBS, 1971), p. 48.

(٢) Israel Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1978, 1981, 1984, 1986 and 1988 (Jerusalem, CBS, 1978, 1981, 1984, 1986 and 1988).

ويبين الجدول (٣-٧) ان صناعة البلاستيك/الكيمائيات والكاوتشوك قد سجلت تطورا ملموسا خلال الفترة قيد الدراسة، حيث ارتفعت مساهمة هذه الصناعة في مجموع انتاج الصناعات التحويلية من ٨ر٧ في المائة عام ١٩٦٩ الى ٣ر١٤ في المائة عام ١٩٧٧، والى ١ر١٥ في المائة عام ١٩٨٧. وتفسر هذه الزيادة بقيام صناعة جديدة بعد الاحتلال وهي صناعة الأدوية ونمو صناعة البلاستيك كما سنرى لاحقا.

كذلك، ارتفعت مساهمة الصناعات المعدنية غير الفلزية من ١ر٤ في المائة عام ١٩٦٩ الى ٣ر٧ في المائة عام ١٩٧٧ والى ٣ر٩ في المائة عام ١٩٨٧. ويرجع هذا النمو الى الطلب المتزايد على مواد البناء من قبل سكان المناطق المحتلة واسرائيل والى منافسة هذه الصناعة لمثيلتها في اسرائيل بسبب توفر مواد الخام محليا ورخص الأيدي العاملة في المناطق المحتلة.

أما صناعة الملابس والنسيج، التي تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات وتشغيل الأيدي العاملة في الضفة الغربية، فان حصتها من اجمالي انتاج الصناعات التحويلية تراوحت بين ٦ و ٩ في المائة خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٧. ويرجع انخفاض مساهمة هذا الفرع في اجمالي قيمة الصناعات التحويلية الى ان غالبية المشاغل والمعامل في هذا الفرع كانت تعمل لحساب شركات اسرائيلية بموجب عقود من الباطن،

حيث وجد المنتجون الاسرائيليون التعاقد مع هذه المعامل جذابا بسبب توفر العمالة الرخيصة. ولابد من الاشارة الى ان الشركات الاسرائيلية بدأت عام ١٩٦٧ بابرام عقود ثانوية مع مؤسسات صناعية فلسطينية، خاصة، في مجال الملبوسات والاحذية. ومكنت هذه العقود الشركات الاسرائيلية من خفض نفقاتها بصورة ملموسة ذلك فضلا عن تمتعها بالمرونة في ابرام مثل هذه العقود لمواجهة فترة الركود الاقتصادي دون خسارة تذكر وذلك بكل بساطة من خلال عدم تجديد هذه العقود مع المؤسسات الفلسطينية ودون ان تتعرض للصعوبات العمالية الاسرائيلية. كما تسمح مثل هذه الترتيبات للاقتصاد الاسرائيلي بأن يكيف انتاجه حسب تقلبات الطلب ودون دفع أي ثمن فيما يتعلق بالاستثمار أو الأيدي العاملة، اذ تقوم الشركات الاسرائيلية بموجب هذه العقود بتزويد المصانع العربية بالمواد الأولية اللازمة لعملية الانتاج وبيع الانتاج الجاهز مقابل أجر معين على القطعة.

أما حصة الفروع الصناعية الاخرى فلم تطرأ عليها أية تغييرات جوهرية، حيث بقيت مساهمتها في اجمالي قيمة الصناعات التحويلية ثابتة الى حدما. وتراوحت مساهمة فرع صناعة الخشب ومشتقاته بين ٣ر٢ في المائة عام ١٩٦٩ و ١ر٥ في المائة عام ١٩٨٧، كما تراوحت حصة فرع الصناعات المعدنية بين ٦ في المائة عام ١٩٦٩ و٧ في المائة عام ١٩٨٧. ولم تتعد حصة فرع الجلود ومشتقاته ٤ في المائة خلال الفترة قبيل الدراسة.

وفيما يتعلق بنمو المؤسسات الصناعية في الفروع الرئيسية يبين الجدول (٣-٨) بوضوح تراجع عدد المؤسسات الصناعية العاملة في الضفة الغربية، حيث انخفض هذاالعدد من ٢ ٣٣٢ الى ٢ ٠٤٠ و٢ ١٧٤ مؤسسة في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ثم ارتفع قليلا الى ٢ ٤١٠ مؤسسات و ٢ ٤٦٢ مؤسسة في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧ على التوالي.

وسجل فرع النسيج والملابس المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات، حيث نمت صناعة الملابس والنسيج نتيجة لزيادة الطلب الاسرائيلي على منتجاتها حيث اصبحت معظم مشاغل ومعامل الخياطة في المناطق المحتلة تعمل لسد حاجة السوق الاسرائيلية. فقد شكلت المصانع والمشاغل العاملة في هذا الفرع ٢٣ في المائة من اجمالي المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام ١٩٧٨. وانخفضت هذه النسبة الى حوالي ٢٠ في المائة عام ١٩٨٧ نتيجة لانخفاض الطلب الاسرائيلي على منتجات هذه المصانع، حيث انعكس مدى ارتباط واعتماد هذه الصناعة على الاقتصاد الاسرائيلي بشكل واضح خلال فترة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة التي بدأت في ٩ كانون أول/ديسمبر ١٩٨٧. وقد أدت الانتفاضة الى إنهاء العقود والصفقات التجارية مع الشركات الاسرائيلية مما أسفر عن انخفاض شديد في مبيعات هذه المصانع وأدى الى اغلاق العديد منها.

ونتيجة لنمو الحركة العمرانية في المناطق المحتلة تطورت صناعات مكملة أخرى مثل صناعة الطوب والرخام والبلاط والموزايكو وما الى ذلك، مما أدى الى زيادة عدد المنشآت في فرع صناعة المعادن غير الفلزية من ١٢٨ منشأة عام ١٩٧٨ الى ٢٠٧ منشأة عام ١٩٨٧. وزادت نسبة هذه المنشآت من ٥ر٥ في المائة عام ١٩٧٨ الى ٨ر٤ في المائة عام ١٩٨٧ من مجموع المنشآت الصناعية. وساعد في ارتفاع عدد هذه المنشآت زيادة الطلب المحلي والاسرائيلي وتوفر المواد الخام اللازمة محليا وقدرتها على المنافسة في السوق الاسرائيلية.

كما سجلت صناعة المواد المعدنية زيادة ملحوظة خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي حيث ارتفع عدد المؤسسات العاملة في هذا الفرع من ٤٣٣ مؤسسة (١٨ر٦ في المائة) الى ٦١٩ مؤسسة (٢٥ في المائة من مجموع المؤسسات في عام ١٩٨٧). أما صناعة المواد الغذائية فلم يطرأ عليها تغيير يذكر في عدد المنشآت الصناعية في هذا الحقل. وتراوح عددها من ٢٢٨ منشأة الى ٢٤٩ منشأة صناعية في عام ١٩٨٧ ولم تزد نسبة هذه المنشآت عن ٥ر١٠ في المائة خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٧.

أما بقية الفروع الصناعية فقد بقيت راكدة خلال الفترة قيد الدراسة باستثناء بعض الصناعات الكيمياوية، كالأدوية والاعلاف والصابون السائل، التي تأسست بشكل رئيسي خلال فترة الاحتلال.

(ب) العمالة حسب الفروع الصناعية الرئيسية

تزامن الركود النسبي في عدد المؤسسات الصناعية خلال الفترة قيد الدراسة مع ركود مماثل في أعداد العاملين في القطاع الصناعي رافقه تزايد في أعداد المواطنين العرب في الصناعات الاسرائيلية. وبلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة التحويلية، باستثناء معاصر الزيت ١٨٥ ٩ عاملا في عام ١٩٧٨. وارتفع هذا العدد الى ٩٨٣ ١١ عاملا في عام ١٩٨٧. ويبين الجدول (٣-٩) العمالة حسب الفروع الصناعية الرئيسية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧.

واحتل فرع الملابس والنسيج المرتبة الأولى من حيث استيعابه للقوة العاملة حيث استوعب حوالي ربع القوة العاملة في الصناعات التحويلية خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٧، يليه في الاهمية من حيث استيعاب القوة العاملة كل من فرعي صناعة المواد الغذائية، المشروبات والدخان وصناعة المعادن الاساسية، اذ استوعب كل منهما حوالي ٣ر١٥ في المائة من القوة العاملة خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٧.

أما بقية الفروع الصناعية فقد حافظت على نفس النسبة من استخدام القوة العاملة خلال الفترة نفسها، فاستوعب فرع صناعة الخشب ومشتقاته حوالي ٥ر١١ في المائة والجلود ٨ في المائة، وفرع الصناعات البلاستيكية الكيمياوية ٩ر٨ في المائة خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٧.

الجدول رقم ٣-٨ عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية موزعة حسب الفروع الصناعية الرئيسية، ١٩٧٧ - ١٩٨٧

الفرع الرئيسي	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٧	
	عدد المؤسسات	نسبة مئوية	عدد المؤسسات	نسبة مئوية	عدد المؤسسات	نسبة مئوية	عدد المؤسسات	نسبة مئوية	عدد المؤسسات	نسبة مئوية	عدد المؤسسات	نسبة مئوية	عدد المؤسسات	نسبة مئوية	عدد المؤسسات	نسبة مئوية	عدد المؤسسات	نسبة مئوية
المواد الغذائية/ المشروبات/السجائر	٢٢٨	٩٫٨	٢٣٣	١٠٫٥	٢٢٥	١٠٫٧	٢٢٠	١٠٫٨	٢٢٨	١٠٫٥	٢٢٤	٩٫٣	٢٣٣	٩٫٨	٢٣٣	٩٫٣	٢٤٩	١٠٫١
صناعة الغزل والنسيج والملابس	٥٣٠	٢٢٫٧	٤٨٤	٢١٫٩	٤٦٩	٢٢٫٣	٤٤٩	-٢٢٫	٤٥٦	-٢١٫	٤٨٤	٢٠٫١	٤٦٨	١٩٫٧	٤٦٥	١٨٫٦	٤٨٣	١٩٫٦
صناعة الجلود ومنتوجاتها	٢٦٤	١١٫٣	٢٣٤	١٠٫٦	٢١٨	١٠٫٤	١٩٦	٩٫٦	٢٠٢	٩٫٣	٢٥١	١٠٫٤	٢١٦	٩٫١	٢٢٠	٨٫٨	١٩٩	٨٫١
صناعة الخشب ومنتوجاته	٤٥٦	١٩٫٦	٤٣٧	١٩٫٨	٣٩٨	-١٩٫	٣٩٣	١٩٫٣	٤٤٤	٣٠٫٤	٤٩٧	٣٠٫٦	٥١٠	٢١٫٤	٥٢٠	٣٠٫٦	٤٨٥	١٩٫٧
صناعة المطاط/، البلاستيك	٦٠	٢٫٦	٥١	٢٫٣	٥٣	٢٫٥	٥٠	٢٫٥	٥٠	٢٫٣	٥٠	٢٫١	٦٨	٢٫٩	٦٤	٢٫٦	٦٨	٢٫٨
صناعة المواد المعدنية غير الفلزية	١٢٨	٥٫٥	١٢٢	٥٫٥	١١٥	٥٫٥	١٤٠	٦٫٩	١٤٦	٦٫٧	١٦١	٦٫٧	١٧٣	٧٫٣	١٩٠	٧٫٦	٢٠٧	٨٫٤
صناعة المواد المعدنية الاساسية	٤٣٣	١٨٫٦	٤١٩	١٨٫٩	٤١٠	١٩٫٥	٤٠٢	١٩٫٧	٤٦٤	٢١٫٣	٥٦١	٢٣٫٣	٥٣٤	٢٢٫٤	٦٣٣	٢٥٫٠	٦١٩	٢٥٫١
صناعات متنوعة	٢٣٣	-١٠٫	٢٢٧	١٠٫٣	٢١٨	١٠٫٤	١٩٠	٩٫٣	١٨٤	٨٥	١٨٣	٧٫٦	١٧٩	٧٫٥	١٧٩	٧٫٣	١٥٣	٦٫٣
المجموع	٢ ٣٣٢		٢ ٢٠٧		٢ ١٠٦		٢ ٠٤٠		٢ ١٧٤		٢ ٤١٠		٢ ٣٨٠		٢ ٤٩٤		٢ ٤٦٢	

المصدر:

Israel, Central Bureau of Statistics (CBS) Statistical Abstract of Israel 1979-1988. (Jerusalem, CBS, 1979-1988).

الجدول رقم ٣-٩ العمالة حسب الفروع الصناعية الرئيسية في الضفة الغربية ١٩٧٦ - ١٩٨٧

السنة	المواد الغذائية، المشروبات والدخان		الملابس والنسيج		الجلد ومشتقاته		الخشب ومنتجاته		البلاستيك والكيماويات		معدنية غير فلزية		معدنية أساسية		صناعات متنوعة	
	عدد العاملين	نسبة مئوية من المجموع	عدد العاملين	نسبة مئوية من المجموع	عدد العاملين	نسبة مئوية من المجموع	عدد العاملين	نسبة مئوية من المجموع	عدد العاملين	نسبة مئوية من المجموع	عدد العاملين	نسبة مئوية من المجموع	عدد العاملين	نسبة مئوية من المجموع	عدد العاملين	نسبة مئوية من المجموع
١٩٧٦	١ ٤٥١	١٥ر١	٢ ٢٩٦	٢٣ر٩	٨٤٢	٨ر٨	١ ٢٠٦	١٢ر٦	٨٣٩	٨ر٧	٧٠٩	٧ر٤	١ ٣٨٠	١٤ر٤	٨٩٨	٩ر٣	٩ ٦٠٨
١٩٧٧	١ ٤٢٣	١٥ر٩	٢ ١٦٤	٢٤ر١	٧٠٢	٧ر٨	١ ١١٤	١٢ر٤	٧٠٩	٧ر٩	٦٧٠	٧ر٥	١ ٣١٤	١٤ر٦	٨٦٢	٩ر٦	٨ ٩٧٢
١٩٧٨	١ ٣٧٠	١٤ر٩	٢ ٣٣٧	٢٥ر٤	٧٢٠	٧ر٨	١ ٠٨٠	١١ر٨	٧٤٣	٨ر١	٧٢٤	٧ر٩	١ ٣٤٧	١٤ر٧	٨٦٤	٩ر٤	٩ ١٨٥
١٩٧٩	١ ٣٧١	١٥ر٤	٢ ٣١٦	٢٦ر١	٦٢٤	٧ر٠	١ ٠٦٣	١٢	٦٩٥	٧ر٨	٧٢٥	٨ر٢	١ ٣٨٢	١٤ر٤	٨٠٦	٩ر١	٨ ٨٨٤
١٩٨٠	١ ٣٣٢	١٥ر٧	٢ ١٩١	٢٥ر٨	٦٥٧	٧ر٧	٩٣٩	١٠ر٩	٧٥٥	٨ر٩	٦٣٦	٧ر٥	١ ٣٠٢	١٥ر٣	٦٩٣	٨ر١	٨ ٤٩٦
١٩٨١	١ ٣٧٨	١٥ر٧	٢ ٠٩٧	٢٥ر٨	٥٥٢	٦ر٨	٩١٥	١١ر٣	٧٤١	٩ر١	٧٤٩	٩ر٢	١ ١٩١	١٤ر٧	٥٩٣	٧ر٣	٨ ١١٧
١٩٨٢	١ ٣٣٢	١٤ر٣	٢ ٣٠٢	٢٤ر٧	٦٣٤	٦ر٨	١ ١٤٤	١٢ر٣	٧٧٧	٨ر٣	٧٩٨	٨ر٦	١ ٣٣٩	١٤ر٣	٩٩١	١٠ر٦	٩ ٣٠٨
١٩٨٣	١ ٣٨١	١٤ر٥	٢ ٤٠٦	٢٥ر١	٧٩٣	٨ر٣	١ ٢٢٤	١٢ر٨	٨١٩	٨ر٦	٨٢٧	٨ر٧	١ ٥٣٠	١٥ر٩	٥٨٤	٦ر١	٩ ٥٥٤
١٩٨٤	١ ٥٠٧	١٤ر٢	٢ ٤٤٨	-ر٢٣	٩٣٠	٨ر٧	١ ٢٨٣	١٣ر٠	٩٨٣	٩ر٣	١ ٠٣٢	٩ر٧	١ ٧٣٨	١٦ر٣	٦٦٦	٦ر٣	١٠ ٦٤٦
١٩٨٥	١ ٥٢٩	١٤ر٣	٢ ٣٨٦	٢٢ر٣	٨٧٨	٨ر٣	١ ٢٩٤	١٢ر١	٩٧٦	٩ر١	١ ٠٠٨	٩ر٤	١ ٩٠١	١٧ر٨	٧٠٩	٦ر٦	١٠ ٦٧٩
١٩٨٦	١ ٧٦٣	١٥ر٦	٢ ٦٧٥	٢٣ر٧	٩١٠	٨ر١	١ ٢٤٥	١١ر٠	١ ٠٥١	٩ر٣	١ ٠٨٥	١١ر٣	١ ٨٤٢	١٦ر٣	٧١٣	٦ر٣	١١ ٢٨٦
١٩٨٧	١ ٩٢١	-ر١٦	٢ ٩٧٤	٢٤ر٨	٩٧١	٨ر١	١ ١٨٣	٩ر٩	١ ٢٥٤	١٠ر٥	١ ١٤٧	٩ر٦	١ ٧٩٩	١٥ر٠	٧٣٦	٦ر١	١١ ٩٨٣

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS) Statistical Abstract of Israel, various issues (Jerusalem, CBS).

(ج) توزيع الصناعات حسب الحجم

يبين الجدول (٣-١٠) توزيع المؤسسات الصناعية حسب مستوى التشغيل، فقد بلغ مجموع المؤسسات العاملة في الضفة الغربية ٢ ٣٣٢ مؤسسة صناعية عام ١٩٧٨ منها ١ ٠٦٩ مؤسسة لم تستخدم عمالا بأجر، أي ان حوالي ٤٥ في المائة من اجمالي المؤسسات الصناعية تدار وتشغل من قبل مالكيها. كما بلغ عدد المؤسسات التي تشغل أكثر من ٥٠ عاملا تسع مؤسسات في عام ١٩٧٨، وكان متوسط العمالة حوالي أربعة عمال للمؤسسة الواحدة.

وفي عام ١٩٨٧ وصل عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية ٢ ٤٦٢ منشأة حوالي ١ ١٠٠ منها (٤٤ر٧ في المائة) لم تستخدم عمالا. وبلغ متوسط العمالة للمنشأة الواحدة ٤ر٨٦ عاملا. كما زاد عدد المنشآت التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا الى ٢٠ مؤسسة صناعية كما هو مبين في الجدول (٣-١٠) ولم تتغير نسبة المؤسسات الصناعية التي تشغل أقل من ١٠ عمال خلال الفترة قيد الدراسة حيث تراوحت ما بين ٩٣ في المائة و٩٦ في المائة من مجموع المؤسسات الصناعية. ويعكس هذا صغر حجم المنشآت الصناعية والطابع العائلي والتقليدي لهذا النشاط.

الجدول رقم ٣-١٠ توزيع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية حسب مستوى التشغيل في سنوات مختارة

عدد العاملين	١٩٧٨/ عدد المؤسسات	١٩٨٠/ عدد المؤسسات	١٩٨٢/ عدد المؤسسات	١٩٨٥/ عدد المؤسسات	١٩٨٧/ عدد المؤسسات
١ - ٤	٧٩٢	٧٢٤	٧٩٣	٧٦٧	٧٧٥
٥ - ١٠	٣٦٥	٣٦٠	٣٦٥	٤٠٥	٤٠٣
١١ - ١٩	٥٧	٦٠	٦٥	٧١	٩٩
٢٠ - ٤٩	٤٠	٢٨	٣٢	٤٠	٥٥
٥٠ +	٩	١٠	١٠	١٩	٢٠
مجموع المؤسسات التي تشغل أكثر من عامل	١ ٢٦٣	١ ١٨٢	١ ٢٦٥	١ ٣٠٢	١ ٣٦٢
مجموع المؤسسات التي تشغل عمالا	١ ٠٦٩	٩٢٤	٩٠٩	١ ١٩٢	١١٠١
المجموع	٢ ٣٣٢	٢ ١٠٦	٢ ١٧٤	٢ ٤٩٤	٢ ٤٦٢
مجموع العمال	٩ ١٨٥	٨ ٤٩٦	٨ ٩٠٨	١٠ ٦٧٩	١١ ٩٨٣
متوسط العمالة للمؤسسة الواحدة	٣ر٩	٤ر٠	٤ر١	٤ر٢٨	٤ر٨٦
النسبة المئوية للمؤسسات التي تشغل أقل من ١٠ عمال	٩٥ر٥	٩٥ر٣	٩٥ر٧	٩٤ر٨	٩٣

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS) Statistical Abstract of Israel, 1979, 1981, 1983 and 1986, and 1988 (Jerusalem, CBS, 1979, 1981, 1983, 1986, and 1988).

الجدول رقم ٣-١١ المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي بلغ عدد العمال فيها ٥٠ عاملا فأكثر عام ١٩٨٧، حسب عدد العمال

اسم الشركة/المصنع	عدد العمال	نوع الانتاج	المنطقة
شركة معامل سلفانا	٢٢٣	سكاكر وحلويات	رام الله، المنطقة الصناعية
شركة البلاستيك الأردنية	٢٠٧	مواد بلاستيكية	بيت ساحور
شركة الزيوت النباتية	٢٠٠	سمنة نباتية	نابلس، بلاطة
شركة سجاير القدس	١٣١	سجاير	القدس، العيزرية
مصنع طولكرم للنسيج	١٥٠	ملابس	طولكرم
شركة تاكو	١٠٦	ورق توالیت، محارم ورقية، فوط	رام الله، المنطقة الصناعية
مشغل فهد وهبة	١٠٠	ملابس جاهزة	نابلس، شارع حطين
شركة سنقرط للمواد الغذائية	٩٥	ويفر حلويات	رام الله، المنطقة الصناعية
شركة بلاستيك بيت لحم	٩٠	مواد بلاستيكية	بيت لحم
شركة القدس للأدوية	٨٦	أدوية	البيرة، شارع نابلس
شركة ملحيس التجارية	٨٥	أحذية بلاستيكية وكتان	نابلس، وادي التفاح
شركة بيرزيت للأدوية	٦٦	أدوية ومواد كيماوية	بيرزيت
الشركة المتحدة للتجارة والاستثمار	٦٦	مشروبات غازية«RC»	رام الله، المنطقة الصناعية
شركة الصناعات العربية	٦٠	صابون سائل ومواد كيمياوية	رام الله، المنطقة الصناعية
مشغل مفيد الصياد	٦٠	ملابس جاهزة	نابلس، شارع جمال عبد الناصر
شركة الحاج محمد الزغل	٥٥	أحذية بلاستيكية وكتان	نابلس، المنطقة الصناعية الشرقية
مخيطة جهاد الشوا	٥٥	حياكة ملابس	اريحا
شركة فلسطين للأدوية	٥٠	أدوية ومواد كيمياوية	البيرة
شركة النسيج الوطنية	٥٠	ملابس داخلية	بيت جالا
مصنع ابراهيم الحداد للأدوات الزراعية	٥٠	أدوات زراعية	جنين

ولم تتغير بنية المؤسسات الصناعية من حيث الحجم والعمالة والايرادات خلال فترة الاحتلال. وللتعرف على هيكل هذه المؤسسات بشكل أكثر تفصيلا نورد في الجدول (٣-١٢) توزيع المؤسسات حسب الفروع الصناعية الرئيسية وعدد العمال في عام ١٩٨٧، ويمثل الجدول (٣-١٣) توزيع هذه المؤسسات حسب الفروع، والعمالة، والأجور والايرادات السنوية للمؤسسات.

الجدول رقم ٣-١٢ توزيع المؤسسات الصناعية حسب عدد العمال في عام ١٩٨٧

الفرع الرئيسي	عدد المؤسسات	النسبة المئوية من المجموع	توزيع المؤسسات حسب عدد العمال ١	٢-٣	٤-٧	٨-١٠	١١-٢٠	٢٠+	مجموع العمال	منهم مستخدمون بأجر	متوسط العمالة للمؤسسة
المواد الغذائية،											
المشروبات والدخان	٢٤٩	١٠ر١	٧٠	٧٢	٧٥	١٤	٧	١١	١ ٩٢١	١ ٤٥٢	٧ر٧
الملابس والنسيج	٤٨٣	١٩ر٦	١٥٢	١٢٣	١١٣	٢٠	٤٧	٢٨	٢ ٩٧٤	٢ ٣٠٢	٦ر٢
الجلود ومنتجاتها	١٩٩	٨ر١	٢٦	٥٩	٧٩	١٨	١٧	-	٩٧١	٥٧٤	٤ر٩
الاخشاب ومنتجاتها	٤٨٥	١٩ر٧	١٧٩	٢١٩	٧٩	٣	٥	-	١ ١٨٣	٤٢٢	٢ر٤
كاوتشوك، بلاستيك وكيمياوية	٦٨	٢ر٨	١٤	٩	١٨	٦	٦	١٤	١ ٢٥٤	١ ١٥٧	١٨ر٤
صناعة معدنية غير فلزية	٢٠٧	٨ر٤	٦	٧٢	٩٧	١٧	١٣	٣	١ ١٤٧	٧٣٨	٥ر٥
معدنية أساسية	٦١٩	٢٥ر١	١٧٤	٣١٧	١١٣	٢	٥	٨	١ ٧٩٩	٨٥٧	٢ر٩
صناعات متنوعة	١٥٣	٦ر٢	٦٣	٧٤	٣٣	٣	٤	٤	٧٣٦	٥١٠	٤ر٨
المجموع	٢ ٤٦٢	١٠٠	٦٥٦	٩٤٤	٦٠٦	٨٢	١٠٨	٦٨	١١ ٩٨٣	٨ ٠١٢	٤ر٨٦

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistic (CBS), Statistical Abstract of Israel,1988 (Jerusalem, CBS, 1988), p. 740.

ونلاحظ من الجدول (٣-١٢) ان متوسط العمالة للمؤسسة الواحدة لم يتغير كثيرا عما كان عليه في عام ١٩٦٩ اذ بلغ متوسط العمالة ٤ر٨٦ عمال للمؤسسة الواحدة في عام ١٩٨٧ بالمقارنة مع ٤ر٢٥ عمال للمؤسسة الواحدة عام ١٩٦٩. ويبين الجدول بأن صناعة البلاستيك والكيمياويات تشتمل على أعلى متوسط لعدد العاملين في كل مؤسسة والذي بلغ ١٨ر٤ عاملا.

واذا قارنا متوسط العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في الضفة الغربية مع المعدل في الصناعات الاسرائيلية نجد ان متوسط العمالة للمؤسسة الواحدة في اسرائيل بلغ ستة أضعاف مثيله في الضفة الغربية. وبلغ مجموع المؤسسات الصناعية في اسرائيل ١٠ ٧٤١ منشأة في عام ١٩٨٧ وعدد العاملين في هذه المؤسسات ٣١٩ ٧٠٠ عامل أي ٢٩ر٧ عاملا للمؤسسة الواحدة في المتوسط. ومن الجدير بالذكر ان هناك ٣٣١ مؤسسة صناعية تشغل ما بين ١٠٠ و ٢٩٩ شخصا، و١٥٢ منشأة صناعية تشغّل أكثر من ٣٠٠ عامل في اسرائيل[1] في الوقت الذي لم يزد فيه عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي تشغّل

(١) Israel, Central Bureau of Statistics (CBS) Statistical Abstract of Israel 1988 (Jerusalem, CBS, 1988), p. 419.

أكثر من ٢١ عاملا عن ٦١ مؤسسة صناعية منها ٢٨ مؤسسة تعمل في فرع النسيج والملابس، وهوالفرع الذي تعمل فيه غالبية المشاغل والمصانع لصالح الشركات الاسرائيلية.

وفيما يتعلق بقيمة الايرادات الصناعية، بلغ اجمالي المبيعات الصناعية ٣ر٢٣٧ مليون دولار عام ١٩٨٧. واحتل فرع الصناعات الغذائية المرتبة الأولى من حيث قيمة المبيعات الصناعية والتي وصلت الى ٥ر٩٦ مليون دولار في ذلك العام، أي ما نسبته ٦ر٤٠ في المائة من اجمالي المبيعات الصناعية. ويحتل المرتبة الثانية من حيث قيمة الايرادات فرع صناعة الكاوتشوك والبلاستيك والكيمياويات الذي وصلت حصته الى ١ر١٥ في المائة. وتراوحت حصة الفروع الأخرى من ٤ر٠٤ في المائة لفرع صناعة الجلود ومشتقاتها و٩ر٨٤ في المائة لفروع صناعة الملابس والنسيج.

أما بالنسبة لانتاجية العامل قياسا بمتوسط ايراده، يبين الجدول (٣-١٣) ان متوسط الايراد للعامل في القطاع الصناعي بلغ ١٩ ٨٠٢ دولار في عام ١٩٨٧. وسجل فرع الصناعات الغذائية والمشروبات والدخان أعلى متوسط حيث بلغ ٢٣٠ ٥٠ دولارا، يليه في المرتبة الثانية فرع صناعة الكاوتشوك والبلاستيك والكيمياويات حيث وصل متوسط ايراد العامل ٥٨٤ ٢٨ دولارا، أما متوسط ايراد العامل في بقية الفروع الصناعية الرئيسية الاخرى فقد كان دون المتوسط العام. وبلغ أجر العامل اليومي في القطاع الصناعي ٩ دولارات تراوحت بين ٧ دولارات للعامل في فرع صناعة الخشب ومنتوجاته و٦ر١١ دولارا للعامل في صناعة المعادن اللافلزية، كما بلغت نسبة الأجور السنوية من اجمالي الايرادات السنوية في القطاع الصناعي ٩ في المائة. وسجلت أدنى نسبة لها في فرع الصناعات الغذائية حيث بلغت ٤ر٩٧ في المائة فقط، ويمكن تفسير انخفاض نسبة الاجور من اجمالي الواردات في هذا الفرع باعتماد صناعة المواد الغذائية على الكثافة الرأسمالية أكثر منها على الأيدي العاملة. وبلغت نسبة الاجور السنوية أعلاها في فرع صناعة الملابس والنسيج حيث بلغت ١٣ر٢٢ في المائة في عام ١٩٨٧. ويلاحظ تدني هذه النسبة اذا ما قورنت بمثيلتها في القطاع الصناعي الاسرائيلي حيث بلغت نسبة الاجور المدفوعة الى قيمة المبيعات الصناعية ٥ر١٧ في المائة عام ١٩٨٧، وتراوحت ما بين ٧ر١٠ في المائة في فرع الصناعات الغذائية و ١٩ في المائة في فرع صناعة الملابس والنسيج.

أما فيما يتعلق بمتوسط الاجر السنوي للعامل في القطاع الصناعي فقد بلغ ٧٨٣ ١ دولارا في عام ١٩٨٧. وسجل أقل أجر في فرع صناعة الخشب ومشتقاته حيث بلغ الأجر السنوي للعامل في متوسطه ٧٧١ دولارا بينما بلغ أجره حده الأعلى في فرع الكاوتشوك والبلاستيك والكيمياويات حيث وصل الى ٨٩٠ ٢ دولارا في السنة.

ونلاحظ تدني متوسط الأجر السنوي اذا قارناه بمثيله في اسرائيل، حيث بلغ متوسط الأجر السنوي للعامل في القطاع الصناعي في اسرائيل ٨٧٤ ١١ دولارا في عام ١٩٨٧، وتراوح بين ٠٢٦ ٧ دولارا في فرع صناعة الملابس والنسيج و٥٣٢ ١٢ دولارا في فرع صناعة المعادن الاساسية [(١)]. ويمكن تفسير هذا

---

(١) Israel, Central Bureau of Statistics, (CBS) Statistical Abstract of Israel 1988 p. 420-422.

الفرق الكبير في الاجور بين المنطقتين بان انتاجية العامل في اسرائيل أعلى بكثيرمنها في الضفة الغربية بسبب الاختلاف في حجم الانتاج، فضلا عن رأس المال الكبير المستخدم في الصناعات الاسرائيلية، ففي الوقت الذي بلغ فيه متوسط انتاجية العامل في الضفة الغربية ٨٠٢ ١٩ دولار وصلت هذه الانتاجية الى ٥٠٧ ٦٧ دولارات في اسرائيل.

وبلغ متوسط ايراد المؤسسة الصناعية الواحدة في الضفة الغربية ٣٥٦ ٩٦ دولارا في عام١٩٨٧. وسجل فرع صناعة البلاستيك والكيماويات المرتبة الاولى، حيث بلغ متوسط ايراد المؤسسة الصناعية العاملة في هذا الفرع ١١٨ ٥٢٧ دولارا في السنة، كما بلغ متوسط ايراد المؤسسة العاملة في صناعة المواد الغذائية ٥١٧ ٣٨٧ دولارا، ومتوسط ايراد المؤسسة العاملة في صناعة المعادن الاساسية ٨٩٨ ١٠٦ دولارا. أما بقية المؤسسات الصناعية العاملة في الفروع الصناعية الاخرى فقد كان ايرادها دون المتوسط العام.

ونلاحظ ان هناك علاقة طردية بين متوسط ايراد المؤسسة وحجم المنشآت الصناعية العاملة في الفروع الرئيسية ورأس المال المستثمر فيها. وارتفاع متوسط الايرادات في فرع صناعة البلاستيك والكيماويات وصناعة المواد الغذائية يرجع بشكل رئيسي الى حجم المؤسسات ورأس المال الكبير نسبيا المستثمر في هذه المؤسسات كما سنرى لاحقا عند التطرق الى المؤسسات الهامة العاملة في الفروع الصناعية الرئيسية.

(د) مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي

يتمثل أحد المؤشرات الاقتصادية الاخرى التي يمكن استخدامها للتعرف على مدى تطور القطاع الصناعي في الضفة الغربية بدرجة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية. ويبين الجدول (٣-١٤) هيكل الناتج المحلي الاجمالي حسب فروع الاقتصاد الرئيسية خلال الفترة ١٩٦٨ -١٩٨٧. كما ويبين هذا الجدول بوضوح ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي سجل ركودا خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ وتراجعا ملموسا بالمقارنة مع عام ١٩٦٨، في الوقت الذي قدر فيه الناتج الصناعي لعام ١٩٦٨ بحوالي ٣ ملايين دينار أردني أي ما نسبته ٩٫٦٩ في المائة من اجمالي الناتج المحلي بسعر التكلفة وبالاسعار الجارية. وبدأت هذه المساهمة بالتراجع حيث انخفضت الى ٦٫٠٦ في المائة في عام ١٩٨٢ ولم تتعد ٧٫٧ في المائة حتى عام ١٩٨٦.

ويبين الجدول (٣-١٤) ايضا انه في الوقت الذي تساوى فيه تقريبا اجمالي الناتج المحلي مع الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٦٨، زادت الفجوة بينهما خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ وبلغت ذروتها في عام ١٩٨٣ حيث شكلت نسبة الناتج المحلي الاجمالي ٧١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي. وتعكس هذه الفجوة اعتماد اقتصاديات الضفة الغربية على تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج، وخاصة العاملين العرب في اسرائيل والذين بلغ عددهم حوالي ٠٠٠ ٩٨ عامل في عام ١٩٨٦.

الجدول رقم ٣-١٣ توزيع المؤسسات والعمالة والاجور والايرادات في الضفة الغربية عام ١٩٨٧

البند/ الفرع الرئيسي	الصناعات الغذائية، والمشروبات والدخان	الملابس الجلود والنسيج ومشتقاتها	الخشب ومشتقاته	البلاستيك والكيمياويات	الصناعات غير المعدنية	الصناعات المعدنية الاساسية	صناعات متنوعة	المجموع
عدد المؤسسات	٣٤٩	٤٨٣	١٩٩	٤٨٥	٦٨	٣٠٨	٦١٩	١٥٣	٢ ٤٦٣
عدد العمال	١ ٩٣١	٢ ٩٧٤	٩٧١	١ ١٨٣	١ ٣٥٤	١ ١٤٧	١ ٧٩٩	٧٣٦	١١ ٩٨٥
متوسط الأجر اليومي بالدولار	١٠٫٧٢	٧٫٤٧	٧٫٢	٧٫٠٤	١٠٫٦٧	١١٫٦	٧٫٨	٩٫٣	٩
متوسط الأجر السنوي بالدولار	٢ ٤٩٩	١ ٧٣٩	١ ١٠٠	٧٧١	٢ ٨٩٠	٣ ٠٧١	١ ١٢١	١ ٨٩١	١ ٧٨٣
الايراد السنوي (بآلاف الدولارات)	٩٦ ٤٩٢	٢٣ ٣٦٤	٩ ٥٨٨	١٢ ٠٣٦	٣٥ ٨٤٤	٢٢ ١٢٨	١٦ ٥٢٤	٢١ ٣٢٤	٢٣٧ ٣٠٠
النسبة المئوية من اجمالي الايراد الصناعي	٤٠٫٦٥	٩٫٨٤	٤٫٠	٥٫٠٧	١٥٫١	٩٫٢٢	٦٫٩٦	٩	٩٩ ٩٨
متوسط ايراد العامل (بالدولار)	٥٠ ٢٣٠	٧ ٨٥٦	٩ ٨٧٤	١٠ ١٧٤	٢٨ ٥٨٤	١٩ ٢٩١	٩ ٧٤١	٢٨ ٩٧٣	١٩ ٨٠٢
متوسط ايراد المؤسسة الواحدة بالدولار	٣٨٧ ٥١٨	٤٨ ٣٧٣	٤٨ ١٨٠	٢٤ ٨١٦	٢٧ ١١٨	١٠٦ ٨٩٨	٢٦ ٦٩٤	١٣٩ ٣٧٣	٩٦ ٣٥٦
الاجور كنسبة مئوية من اجمالي الايرادات	٤٫٩٧	٢٢٫١٣	١١٫١٣	٧٫٥٨	١٠٫١١	١٠٫٧٣	١٢٫٢	٦٫٥٣	٩

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statisticla Abstract of Israel, 1988. (Jerusalem, CBS, 1988). p. 741.

سبق وأن أشرنا الى ان الاحصائيات الرسمية لا تشمل معاصر الزيتون ضمن صناعة المواد الغذائية بسبب الطبيعة الموسمية لنشاط هذه المعاصر. ولتفادي هذا النقص نورد فيما يلي تحليلا لطبيعة نشاط هذه المعاصر وحجم العمالة وكمية الانتاج فيها.

تعتبر صناعة استخراج زيت الزيتون من الصناعات التقليدية والقديمة جدا في فلسطين وذلك بسبب الاهمية الكبرى التي كانت تحتلها شجرة الزيتون في هذه البلاد ولاتزال. وقد مرت هذه الصناعة بمراحل عديدة الى ان اصبحت في الوقت الحاضر من الصناعات الرئيسية سواء من حيث التقنية المستخدمة أو قيمة منتجاتها أو عدد العاملين فيها أو رأس المال المستثمر.

وأهم ما يميز هذه الصناعة هو طابعها الموسمي حيث يبدأ موسمها في أوائل شهر تشرين اول/اكتوبر ويمتد لفترة تتراوح بين شهرو شهرين فقط حسب جودة الموسم. وتتفاوت الفترة الموسمية لعمل المعاصر بشكل كبير من موسم لآخر، وذلك بسبب التفاوت الكبير في انتاج الزيتون من سنة لاخرى، مما ينعكس على عدد المعاصر العاملة وعدد ايام العمل وكمية الانتاج. ويبين الجدول (٣-١٥) وهذا التفاوت ومداه، كما يبين عدد معاصر الزيتون في الضفة الغربية.

وبلغ متوسط الانتاج السنوي من زيت الزيتون ٣٤١ ٨ طنا خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٧٥ - ١٩٨٦/١٩٨٧. وتقدرقيمة هذا الانتاج بحوالي ٣٧ر٥ مليون دولار سنويا. وتنعكس طبيعة العمل الموسمي لهذه المعاصر والتذبذب في كمية الزيتون المنتجة من سنة الى أخرى، وبشكل واضح، على عدد المعاصر العاملة وعدد العمال وايام العمل وكمية الانتاج. وتراوح عدد المعاصر العاملة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦ من ١٠٢ الى ٢٧٩ معصرة وبلغ متوسط عددها ٢١٧ معصرة للفترة كلها.

اما فيما يتعلق بالعمالة في هذه المعاصر فالتذبذب كان أكبر منه في عددها، حيث تراوح عدد العمال بين ٥٢٧ عاملا و٤٦٨ ٢ عاملا، وبمتوسط قدره ٧١٩ ١عاملا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٦.

وبلغ متوسط استخراج الزيت من الزيتون خلال الفترة قيد الدراسة حوالي ٣ر٢٤ في المائة حيث تراوح بين ١٩ في المائة و٢٧ في المائة.

وجدير بالذكر ان الموسم الجيد أو السيء ينعكس بشكل واضح ايجابيا أو سلبيا على قيمة الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك على قيمة الصادرات الصناعية الى الأردن وبقية الدول العربية.

ويبين الجدول (٣-١٦) توزيع المعاصر حسب المناطق في الضفة الغربية ونوع المعاصر المستخدمة. ونلاحظ من هذا الجدول ادخال معاصر حديثة آلية تصل تكاليف تأسيسها الى ٠٠٠ ١٠٠ دينار أردني للمعصرة الواحدة.

(هـ) أهم المؤسسات الصناعية العاملة في فروع الصناعة الرئيسية

وبعد هذا التحليل العام لبنية القطاع الصناعي في الضفة الغربية نتعرف فيما يلي على أهم المؤسسات الصناعية العاملة في الفروع الرئيسية عام ١٩٨٧:

(١) صناعة المواد الغذائية والمشروبات والدخان

سبق ان ذكرنا ان هذه الصناعة تحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة الانتاج الصناعي والثانية من حيث استيعاب الأيدي العاملة بعد صناعة الملابس والنسيج، حيث بلغ عدد المؤسسات العاملة في فرع الصناعات الغذائية والمشروبات والدخان ٢٤٩ مؤسسة في عام ١٩٨٧ يعمل فيها ١٩٢١ عاملا منهم ٧٥ في المائة يعملون بأجر. والطابع الرئيسي لهذه المؤسسات هو صغر حجمها من حيث عدد العمال، فقد بلغ عدد المصانع التي تستوعب أكثر من ٢١ عاملا ١١ مصنعا. بينما بلغ عدد المصانع التي تشغّل ما بين ١و٢٠ عاملا سبعة مصانع فقط.

ويبين الجدول (٣-١٧) أهم المصانع العاملة في الضفة الغربية في فرع صناعة المواد الغذائية والمشروبات والسجائر، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ حسب سنة التأسيس

الجدول رقم ٣-١٤ هيكل الناتج المحلي الاجمالي في الضفة الغربية (بآلاف الشيكلات الاسرائيلية)

الفرع الاقتصادي	السنة ١٩٦٨ (بالملايين)	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الزراعة	١٢	٥ ٢٨٠	١٠ ٩٣٩	٤٣ ٠٠٧	١٦٧ ٠٠٠	٥٧٥ ٠٠٠
الناتج الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	٣٦ر٤	٢٩ر٩٨	٢٦ر٣٠	٢٠ر٠٩	٢٠ر١	٣٢ر٧٨
الصناعة	٣	١ ١٥٦	٢ ٩٠٨	١٥ ٠٠٠	٦٤ ٠٠٠	١٣٤ ٠٠٠
النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	٩ر٠٩	٦ر٥٦	٦ر٩٨	٧ر٠٤	٧ر٧	٧ر٦٤
البناء والتشييد والاشغال العامة	١	٢ ٩١٢	٧ ٢٨١	٣٤ ٠٠٠	١٣٥ ٠٠٠	٢٤٢ ٠٠٠
النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	٣ر٠٣	١٦ر٥٣	١٧ر٤٩	١٥ر٠٢	١٦ر٢٥	١٣ر٨
خدمات عامة واجتماعية	٦	٢ ٣٠٥	٦ ٣٦٨	٣٦ ٠٠٠	١١٦ ٠٠٠	١٥٧ ٠٠٠
النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	١٨ر١٨	١٣ر٠٨	١٥ر٣	١٦ر٩	١٣ر٩٦	٨ر٩٥
التجارة والخدمات والنقل	١١	٥ ٩٥٧	١٤ ١١٨	٨٤ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	٦٤٢ ٠٠٠
النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	٣٣ر٣٣	٣٣ر٨٢	٣٣ر٩٢	٣٩ر٤٤	٤٢ر١٢	٣٦ر٦
الناتج المحلي الاجمالي	٣٣	١٧ ٦١٥	٤١ ٦١٢	٢١٣ ٠٠٠	٨٣١ ٠٠٠	٢ ٧٥٤ ٠٠٠
مدفوعات عناصر الانتاج من الخارج	٢	٦ ٧٠٩	١٧ ٤٨٢	٧٢ ٠٠٠	٢٣٧ ٠٠٠	٣٠٩ ٠٠٠
النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	٦ر٤٥	٣٨ر٠٩	٤٢ر٠١	٣٣ر٨	٢٨ر٥٢	٢٢ر٤٦
مدفوعات العناصر من الخارج	- ١	- ٢٢٤	- ٦٠٩	- ٣ ٠٥٧	٨ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
الناتج القومي الاجمالي	٣٤	٢٤ ٠٩٥	٥٨ ٤٨٥	٢٨١ ٩٤٠	١ر٠٦٠ ٠٠٠	١٤٧ ٠٠٠ر
نسبة الناتج المحلي الاجمالي من الناتج القومي الاجمالي	٩٧	٧٣	٧١	٧٦	٧٨	

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1986. and1988. (Jerusalem, CBS, 1986 and 1988).

الجدول رقم ٣-١٥ معاصر الزيتون في الضفة الغربية في الفترة من ١٩٧٥/١٩٧٤ وحتى ١٩٨٧/١٩٨٦

	١٩٧٥/١٩٧٤	١٩٧٦/١٩٧٥	١٩٧٧/١٩٧٦	١٩٧٨/١٩٧٧	١٩٧٩/١٩٧٨	١٩٨٠/١٩٧٩	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٢/١٩٨١	١٩٨٣/١٩٨٢	١٩٨٤/١٩٨٣	١٩٨٥/١٩٨٤	١٩٨٦/١٩٨٥	١٩٨٧/١٩٨٦
عدد المعاصر العاملة	١٠٢	٢٥٠	١٧٥	٢٧٣	١٨٦	٢٧٩	٢٥١	٢٢٨	٢٢٨	٢٣٨	٢١٠	٢٧٥	١٣٣
عدد العاملين	٦٣٣	٢ ٣٣٥	٩٦٤	٢ ٤٦٨	١ ١٣٠	٣ ٥٠٠	٢ ٣٤١	١ ٥٥٦	١ ٦٦٣	١ ١٧٤	٢ ٣٣١	٥٢٧
عمال بدون أجر	٥٤١	-	٨٦٠	٢ ٣٢٤	٩٨١	-	٢ ١٩٦	١ ٤٦٣	١ ٣٢٧	١ ٠٥٩	٢ ١٦٩	٤٣٢
عدد أيام عمل العاملين	٦ ٥٠٩	٥٢ ٥٦١	١١ ٧٢٠	١٠٢ ٩٦٩	١٩ ٩٣٠	٢٠٢ ٠٠٠	٨٩ ٣٩٤	٤٥ ٧٦٩	٣٨ ٦٩٦	١٨ ٥٩٨	١٠٤ ٠٤٨	٥ ٣٣٤
كمية الزيتون (بالاطنان)	٣ ٥٧٦	٣١ ٦٥١	٦ ٣٩٧	٥٠ ٨٣٩	٩ ٧٧٦	٨٨ ٨٠٠	٦١ ٨٣٧	٣١ ٨٥٢	٣٦ ١٢٧	١٢ ٣٤٨	٩٠ ٢٦٢	٦ ٤٦٤
كمية الزيت المستخرج (بالاطنان)	٩٨١	٨ ٣٠٤	١ ٧٨٦	١٢ ٦٨٥	٢ ٣٨٨	٢٢ ٢٠٠	١٢ ٦٥٧	٨ ١٢٣	٨ ٤٩٢	٣ ٠٢٤	١٦ ٩٣٠	١ ٥٤٣
الاستخراج (النسبة المئوية)	٢٧	٣٦	٢٨	٢٥	٢٤	٢٥	٢٢	٢٥	٢٣	٢٤	١٩	٢٤
متوسط العمالة في المعصرة الواحدة	٦ر٢	٩ر٣	٥ر٥	٩ر١	٦ر١	١٢ر٥	٩ر٣	٦ر٨	-ر٧	٥ر٦	٨ر٥	-ر٤
متوسط انتاجية العامل في اليوم(كلغم زيت)	١٥١	١٥٨	١٥٢	١٢٣	١٢٠	١١٠	١٥٣	١٧٧	٢١٩	١٦٣	١٦٣	٢٨٩

المصدر: Israel Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1988, Jerusalem, CBS, No. 39, p. 737.

الجدول رقم ٣-١٦ توزيع المعاصر حسب النوع عام ١٩٨٠

النوع المنطقة:	طولكرم	جنين	نابلس	رام الله	بيت لحم	الخليل	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
قديمة	٨٢	٣٨	٢٠	٥٩	١	٣	٢٠٣	١	٢٠٤
شبه آلية	٢٧	١١	١٧	١٣	-	٤	٧٢	١	٧٣
آلية	٤	٣	٥	٨	١	٢	٢٣	١	٢٤
المجموع	١١٣	٥٢	٤٢	٨٠	٢	٩	٢٩٨	٣	٣٠١

المصدر: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، آفاق التصنيع الغذائي في الوطن المحتل، (عمان ١٩٨٦)، ص. ٦٧.

الجدول رقم ٣-١٧ صناعة المواد الغذائية

اسم الشركة/المصنع	عدد العمال	نوع الانتاج	سنة التأسيس	ا لمنطقة
رجيمة حبيب شحادة	١٠	خبز	١٩٣٠	بيت جالا
شركة معامل عبد الرحيم	١٠	شوكولاتة وملبس	١٩٤٨	البيرة
شركة مطاحن النعامة	٣١	طحين	١٩٥١	نابلس
شركة الزيوت النباتية	٢٠٠	سمن نباتي	١٩٥٣	نابلس، بلاطة
شركة معامل سلفانا	٢٦٤	سكاكر، ويفر وشوكولاتة	١٩٥٨	رام الله، المنطقة الصناعية
شركة معكرونة الغزال	١٢	معكرونة	١٩٥٩	بيت ساحور
شركة مصانع كابري	١٨	سكاكر وشوكولاتة	١٩٧٢	نابلس
شركة الجنيدي لمنتجات الالبان	١٠	ألبان	١٩٧٦	الخليل
شركة خليل الرحمن للمعكرونة	١٠	معكرونة	١٩٧٨	الخليل
شركة مصانع جولدن سويتس	٣٥	شوكلاتة وسكاكر	١٩٧٩	نابلس، عسكر
شركة مصانع رانية للبسكوت	١٢	بسكويت	١٩٨٠	البيرة، المنطقة الصناعية
شركة سنقرط للمواد الغذائية	١٠٨	ويفر، مواد غذائية	١٩٨٥	رام الله، المنطقة الصناعية

الجدول رقم ٣-١٧ (تابع)

صناعة المشروبـــات

اسم الشركة/المصنع	عدد العمال	نوع الانتاج	سنة التأسيس	المنطقـــة
الشركة المتحدة للتجارة والاستثمار	٦٦	مشروبات غازية (RC)	١٩٨٥	رام الله
دير اللطرون لصناعة النبيذ	٤٠	مشروبات روحية	غير معلوم	رام الله
شركة عرق رام الله	٦	مشروبات روحية	١٩٦٤	البيرة
كريمزان	٦	مشروبات روحية	-	بيت جالا
شركة صابات للمشروبات الروحية	١	مشروبات روحية	-	بيت لحم
شركة كلوب كولا	٣٠	مشروبات غازية	١٩٨٩	رام الله
مصنع النسر للشراب	٨	شراب اصطناعي وجلي	١٩٨٤	رام الله

صناعة السجائر والتبـــغ

اسم الشركة/المصنع	عدد العمال	نوع الانتاج	سنة التأسيس	المنطقـــة
شركة ربيع الغازي	١٨	تمباك	١٩٥١	البيـــرة
الشركة العربية للتمباك	١٥	تمباك	١٩٥٦	البيـــرة
شركة السجاير العالمية	٢٥	سجاير	١٩٦٤	بيت جالا
شركة سجاير القدس	١٤٠	سجاير	١٩٦٤	العيزرية
مصنع تمباك الرشيد	٤	تمباك	١٩٨٠	نابلس

هذا وقد تم اقامة تسعة مصانع لصناعة الاعلاف في الضفة الغربية كما هو مبين في الجـــدول (٣-١٨) والذي يشمل على أسماء هذه المصانع وبعض المعلومات الاساسية عن كل منها.

الجدول رقم ٣-١٨ مصانع الاعلاف في الضفة الغربية، حسب سنة التأسيس

اسم الشركة/المصنع	عدد العاملين	الانتاج طن/شهر	سنة التأسيس	المنطقة
مصنع أعلاف الديك الذهبي	٤	١٠٠	١٩٦٩	نابلس
مصنع شركة فلسطين لصناعة الاعلاف	١٠	٥٠	١٩٧٠	البيرة
الشركة الوطنية لصناعة الاعلاف	٦	١٠٠	١٩٧٣	نابلس
مصنع النسر للاعلاف	٥	٩٠	١٩٧٣	الخليل
مصنع الشركة المتحدة للاعلاف	٢٠	٧٠٠	١٩٧٧	نابلس
مصنع الشركة العربية للاعلاف	١٨	١٥٠	١٩٧٨	البيرة
اعلاف مازن باكير	٨	٥٠	١٩٧٩	نابلس
شركة مصنع جمعية مربي الدواجن التعاونية	١٢	٨٠٠	١٩٨١	رام الله
اعلاف صالح ابو شهاب	٤	٧٠	١٩٨٢	نابلس
المجموع	٨٧	٢ ١١٠		

المصدر: اتحاد مصانع الاعلاف العربية ، رام الله.

ويبين الجدول (٣-١٨) ان هذه المصانع توظف ٨٧ عاملا وان انتاجها الشهري يبلغ حوالي ٢ ١١٠ أطنان، في حين تبلغ طاقتها الانتاجية الكاملة حوالي ٦ ٠٠٠ طن.

وتغطي المصانع العربية في الضفة الغربية حوالي ثلث حاجة المزارعين من الأعلاف، في حين يحصل المزارعون علي الثلثين من المصانع الاسرائيلية. ويعود ذلك الى ان اصحاب المزارع والمفارخ الاسرائيلية يشترطون على المزارعين العرب شراء كمية معينة من الأعلاف الاسرائيلية لكي يحصلوا على دجاج اللحم الذي يشترونه من المفارخ الاسرائيلية.

(٢) صناعة الملابس والنسيج

حدثت تغيرات هامة في هذا الفرع، وبشكل خاص نتيجة لحاجات الشركات الاسرائيلية للأيدي العاملة الرخيصة المتوفرة في الضفة الغربية، حيث تحول الكثير من المشاغل والمصانع العربية الى العمل لصالح الشركات الاسرائيلية مثل آتا ووركس وبربيد وبيلاستكس وغيرها.

وجدير بالذكر ان فرع الملابس والنسيج هو من الفروع الهامة في الصناعة الاسرائيلية كما ان حالته أفضل بكثير من حالة فرع صناعة الملابس والنسيج في الضفة الغربية، خاصة فيما يتعلق بكثافة رأس المال المستثمر وحجم العمالة، اذ ضم هذا الفرع ٤٩ ٠٠٠ عامل في عام ١٩٨٧ توزعوا على ١ ٧٠٦ مؤسسات أي بمتوسط قدره ٢٨ر٧ عاملا للمؤسسة الواحدة بالمقارنة مع ٦ر٢ عمال للمؤسسة الواحدة[١] في الضفة الغربية.

وأغري انخفاض الأجر في هذا الفرع المصانع الاسرائيلية للتعاقد مع المصانع العربية، حيث يتميز هذا الفرع بانخفاض الأجور. ففي الوقت الذي بلغ فيه أجر العامل السنوي حوالي ١ ٧٠٠ دولار في متوسطه في الضفة الغربية، تجاوز هذا المتوسط في اسرائيل ٧ ٠٠٠ دولار في السنة.

---

(١) Israel, Central Bureau of Statistics, Ibid., p. 421.

ويبين الجدول (٣-١٩) أهم المصانع العاملة في هذا الفرع في الضفة الغربية عام ١٩٨٨.

الجدول رقم ٣-١٩ أهم مصانع الملابس والنسيج في الضفة الغربية في عام ١٩٨٨ حسب سنة التأسيس

اسم المصنع	عدد العمال	سنة التأسيس	المنطقة
مؤسسة نجيب الصدر	٢٥	١٩٥٤	نابلس
مصنع نسيج سنقرط ودهمان	٢٢	١٩٦٠	الخليل
مشغل الرائد	٢٥	١٩٦٥	نابلس
مصنع سليم ناصر للأقمشة والمناشف	٣٠	١٩٦٥	بيت ساحور
مصنع كمال بالي للمنتوجات القطنية	٢٢	١٩٦٥	الخليل
مشغل فهد وهبة وشركاه	١٠٠	١٩٦٧	نابلس
مصنع السعادة«هاشم النتشة»	٢٠	١٩٧٠	الخليل
مصنع العشي للالبسة الجاهزة	٤٠	١٩٧٢	الخليل
مشغل جورج غانم	٢٨	١٩٧٣	بيت ساحور
مصنع الزغير للالبسة	٢٣	١٩٧٥	أريحا
شركة النسيج الوطنية	٤٤	١٩٧٦	بيت جالا
مشغل النابلسي للنسيج	٢٤	١٩٧٦	نابلس
مصنع اساتكس للملابس الداخلية	٢٠	١٩٧٦	رام الله
مشغل موريس الحلتة	٢٦	١٩٧٧	رام الله
مركز النظيفات الانتاجية	٢٢	١٩٧٨	رام الله
مصنع ابو شرخ للنسيج	٢٠	١٩٧٨	الخليل
مشغل جهاد الشوا	٥٥	١٩٧٩	اريحا
مصنع نزيه نويصر	٢٢	١٩٧٩	اريحا
مشغل مفيد العقاد وشركاه	٢٦	١٩٨١	نابلس
مشغل مفيد العقاد	٦٠	١٩٨٣	نابلس
مصنع شهرزاد للالبسة الجاهزة	٢٠	-	الخليل
مصنع طولكرم للنسيج	١٥٠	-	طولكرم
مصنع عدنان ادعيس للنسيج	٢٠	-	الخليل

ويبين الجدول ٣-٢٠ توزيع مشاغل النسيج والخياطة والتريكو حسب المناطق المهمة في الضفة الغربية لعام ١٩٨٨.

(٣) صناعة الجلود ومشتقاتها

يتضح من الجدول (٣-١٣) انه لا توجد مؤسسات كبيرة تضم اكثر من ٢٠ عاملا وذلك وفقا للاحصائيات الرسمية. ويبين هذا الجدول بأن هناك ١٩٩ مؤسسة تعمل في هذا الفرع، ويعمل فيها ٩٧١ عاملا، أي بمعدل ٤٫٩ عمال للمؤسسة الواحدة. وتجدر الاشارة الى ان الاحصائيات الرسمية لاتشمل صناعة الاحذية في هذا الفرع. ويبلغ عدد مصانع (ورش) الاحذية في مدينة الخليل وحدها نحو ٤٠٠ مشغل.

أما فيما يتعلق بصناعة الجلود فهي مقتصرة على عدد معين من العائلات وهي ذات طابع حرفي متوارث ويعمل فيها أفراد العائلة. وتوجد أربعة مصانع لدباغة الجلود في مدينة الخليل وهي:

- المصنع الحديث لدباغة الجلود؛
- مصنع الخليل لدباغة الجلود؛
- مصنع رمضان الزعتري لدباغة الجلود؛
- مصنع نبيل الزعتري لدباغة الجلود.

الجدول رقم ٣-٣٠ توزيع مصانع النسيج والملابس حسب المناطق الجغرافية في الضفة الغربية عام ١٩٨٨

الخليل	رام الله	نابلس	بيت جور وبيت جالا	بيت لحم	اريحا
مصنع نسيج عزمي بالي	مصنع ماهر حلوة للملبسوات	شركة مصانع الغزل والنسيج الاهلية	شركة الراعي التجارية للنسيج	شركة ناصرللنسيج	مصنع جهاد الشوا
مصنع فايز الناظر للنسيج	مصنع اماتيكس	مصنع فهد وهبة وشركاه	مصنع سابا قصية	مصنع نجيب ناصر	مصنع الزغير
مصنع نسيج فايز المحارين	مركز النظيفات الانتاجية	مشغل الرائد	مصنع رغاوي اللنيج	مصنع نسيج اسكندرقمر	مصنع مروان قراعية
مصنع التوفيق للنسيج	مصنع موريى الحلتة	مشغل النجمة الذهبية	مصنع جورج غانم	مصنع سليم ناصرللاقمشة	مصنع نزيه نويصر
مصنع نسيج ياسر الحرباوي	مصنع جهاد عزيز	مؤسسة نجيب الصدر	مصنع عون الله هدال	مصنع جاك قراعه	مصنع جبرجير
مصنع نسيج اسعد شاور	مصنع نعيم نصار للالبسة الداخلية	مشغل ريجينت	مصنع العرجاللالبسة	مصنع الياس حنا	
مصنع نسيج ابراهيم ابواستينة	مصنع ربيع الغازي الحاج عبد	مشغل السوق الاخضر	مصنع زيدان للنسيج	مصنع صلاح الشويكي	
مصنع نسيج صنقرط ودهمان	مصنع اسعد نقولا ابو خضير	مشغل وضاح للالبسة الجاهزة	مصنع نجلاء للالبسة	مصنع اسحاق سباتين	
مصنع نسيج خليل الرحمن	مصنع انطوانيت ومعايعة	مشغل النابلسي للالبسة	مصنع نقولا المكركر	مصنع فؤاد عتيق	
مصنع ابو شرخ للنسيج	مصنع جميلة نعيم نصار	مشغل مفيد العقاد وشركاه	شركة النسيج الوطنية	مصنع وهاب للجوارب	
مصنع نسيج يعقوب بالي	مصنع حسين محمد حامد	مشغل مفيد العقاد	مصنع نقولا اسطفان		
مصنع اشرف للالبسة الجاهزة	مصنع كامل السلعوس	مشغل امينة نصار	المصنع الاردني للحياكة		
مشغل جهاد النتشة	مصنع زياد ابو زيد		مصنع رباح للالبسة الداخلية		
مصنع السعادة«هاشم النتشة»	مصنع سمير نقولا		مصنع صنمور للجوارب		
مصنع الاتحاد للنسيج	مصنع عودة اوعيى				
مصنع عدنان اوعيى للنسيج	مصنع راشد زلوم				
مصنع العشي للالبسة الجاهزة	مصنع سعيد اللفتاوي				
مصنع كمال بالي للمنسوجات					
مصنع شهرزاد للالبسة الجاهزة					

(*) ويبين الجدول (٣-٣٠) توزيع النسيج والخياطة والتريكو حسب المناطق المهمة في الضفة الغربية لعام ١٩٨٨.

كما توجد أربعة مصانع للحقائب الجلدية في مدينة الخليل وهي[١]:

- مصنع الشنط الوطني: لصناعة الحقائب المدرسية واليدوية؛
- مصنع فنون الشنط: لصناعة الشنط وحقائب السفر؛
- مصنع الزرو للشنط: لصناعة الحقائب المدرسية واليدوية؛
- المصنع الوطني للشنط: لصناعة الحقائب المدرسية واليدوية.

(٤) صناعة الخشب ومشتقاته

تتميز هذه الصناعة بانخفاض مستوى العمالة فيها حيث بلغ متوسط العمالة ٢٫٤ للمؤسسة الواحدة. ومن مجموع ٤٨٥ مؤسسة هناك خمس مؤسسات فقط تضم ما بين ١١ الى ٢٠ عاملا. وبلغ عدد العاملين في هذا الفرع ١٨٣ ١ عاملا في عام ١٩٨٧. وما ذكر عن صناعة الملابس والنسيج سابقا، ينطبق، الى حد ما، على المؤسسات العاملة في هذا الفرع، حيث استفادت صناعة الاثاث الاسرائيلية من الأجور المنخفضة في الضفة الغربية وتحول العديد من نجاري الضفة الغربية الى العمل في الشركات الاسرائيلية.

لذلك فالصفة العامة لهذه الصناعة هي انها تتكون من مناجر تنتشر في مختلف مدن وقرى الضفة الغربية. ومن أهم المناجر العاملة منجرة محمد أمين في رام الله التي يعمل فيها ١٤ عاملا، منجرة المالكي في عين يبرود ويعمل فيها ١٢ عاملا، ومنجرة منير الصلح في رام الله ويعمل فيها ١١ عاملا. وبالاضافة للمناجر، هناك صناعة خشبية مميزة في الضفة الغربية وهي صناعة خشب الزيتون الحرفية، والتي تعتمد على خشب الزيتون. وتعمل في هذه الحرفة ٥٩ وحدة صناعية حرفية موزعة بشكل رئيسي على مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور، حسب الأيدي العاملة، كما يلي[٢]:

عدد العمال	عدد المؤسسات
١	١٣
٢ - ٤	٤٤
٥ - ٩	٢

وكانت هذه الحرفة تعتمد سابقا على العمل اليدوي الفني الذي اشتهر فيه افراد عائلات توارثت هذه المهنة، الا ان ادخال الآلة على هذه الحرفة قلل من الاعتماد على العمل اليدوي، الا في المراحل الاخيرة فقط، لاظهار الملامح النهائية للتماثيل والقطع الاخرى. ولعل دخول ماكنة النسخ «Copying Machine» كان له تأثير كبير في زيادة الانتاج والاستغناء عن الايدي العاملة الفنية وانخفاض المستوى الفني في الانتاج.

---

(١) عادل سمارة وعودة شحادة، اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية، (عكا، دار الاسوار، ١٩٨٨) ص. ١١٩.

(٢) عودة الزغمودي وفاهوم الشلبي، واقع ومعوقات الصناعات الحرفية في الاراضي المحتلة: المسح الميداني، (بيرزيت، جامعة بيرزيت، مركز الوثائق والأبحاث، ١٩٨٧) ص. ٦و٧.

(٥) صناعة البلاستيك والمنتجات الكيماوية

من الصناعات التي نشأت وتطورت بشكل ملموس خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي صناعة البلاستيك والمنتجات الكيماوية. ويرجع هذا الى عدم وجود عدد كاف من المصانع في هذا الفرع قبل الاحتلال، حيث انه لم تتسجل في غرفة صناعة عمان حتى عام ١٩٦٧ سوى ثلاث شركات فقط للمنتجات البلاستيكية وهي: شركة البلاستيك الأردنية في بيت ساحور؛ وكانت تشغّل ٣٠٠ عامل، وشركة البلاستيك الأهلية ؛ وشركة بلاستيك الشرق في القدس، التي كانت تشغّل ٦٢ عاملا[١].

ويبين المسح الميداني الذي أجري لغرض هذه الدراسة انه خلال فترة الاحتلال، وخاصة بعد عام ١٩٧٠، أنشيء العديد من مصانع البلاستيك والنايلون في الضفة الغربية. ويورد الجدول (٣-٢١) أهم هذه المصانع.

أما صناعة الاسفنج فهي قليلة وتشمل أربعة مصانع في الضفة الغربية وهي: مصنع الجولاني لصناعة الاسفنج في مدينة رام الله، ويضم ١٦ عاملا؛ ومصنع فكتور نصار في رام الله، ويضم ١٣ عاملا؛ ومصنع عبد الحافظ الحرباوي في مدينة الخليل ويضم ٦ عمال. هذا بالاضافة الى قسم انتاج الاسفنج والفرشات في الشركة الأردنية للبلاستيك في بيت ساحور. أما فيما يتعلق بمصانع الورق والكرتون هناك حاليا في الضفة الغربية ١٥ مصنعا. ويبين الجدول (٣-٢٢) مصانع الورق والكرتون عام ١٩٨٧.

---

(١) روز مصلح، المصدر السابق، ص. ١٩.

الجدول رقم ٣-٢١ أهم مصانع البلاستيك العاملة ف الضفة الغربية عام ١٩٨٨ حسب سنة التأسيس

اسم الشركة/المصنع	المنطقة	عدد العمال	سنة التأسيس	نوع الانتاج
شركة البلاستيك الأردنية «ابو عيطة»	بيت ساحور	٢٠٦	١٩٥٧	أدوات بلاستيكية وفرشات صحية
شركة محمد الزغل وأولاده	نابلس	٥٥	١٩٦٩	أحذية بلاستيكية
شركة ملحسن للتجارة والصناعة	نابلس	٨٥	١٩٧١	أحذية بلاستيكية
شركة بلاستيك بيت لحم «عابدين»	بيت لحم	٩٠	١٩٧٦	أدوات بلاستيكية
شركة عادل وحاتم الطويل للبلاستيك	نابلس	٣	١٩٧٦	أوعية بلاستيكية
الشركة المتحدة للانتاج	رام الله	١١	١٩٧٦	عبوات بلاستيكية
شركة جيني بلاستيك	نابلس	٣	١٩٧٩	ثريات بلاستيكية
شركة عابدين للبلاستيك	العيزرية	١٤	١٩٨٠	أدوات بلاستيكية
مصنع شاور للبلاستيك	الخليل	٢٠	١٩٨١	أكياس نايلون
شركة عبد الرحيم حسيب وشركاه للبلاستيك	نابلس	٣	١٩٨١	أكياس بلاستيكية
مصنع الاتحاد للنايلون	الخليل	٤	١٩٨٢	أكياس نايلون
مصنع ريم للبلاستيك	جنين	٥	١٩٨٢	أكياس نايلون
شركة رام الله لصناعة الانابيب البلاستيكية	رام الله	١٠	١٩٨٣	أنابيب صحية بلاستيكية
شركة الاراضي الطيبة «رافت حسون»	الخليل	٢٠	١٩٨٤	أكياس نايلون
شركة المتحدين العرب لصناعة البلاستيك	رام الله	٣٠	١٩٨٥	أنابيب صحية بلاستيكية
مصنع باكير للبلاستيك	البيرة	٥	١٩٨٥	عبوات(مرطبنات) بلاستيكية

أما أهم المنتجات الكيماوية والتي تتميز بها منطقة الضفة الغربية فهي صناعة الصابون، حيث وجدت هذه الصناعة منذ فترة طويلة جدا في فلسطين. خاصة في مدينة نابلس، نتيجة لوفرة أشجار الزيتون فيها. ويبين الجدول (٣-٢٣) أهم مصانع الصابون العاملة في مدينة نابلس.

الجدول رقم ٣-٢٢ مصانع الورق والكرتون العاملة في الضفة الغربية عام ١٩٨٧

اسم الشركة/المصنع	المنطقة	نوع الانتاج
الشركة الاهلية لصناعة علب الكرتون	الخليل	ورق تواليت ومحارم
الشركة التجارية الكيماوية	رام الله	علب كرتون
شركة سنمتيان	نابلس	علب كرتون
شركة معامل اوهانسيان-تاكو-	رام الله	كرتون وورق تواليت ومحارم وفوط اطفال
الشركة الوطنية لصناعة علب الكرتون	الخليل	علب كرتون
الشركة الوطنية لصناعة الكرتون	الخليل	علب كرتون
مصنع تواليتكو	بيت جالا	ورق تواليت وعلب كرتون
المصنع الحديث للورق والكرتون	بيت جالا	علب كرتون
مصنع الخليل لورق التواليت	الخليل	ورق تواليت ومحارم
مصنع ريما	رام الله	ورق تواليت ومحارم وفوط أطفال
مصنع عز الدين هاشم وأولاده	نابلس	ورق تواليت ومحارم
مصنع كرتون المراد	بيت ايبا	كرتون للخضار والمعلبات
مصنع كرتون الوحدة	بيت ايبا	كرتون للخضار والمعلبات
مطبعة الفنون	رام الله	علب كرتون
مطبعة النصر التجارية	نابلس	علب كرتون

المصدر: عادل سمارة وعودة شحادة، اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية (عكا، دار الاسوار، ١٩٨٨) ص.ص. ١١٦ و ١١٧.

(٦) صناعة المنتجات المعدنية غير الفلزية

من الصناعات التي تتميز بها الضفة الغربية هي صناعة الخزف والزجاج الحرفية. وتتركز هذه الصناعة بشكل رئيسي في مدينة الخليل حيث انها صناعة متوارثة يعمل فيها ابناء العائلة فقط. وتوجد خمسة مصانع حرفية للزجاج جميعها في مدينة الخليل باستثناء المصنع العربي للزجاج الموجود في نابلس والذي يقوم بانتاج عبوات (مرطبات) زجاجية وزراجيل ومزهريات. وكان يعمل في هذا المصنع حوالي ٨٠ عاملا قبل الاحتلال الاسرائيلي وانخفض هذا العدد الى ١٠ عمال في الوقت الحال. أما المصانع الحديثة فهي:

- شركة مصنع الاراضي المقدسة: وتنتج اباريق وقطع زجاجية للسياح؛
- مصنع الاراميك للزجاج: وينتج المزهريات والقطع الزجاجية للسياح؛
- مصنع زجاج الخليل: وينتج مزهريات وكاسات وصحون وأباريق؛
- مصنع النتشة للزجاج اليدوي: وينتج علب افراح، مزهريات، صحون، لامبات وقطع سياحية.

وتعاني هذه المصانع من مشكلة التسويق وارتفاع العمولة المدفوعة للمرشدين السياحيين لجلب الزبائن خاصة من الاجانب من السياح.

الجدول رقم ٣-٢٣ أهم مصانع الصابون العاملة في الضفة الغربية عام ١٩٨٨، حسب سنة التأسيس

اسم الشركة/المصنع	سنة التأسيس	عدد العمال	نوع الانتاج	التسويق (بالنسبة المئوية) الضفة الغربية	وقطاع غزة	الضفة الشرقية
شركة احمد حسن الشكعة	١٩٠٠	٣٥	صابون أبيض	٣٠		٧٠
شركة الحاج ظاهر المصري	١٩٠٠	٢٥	صابون أبيض	٥		٩٥
شركة حافظ وعبد الفتاح طوقان	١٩٠٠	٢٢	صابون أبيض	٥		٩٥
شركة حلمي عبد الهادي	١٩٠٠	٢	صابون أبيض وأخضر	٢٥		٧٥
شركة محمدورشدي العالول	١٩٢٠	٧	صابون أبيض وأخضر	٥٠		٥٠ لاسرائيل
مصنع الحاج ماجد المصري	١٩٢٩	١٠	صابون أبيض	٥		٩٥
شركة عباس النابلسي	١٩٣٠	٢	صابون أبيض	٥٠		٥٠
شركة ابو الروس التجارية	١٩٣٥	٤	صابون أبيض	١٠		٩٠
شركة حسن مصباح النابلسي	١٩٤٠	٢	صابون أبيض وأخضر	٥٠		٥٠
شركة حمدي كنعان	١٩٤٠	٣	صابون أخضر	٢٠		٨٠
شركة شكيب بعيش	١٩٤٥	٢	صابون أبيض وأخضر	٥٠		٥٠
شركة أنور كنعان	١٩٥٠	٤	صابون أخضر	٢٠		٨٠
شركة النجوم السبعة	١٩٥٠	٣	صابون أخضر	١٠٠		-
شركة فتحي سعيد كنعان	١٩٥٢	٣	صابون أخضر	١٠٠		-
شركة رنتيسي اخوان	١٩٥٢	٤	صابون أخضر	٢		٩٨
شركة حسني عبد الحق	١٩٥٣	٧	صابون أخضر	-		١٠٠
شركة محمد حسني رضوان	١٩٥٤	٣	صابون أخضر	١٠٠		-
شركة داود الحبش	١٩٥٦	٢	صابون أبيض وأخضر	٢٠		٨٠
شركة عادل عرفات	١٩٥٦	٢	صابون أبيض وأخضر	٣٠		٧٠
شركة سلهب اخوان	١٩٦١	٥	صابون أخضر	-		١٠٠
شركة قمحية وفطاير	١٩٦١	٤	صابون أبيض وأخضر	٥		٩٥
شركة رشاد السنمتيان	١٩٦٢	٤	صابون أبيض وأخضر	١٠		٩٠
مصنع التوفيق	١٩٦٦	٣	صابون أبيض وأخضر	١٠٠		-
مصانع صابون الفراشة	١٩٧٨	٣	صابون أخضر	٢٠		٨٠
شركة وائل وداود الحبش	١٩٨٠	١٠	صابون أخضر	١٠٠		-

أما صناعة الخزف، فهناك ١٤ مصنعا في الضفة الغربية تتركز بشكل رئيسي في مدينة الخليل أيضا. وتقوم جميعها بانتاج انواع مختلفة من المزهريات والصحون والكاسات والساعات وما الى ذلك. واهم هذه المصانع هي:

- مصنع الاراضي المقدسة للخزف؛
- مصنع الاقصى للخزف؛
- مصنع التحف الشرقية؛
- مصنع خزف التميمي؛
- مصنع خزف الجعبري؛
- مصنع خزف شبانة؛
- مصنع السلام.

الجدول رقم ٣ - ٢٤ مصانع الأدوية العاملة في الضفة الغربية عام ١٩٨٨ ، حسب سنة التأسيس

اسم الشركة /المصنع	سنة التأسيس	المنطقة	عدد العمال	الاجر الشهري (بالدولار)	رأس المال (بآلاف الدنانير الأردنية)
شركة المختبر الكيماوي الأردني	١٩٦٨	بيت جالا	٣٤	٧ ٦٩٠	١٥٠
شركة فلسطين لصناعة الأدوية	١٩٦٩	البيرة	٤٩	١٢ ٨٢٠	١٢٠
شركة القدس للمستحضرات الطبية	١٩٦٩	البيرة	٨٢	٢٥ ٠٠٠	٥٠
شركة بلسم لصناعة الأدوية	١٩٧١	رام الله	٣٨	١٠ ٩٠٠	٣٠٠
شركة بيرزيت لصناعة الأدوية	١٩٧٣	بيرزيت	٨٢	١٩ ٢٣٠	١٥٠
شركة نابلس لصناعة الادوية البيطرية	١٩٧٣	نابلس	٥٠	-	-
الشركة الشرقية لصناعة الأدوية	١٩٧٥	رام الله	١٤	٢ ٥٦٥	١٠٠
شركة جاما الكيماوية	١٩٧٨	رام الله	١٨	٣ ٥٢٠	١٠٠
مصنع أدوية القيسي	١٩٨٥	الخليل	١٠	-	-

وأخيرا، رافق الحركة العمرانية في الضفة الغربية توسع في الصناعات المكملة مثل صناعة الطوب والبلاط والموزايكو والباطون الجاهز، حيث قدر عدد المؤسسات العاملة في هذا الفرع اكثر من ٢٥٠ معملا منتشرة في مختلف مدن وقرى الضفة الغربية. ويبين الجدول (٣-٢٥) أهم المصانع العاملة في منطقة رام الله.

الجدول رقم ٣-٢٥ أهم مصانع الباطون الجاهز ومعامل الكوب في مدينة رام الله

اسم الشركة/المصنع	المنطقة	عدد العمال	الاجر الشهري/دينار	نوع الانتاج
شركة باطون رام الله	رام الله	١٦	٨ ٣٤٠	باطون جاهز
الشركة المتحدة لصناعة الباطون	رام الله	٢٠	٩ ٠٠٠	باطون جاهز
مصنع ذيب احمد عطا	البيرة	١٦	٤ ٠٠٠	طوب وبلاط
معمل عبد الرزاق ابو شوشة	رام الله	١٨	٤ ٥٠٠	طوب
معمل نقولا كرم	رام الله	١١	٣ ٥٠٠	طوب

(٧) المنتجات المعدنية الأساسية

بلغ عدد المؤسسات في هذا الفرع ٦١٩ مؤسسة في عام ١٩٨٧، وقد شكلت حوالي ربع المؤسسات الصناعية العاملة في الضفة الغربية في ذلك العام.

والصفة العامة لهذه المؤسسات تكمن في انها عبارة عن ورش حدادة صغيرة منتشرة في مختلف مدن وقرى الضفة الغربية، غالبيتها تضم أقل من ثلاثة عمال، اذ بلغ عدد مثل هذه المؤسسات ٤٩١ مؤسسة أي ٧٩ في المائة من مجموع المؤسسات العاملة في هذا الفرع، في حين لم يزد عدد المؤسسات التي تضم أكثر من ثمانية عمال عن ١٥ مؤسسة أي ما يبلغ ٢ في المائة فقط من مجموع المؤسسات. ونورد فيما يلي أهم المصانع العاملة في فرع الصناعات المعدنية الاساسية، وذلك في الجدول (٣-٢٦).

هذا بالاضافة الى العديد من معامل السخانات الشمسية التي انتشرت بشكل كبير في مدن الضفة الغربية، خاصة بعد عام ١٩٧٥.

وتجدر الملاحظة ان هناك عددا كبيرا من المصانع تم انشاؤها بعد عام ١٩٦٧ وهذا ما تبينه الجداول الواردة اعلاه ، ولا يدل هذا على نمو وتطور القطاع الصناعي في الضفة الغربية وانما يدل على العمر القصير للعديد من المصانع، حيث توقفت بعض المصانع التي كانت تعمل قبل عام ١٩٦٧، وانشئت مصانع اخرى، ونمت بعض الفروع، وتراجع البعض الآخر. وبدأت مصانع عديدة بالعمل لكنها لم تستطع الصمود الا لفترات قصيرة نسبيا بسبب الظروف الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال، ومنها المنافسة غير المتكافئة مع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية والصعوبات والعوائق الكثيرة المتعلقة باستيراد المواد الخام، وضيق السوق، والضرائب الباهظة المفروضة على هذه المصانع وغيرها من المشاكل التي سوف نبحثها بالتفصيل في الفصل الرابع.

٢- قطاع غزة (١)

تشبه حالة القطاع الصناعي في قطاع غزة الى حد ما مثيلتها في الضفة الغربية، فالطابع الرئيسي للوحدات الصناعية العاملة في هذا القطاع هو صغر حجم المؤسسات الصناعية وغلبة الملكية الفردية. والمؤسسات الصناعية عبارة عن ورش أو مشاغل صناعية يتولى مالكوها ادارتها وتشغيلها. وهي بشكل عام أقل تطورا من المؤسسات العاملة في الضفة الغربية. ونتعرف فيما يلي على هيكل الناتج والعمالة حسب الفروع الصناعية الرئيسية وحجم المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي.

---

(١) نظرا للظروف السياسية السائدة في المنطقة، والتي حالت دون زيارة المصانع العاملة في قطاع غزة، فقد تم الاعتماد بشكل رئيسي على الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية على الرغم من التحفظات الواردة أعلاه.

الجدول رقم ٣-٢٦ أهم مصانع المنتجات المعدنية في الضفة الغربية عام ١٩٨٨، حسب سنة التأسيس

اسم الشركة /المصنع	سنة التأسيس	العنوان	عدد العمال	نوع الانتاج
شركة نيروخ للقبانات	١٩٥٣	الخليل	٤٥	قبانات وموازين واثاث معدني
شركة مصانع التنك	١٩٦٤	نابلس	٤٠	تنك
مصنع سلك الجلي الحديث	١٩٦٤	الخليل	٥	سلك جلي معدني
مصنع المنتوجات الكهربائية	١٩٦٩	بيت ساحور	١٠	قواعد فلورسنت
شركة نبيل الجديدة	١٩٧٠	رام الله	٧	افران غاز وصوبات
شركة كوميت الصناعية	١٩٧٢	بيت ساحور	٧	براغي معدنية
شركة مصنع الشرق للاليكترود	١٩٧٣	الخليل	٣٠	قضبان لحام كهربائية
شركة جنين الصناعية التجارية الزراعية	١٩٧٤	جنين	٢٥	تنك
مصنع الزغل للاشغال المعدنية	١٩٧٤	الخليل	٦	لوازم نجارين
شركة يعقوب ابوعيطة	١٩٧٧	بيت ساحور	١٢	صناعة المنيوم ومسامير
شركة البندك الصناعية التجارية	١٩٧٨	بيت جالا	١٤	اسرّة واثاث معدني
مصنع ابراهيم الحداد للادوات الزراعية	١٩٧٨	جنين	٥٠	سكك حراثة، أدوات زراعية معدنية
شركة بيت أُمّر لصناعة الاسلاك والكابلات الكهربائية	١٩٨٠	بيت أُمّر	١٢	اسلاك وكابلات كهربائية نحاسية
مصنع معايعة للاثاث المعدني	١٩٨٢	رام الله	٩	أثاث معدني

(أ) هيكل الناتج ونمو الفروع الصناعية الرئيسية

يبين الجدول (رقم ٣-٢٧) توزيع المنشآت حسب الفروع الصناعية في قطاع غزة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٧. وتظهر البيانات الاحصائية الواردة في هذا الجدول بان عدد الوحدات الصناعية قد زاد من ١ ٣٧٠ مؤسسة في عام ١٩٧٨ الى ١ ٧٩٣ مؤسسة في عام ١٩٨٧. ومن الجدير بالذكر ان هذه الزيادة لم تكن منتظمة خلال الفترة قيد الدراسة، فقد حصل تراجع في عدد المؤسسات في الاعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٣ و ١٩٨٧، حيث انخفض عدد المؤسسات الصناعية بمقدار ٣٦ منشأة في عام ١٩٧٩ بالمقارنة مع عدد المؤسسات عام ١٩٧٨، وانخفض هذا العدد في عام ١٩٨٥ الى ١٢ مؤسسة بالمقارنة مع عدد المؤسسات العاملة في عام ١٩٨٤. وارتفع عدد المنشآت الصناعية بشكل ملموس في عام ١٩٨٤ حين زاد من ١ ٤١٩ مؤسسة في عام ١٩٨٣ الى ١ ٦٤٠ مؤسسة في عام ١٩٨٤. ولكن هذه الزيادة لم تنعكس على جميع الفروع الصناعية الرئيسية في القطاع، اذ سجلت المؤسسات العاملة في فرع الصناعات الغذائية تراجعا، حيث انخفض عددها من ١٨٩ مؤسسة عام ١٩٨٣ الى ١٠٩ مؤسسات عام ١٩٨٤. ورافقت ذلك زيادة كبيرة في عدد المصانع العاملة في فرع صناعة الخشب ومنتجاته حين ارتفع هذا العدد من ٢٠٢ مصنعا عام ١٩٨٣ الى ٣٤٣ مصنعا عام ١٩٨٤، وتفسر هذه الزيادة في فرع صناعة الخشب بزيادة الطلب الاسرائيلي على هذه الصناعة وابرام عقود من الباطن مع المصانع العربية لاستغلال الأيدي العاملة العربية الرخيصة.

ولايزال فرع الملابس والنسيج والجلود يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات على الرغم من تراجع نسبته من ٣٧ر٥ في المائة من مجموع عدد المؤسسات الصناعية العاملة في عام ١٩٧٨ الى ٣٣ر٢ في المائة في عام ١٩٨٧. ان انخفاض هذه النسبة ناتج عن زيادة عدد المؤسسات في الفروع الصناعية الاخرى، وخاصة في فرع صناعة الاخشاب، حيث زادت حصة هذا الفرع من ١٥ر٥ في المائة في عام ١٩٧٨ الى ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٧. وقد ارتفع عدد المؤسسات العاملة في هذا الفرع من ٢١٢ مؤسسة صناعية عام ١٩٧٨ الى ٣٥٨ مؤسسة عام ١٩٨٧. كذلك، شهد فرع الصناعات المعدنية نموا خلال الفترة المذكورة أدى الى ارتفاع عدد المؤسسات من ٢٧٠ مؤسسة عام ١٩٧٨ الى ٣٩٩ مؤسسة عام ١٩٨٧.

وسجل فرع الصناعات الغذائية تراجعا ملموسا في عدد المؤسسات الصناعية خلال الفترة قيد الدراسة، حيث انخفضت مساهمة هذا الفرع من ١٥ر٢ في المائة من مجموع المؤسسات الصناعية في عام ١٩٧٨ الى ٦ر٦ في المائة في عام ١٩٨٧، وفي الوقت الذي بلغ فيه عدد المؤسسات العاملة في فرع الصناعات الغذائية ٢٠٨ مؤسسة في عام ١٩٧٨، لم يزد هذا العدد عن ١١٦ مؤسسة صناعية في عام ١٩٨٧.

لاحظنا مما سبق التغير الهيكلي في بنيان القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٧. ويتمثل هذا التغير في زيادة عدد المؤسسات في الفروع الصناعية التي تلبي احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي والتي تلاقي منتوجاتها طلبا متزايدا من قبل الشركات الاسرائيلية مثل صناعة الخشب ومنتوجاته والمعادن والملابس والنسيج وانكماش عدد المصانع المنافسة للمنتوجات الصناعية الاسرائيلية، مثل مصانع المواد الغذائية.

(ب) عائدات الصناعات التحويلية

تثير الاحصائيات الاسرائيلية الرسمية المتعلقة بقيمة المبيعات الشكوك عند مقارنة قيمة المبيعات مع قيمة الصادرات الصناعية، اذ نجد ان قيمة المبيعات الصناعية أقل بكثير من قيمة الصادرات الصناعية. كما ان اختلاف البيانات لنفس البند والفترة الزمنية، باختلاف المراجع الاحصائية الرسمية، يشكل أيضا أحد العوامل التي تقلل من موثوقية هذه الاحصائيات.

ويبين الجدول (رقم ٣-٢٨) حصة الفروع الصناعية الرئيسية في مجموع انتاج الصناعات التحويلية في قطاع غزة بالنسبة المئوية. وشهد فرع الصناعات المعدنية والتي تتكون في معظمها من مشاغل وورش صيانة نموا ملحوظا خلال الفترة قيد الدراسة، حيث ارتفعت حصة هذا الفرع من ١٥ر٨ في المائة من مجموع انتاج الصناعات التحويلية في عام ١٩٧٥ الى ١٨ر٥ في المائة في عام ١٩٧٩، والى ٢٧ر٥ في المائة في عام ١٩٨٢. وبلغت ذروتها في عام ١٩٨٥ حين وصلت حصة هذا القطاع الى ٣٥ر٨ في المائة ثم عادت وانخفضت في عام ١٩٨٧الى ٢٠ر٦ في المائة.

أما صناعة الملابس والجلود ومشتقاتها، والتي كانت تعتبر الفرع الصناعي الرئيسي عشية الاحتلال، فقد هبطت حصتها من مجموع انتاج الصناعات التحويلية من ٤٠ر٥ في المائة عام ١٩٦٩ الى ٢٩ر٦ في المائة في عام ١٩٧٥. ثم استمرت في الانخفاض الى ٢١ر١ في المائة عام ١٩٧٩، ثم عادت وارتفعت في عام ١٩٨٢ حيث شكلت ٣٣ر٤ في المائة ثم تراجعت حصتها قليلا الى ٢٩ر٦ في المائة في عام ١٩٨٧. أما بالنسبة لصناعة الخشب ومشتقاته، فلم تشهد حصة هذه الصناعة في مجموع انتاج الصناعة التحويلية أي تغيير يذكر، باستثناء عام ١٩٧٥، حين انخفضت حصتها من ١٧ر٤ في المائة عام ١٩٦٩ الى ١٣ر٧ في المائة عام ١٩٧٥، ثم استقرت بحدود ١٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧.

أما الصناعات الغذائية، فقد شهدت تراجعا ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٥ -١٩٨٧ ، حيث هبطت حصتها من مجموع انتاج الصناعات التحويلية من ٢١ر٩ في المائة عام ١٩٧٥ الى ١٥ر٥ في المائة عام ١٩٨٧. ويفسر هذا الانخفاض باغلاق العديد من المصانع في هذا الفرع، حيث انخفض عدد المصانع من ٢٠٨ مصانع عام ١٩٧٩ الى ١١٦ مصنعا عام ١٩٨٧. ويرجع اغلاق هذه المصانع الى عدم قدرتها على منافسة المنتجات الصناعية الغذائية الاسرائيلية المتطورة تكنولوجيا والمدعومة حكوميا.

(ج) حجم المؤسسات الصناعية

تتميز الصناعة في قطاع غزة بصغر حجمها وبقلة عدد العاملين وارتفاع نسبة العمالة العائلية فيها. ويبين الجدول (٣-٣٠) توزيع المؤسسات الصناعية حسب عدد العاملين في سنوات مختارة. وتشكل الصناعات العاملة حوالي ٤٣ في المائة من مجموع المؤسسات الصناعية وتضم هذه الفئة حوالي ١٦ في المائة من مجموع القوة العاملة في قطاع الصناعة، ولم تتعد حصتها من مجموع انتاج الصناعة التحويلية عن ١١ في المائة في الفترة قيد الدراسة. ويبين الجدول(٣-٣٠) ان نسبة المؤسسات

الصناعية التي تضم أقل من عشرة عمال تزيد عن ٨٨ في المائة من مجموع المؤسسات الصناعية العاملة. واذا اخذنا بعين الاعتبار المؤسسات التي لا تستخدم عمالا بأجر ترتفع هذه النسبة لتصل الى ٩٥ في المائة.

وانخفض عدد المؤسسات التي تضم ٢٠ الى ٤٩ عاملا من ٢٢ مؤسسة عام ١٩٧٩ الى ٩ و٨ مؤسسات في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ على التوالي، كما ان عدد المؤسسات التي تضم أكثر من ٥٠ عاملا لم يتجاوز ١٠ مؤسسات في أحسن الاحوال. ويعمل معظم هذه المؤسسات في فرع المواد الغذائية وبشكل خاص في تعبئة الحمضيات. ويبين الجدول (٣-٢٩) أهم هذه المؤسسات.

واحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه مصانع المشروبات الغازية هي الطبيعة الموسمية لاستهلاك المشروبات الغازية التي تزيد من مشاكل توظيف الأيدي العاملة، وليس من قبيل الصدفة. ان كلا من هاتين الشركتين تملك مصنعا خاصا بها لتعبئة الحمضيات خلال شهر الشتاء، حيث يتم تحويل قسم كبير من العاملين فيها الى مصانع المشروبات خلال أشهر الصيف أو الخريف. اما بالنسبة لمحطات تشميع وتعبئة الحمضيات فهي تعمل ما بين خمسة الى ستة أشهر في السنة.

من الجدير بالذكر ان الاحصائيات الرسمية لا تشمل صناعة تشميع وتعبئة الحمضيات ضمن فرع الصناعات الغذائية، وذلك بسبب الطابع الموسمي لعمل هذه المحطات.

ومن المؤشرات العامة التي تبين صغر حجم المؤسسات الصناعية في قطاع غزة، هو متوسط العمالة للمؤسسة الواحدة الذي بلغ، خلال السنوات المختارة، حوالي أربعة عمال، وهو دون المعدل الذي سجلته مؤسسات الضفة الغربية.

وللتعرف بتفصيل أكثر على حجم وطبيعة المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع غزة نورد الجدول (٣-٣٠) الذي يبين توزيع المؤسسات الصناعية حسب الفروع الرئيسية وعدد العاملين عام ١٩٨٧. وتعكس البيانات الاحصائية الواردة في هذا الجدول صغر حجم المنشآت الصناعية وغلبة الطابع العائلي عليها. وبلغ متوسط العمالة ٤ عمال للمؤسسة الواحدة وتراوح هذا المعدل في الفروع الصناعية الرئيسية المختلفة بين ٣ر١٨ عمال للمؤسسة في كل من فرعي الصناعات المعدنية وصناعة الخشب ومشتقاته و٥ر٢٥ عمال للمؤسسة في فرع النسيج والملابس والجلود ومشتقاتها، كما بلغت نسبة أصحاب العمل العاملين في المؤسسات الصناعية ٣٩ في المائة من مجموع العاملين في قطاع الصناعة. كما بلغت نسبة المؤسسات التي تشغل ١٠ عمال فأقل ٥ر٩٤ في المائة من مجموع المؤسسات الصناعية (٦٩٤ ١ مؤسسة من مجموع ٧٩٣ ١)، في الوقت الذي لم تصل فيه نسبة المؤسسات الصناعية التي تضم أكثر من ٢١ عاملا الى ١ في المائة في عام ١٩٨٧.

الجدول رقم ٣-٢٧ عدد المؤسسات الصناعية في قطاع غزة موزعة حسب فروع الانتاج الرئيسية، عام ١٩٧٨ - ١٩٨٧

الفرع الرئيسي	١٩٧٨ العدد	النسبة المئوية	١٩٧٩ العدد	النسبة المئوية	١٩٨٠ العدد	النسبة المئوية	١٩٨١ العدد	النسبة المئوية	١٩٨٢ العدد	النسبة المئوية	١٩٨٣ العدد	النسبة المئوية	١٩٨٤ العدد	النسبة المئوية	١٩٨٥ العدد	النسبة المئوية	١٩٨٦ العدد	النسبة المئوية	١٩٨٧ العدد	النسبة المئوية
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والدخان	٣٠٨	١٥٫١	١٩٩	١٤٫٩	٢٠٤	١٤٫٩	٢٠١	١٤٫٤	٢٠٢	١٤٫١	١٩٨	١٤	١٠٩	٦٫٦	١٠٧	٦٫٦	٢٧١	١٤٫٤	١١٦	٦٫٥
الملابس والنسيج والجلود ومشتقاتها	٥١٤	٣٧٫٧	٤٩٠	٣٦٫٧	٥٠١	٣٦٫٥	٥٠٦	٣٦٫٢	٥٢٣	٣٦٫٨	٥٣٠	٣٧٫٣	٥٤٦	٣٣٫٣	٥٣٦	٣٢٫٩	٥٧٢	٣٠٫٣	٥٩٥	٣٣٫٣
الخشب ومنتوجاته	٢١٢	١٥٫٥	١٩٨	١٤٫٨	٢٠٦	١٥	٢٠٥	١٤٫٧	٢١٢	١٤٫٩	٢١٢	١٤٫٩	٢٤٣	٢٠٫٩	٢٤٢	٢١	٢٤٨	١٨٫٥	٢٥٨	٢٠
الصناعات المعدنية	٢٧٠	١٩٫٧	٢٤٢	١٨٫١	٢٤٦	١٧٫٩	٢٦٣	١٨٫٨	٢٦١	١٨٫٤	٢٦٣	١٨٫٥	٢٣٥	٢٠٫٤	٢٤٩	٢١٫٤	٢٧٨	٢٠٫١	٢٩٩	٢٢٫٣
صناعات متنوعة	١٦٦	١٢٫١	٢٠٥	١٥٫٤	٢١٦	١٥٫٧	٢٢٣	١٦	٢٢٣	١٥٫٧	٢١٦	١٥٫٣	٢١٨	١٨٫٨	٢٩٥	١٨٫١	٢١٤	١٦٫٧	٢٢٦	١٨٫٣
المجموع	٣٧٠	١٠٠	١ ٣٣٤	١٠٠	١ ٣٧٣	١٠٠	١ ٣٩٨	١٠٠	١ ٤٢١	١٠٠	١ ٤١٩	١٠٠	١ ٦٥١	١٠٠	١ ٦٢٨	١٠٠	١ ٨٨٣	١٠٠	١ ٧٩٤	١٠٠

المصدر:

Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1979-1988 (Jerusalem, CBS, 1979-1988).

الجدول ٣-٢٨ عائدات الصناعات التحويلية في قطاع غزة (النسب المئوية) خلال سنوات مختارة

الفرع الصناعي	١٩٦٩	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٧
المواد الغذائية والمشروبات والدخان	١٧٫٨	٢١٫٩	٢٠٫٧	١٢٫١	١٣٫٨٦	١٥٫٥
الملابس والنسيج والجلود ومشتقاتها	٤٠٫٥	٢٩٫٦	٢١٫١	٣٣٫٤	٢٠٫٤	٢٩٫٦
الخشب ومشتقاته	١٧٫٤	١٣٫٧	١٦٫٢	١١٫٥	١٢٫٨	١٣٫٧
الصناعات المعدنية	٨٫١	١٥٫٨	١٨٫١	٢٧٫٥	٣٥٫٧	٢٠٫٦
صناعات متنوعة	١٦٫١	١٩	٢٤	١٥٫٥	١٦٫٤	٢١

المصدر: (أ) Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Monthly Statistics of the Administered Territories, 1971 (Jerusalem, (CBS p. 171).

(ب) Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Administered Territories Statistics Quarterly, VOL VIII No.1, 1978, p. 47

(ج) Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel, 1983, 1986, and1988 (Jerusalem, CBS, 1983, 1986, and 1988).

الجدول رقم ٣-٢٩ أهم المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع غزة عام ١٩٨٧، حسب سنة التأسيس

اسم الشركة/المصنع	سنة التأسيس	عدد العمال	نوع الانتاج
شركة شراب	١٩٥٩	١٢٠	تعبئة الحمضيات
شركة سفن آب توفيق اليازجي	١٩٦٠	٢٠٠	مشروبات غازية
مصنع شركة الشوا	١٩٦٨	١٤٠	تعبئة الحمضيات
مصنع ابو الخير	١٩٦٩	١٨٠	تعبئة الحمضيات
محطة اليازجي	١٩٧٣	٣٠٠	تعبئة الحمضيات
شركة مرتجي للصناعة	١٩٧٥	١٠٠	مشروبات غازية
محطة غازي الشوا	١٩٧٦	١٣٥	تعبئة الحمضيات
مصنع مرتجي	١٩٧٧	١٥٠	تعبئة الحمضيات
مصنع الجمعية	١٩٧٨	١٣٠	تعبئة الحمضيات

المصدر: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، آفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل. (عمان، ١٩٨٧) ص. ص ٧٩ و ١١٠.

(د) العمالة حسب الفروع الصناعية الرئيسية

يبين الجدول (٣-٣١) العمالة في قطاع الصناعة التحويلية موزعة حسب الفروع الصناعية الرئيسية. وتظهر الأرقام الواردة في هذا الجدول الركود النسبي في عدد العمال الذي ساد طوال الفترة قيد الدراسة، حيث بلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة ٧٧٤ ٥ عاملا في عام ١٩٧٦، ثم انخفض الى ٤١٢ ٥ عاملا في عام ١٩٧٩، وارتفع قليلا ليصل الى ٢٨٨ ٦ و ٢٢٦ ٦ عاملا في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ على التوالي. وقد ارتفع عدد العاملين في قطاع الصناعة بشكل كبير عام ١٩٨٧ حيث وصل الى ٢٨٥ ٧ عاملا. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي الى زيادة العاملين في فرع صناعة الملابس والنسيج والجلود، حيث ارتفع عدد العاملين في هذا الفرع من ٥٣٧ ٢ عاملا في عام ١٩٨٧ الى ١٢٤ ٣ عاملا في عام ١٩٨٧، وذلك نتيجة لزيادة الطلب الاسرائيلي على منتوجات هذا الفرع الذي تمثل في العقود التجارية الثانوية المعقودة ما بين المصانع العربية والشركات الاسرائيلية.

ومن حيث توزيع العمالة على الفروع الرئيسية فلا يزال فرع صناعة الملابس والنسيج والجلود يمثل المرتبة الأولى على الرغم من انخفاض مساهمته بالعمالة من ٥١ر٣ في المائة في مجموع العاملين في القطاع الصناعي عام ١٩٧٦ الى ٤٢ر٣ في المائة في عام ١٩٨٧.

واحتل فرع الصناعات المعدنية الاساسية المرتبة الثانية من حيث العمالة وحافظ على ما نسبته ١٧ر٣ في المائة من مجموع العاملين في الصناعة خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٧، كما ارتفعت مساهمة فرع صناعة الخشب في العمالة الصناعية من ١٠ر٢ في المائة عام ١٩٧٦ الى ١٥ر٧ في المائة عام ١٩٨٧، في حين تراجعت مساهمة فرع الصناعات الغذائية والمشروبات والدخان من ١٠ر٣ في المائة عام ١٩٧٦ الى ٧ر١ في المائة في عام ١٩٨٧.

أما بالنسبة للأجور المدفوعة للعاملين في القطاع الصناعي، فقد بلغ متوسط الأجر حوالي ١٠ر٥ دولارات يوميا. وسُجل أدنى أجر في فرع صناعة النسيج وهو ٧ر١ دولارات في اليوم. وأعلاه للعاملين في فرع الصناعات المعدنية وهو ١٢ر٨٧ دولارا. ومن الجدير بالذكر ان هذا الاجر يكاد الا يوفر حد الكفاف للعاملين، وخاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار تكاليف المعيشة المرتفعة في المناطق المحتلة.

الجدول رقم ٣-٣٠ توزيع المؤسسات الصناعية في قطاع غزة حسب الفروع الصناعية الرئيسية وعدد العاملين عام ١٩٨٧

الفرع الصناعي الرئيسي	عدد المؤسسات	توزيع المؤسسات حسب عدد العاملين: ١	٢-٣	٤-٧	٨-١٠	١١-٢٠	٢١+	مجموع العمال	منهم مستخدمون	متوسط العمالة للمؤسسة الواحدة
المواد الغذائية والمشروبات والدخان	١١٦	٥٣	٣٦	٣٧	٤	٤	٢	٥١٨	٣٣٧	٤ر٣٦
النسيج والجلود ومشتقاتها،	٥٩٥]	١١٨	١٥١	٢٠٨	٥٤	٥٩	٦	٣ ١٢٤	٢ ١١٥	٥ر٢٥
ومنها صناعة الملابس	٤٩٣]	٩٣	١٠٦	١٨٣	٥٢	٥٧	٦	٢ ٨١٤	١ ٩٧٣	٥ر٧
الخشب ومشتقاته	٣٥٨	١٠٧	١٨٣	٥٦	٦	٣	٤	١ ١٤١	٥٩٠	٣ر١٨
الصناعات المعدنية اللافلزية	٣٨٣	٧	١٨٦	٧٣	٦	١١	-	١ ٠١٧	٥٩٠	٣ر٦
الصناعات المعدنية الاساسية	٣٩٩	١٣١	٣٠٥	٦١	٥	٣	٥	١ ٣٦٩	٦٧٤	٣ر١٨
صناعات متنوعة	٤٤	٨	١٣	١٩	١	٤	-	٣١٧	١٣٦	٤ر٩٣
المجموع	١ ٧٩٣	٤١٣	٧٦٣	٤٤٣	٧٦	٨٤	١٧	٧ ٣٨٥	٤ ٤٤١	٤ر٠٦

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1988 (Jerusalem, CBS, 1988) p.741.

الجدول رقم ٣-٣١ العمالة موزع حسب الفروع الصناعية الرئيسية في قطاع غزة، ١٩٧٦ - ١٩٨٧

الفروع الصناعية/ السنة	الصناعات الغذائية عدد العاملين	النسبة المئوية	الملابس والنسيج والجلود عدد العاملين	النسبة المئوية	الخشب ومنتوجاته عدد العاملين	النسبة المئوية	الصناعات المعدنية عدد العاملين	النسبة المئوية	صناعات متنوعة عدد العاملين	النسبة المئوية	المجموع
١٩٧٦	٥٩٤	١٠ر٣	٣ ٩٦٣	٥١ر٣	٥٨٩	١٠ر٣	٩٩٨	١٧ر٣	٦٣٠	١٠ر٩	٥ ٧٧٤
١٩٧٩	٧١١	١٣ر١	٣ ٣٤٣	٤٣ر٣	٨٥٦	١٥ر٨	٩٣٩	١٧ر٤	١ ٠٦٤	١٩ر٧	٥ ٤١٣
١٩٨٣	٦٧٥	١٠ر٧	٣ ٥٧٦	٤١	٩٣٧	١٤ر٧	١ ١٠٨	١٧ر٦	١ ٠٠٤	١٥ر٩	٦ ٣٨٨
١٩٨٥	٤٠٣	٦ر٥	٣ ٥٣٧	٤٠ر٧	١ ٠٣٨	١٦ر٧	١ ١٣٧	١٨ر٣	١ ١١١	١٧ر٨	٦ ٣٣٦
١٩٨٧	٥١٨	٧ر١	٣ ١٣٤	٤٣ر٩	١ ١٤١	١٥ر٧	١ ٣٦٩	١٧ر٤	١ ٣٣٤	١٦ر٩	٧ ٣٨٥

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1977,1980,1983,1986 and 1988 (Jerusalem, CBS, 1977, 1980, 1983, 1986 and 1988).

وعلى الرغم من زيادة العمالة العربية في القطاع الصناعي الاسرائيلي وفي بقية القطاعات الاقتصادية والتي بلغت حوالي ١٠٨ الف عامل في عام ١٩٨٧، الا انه لا يزال هناك فرق كبير جدا بين متوسط الاجور المدفوعة في المناطق المحتلة ونظيره في اسرائيل. ويبين الجدول (٣-٣٢) معدلات الاجور في القطاع الصناعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل في عام ١٩٨٧.

ونلاحظ بكل وضوح الفرق الكبير بين متوسط الأجور المدفوعة للعاملين في القطاع الصناعي في المناطق المحتلة ونظيره في اسرائيل، ويمكن تفسير هذا الفرق في الأجور بأن رأس المال للعامل الواحد في اسرائيل أكثر بكثير مما هو عليه في المناطق المحتلة، وبالتالي تستطيع المؤسسات الاسرائيلية دفع أجور أعلى لعمالها مقابل انتاجيتهم المرتفعة نسبيا في الوقت الذي بلغ فيه متوسط انتاجية العامل في القطاع الصناعي في عام ١٩٨٢ ٣١٠ ١٨ دولارات في السنة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نجد ان متوسط انتاجية العامل في القطاع الصناعي في اسرائيل قد وصل الى ٥ر٦٧ الف دولار في السنة.

الجدول رقم ٣-٣٢ متوسط الاجر السنوي للعامل في الفروع الصناعية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل عام ١٩٨٧

(بالدولار)

الفرع الصناعي	متوسط الاجر السنوي		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	اسرائيل
المواد الغذائية والمشروبات والسجاير	٢ ٤٩٩	١ ٦٢٢	٨ ٦٦٠
الملابس والنسيج	١ ٧٣٩	١ ٤٤١	٧ ٠٢٦
الجلود ومشتقاتها	١ ١٠٠	١ ٢٧٧	٨ ٩٣٣
الخشب ومشتقاته	٧٧١	١ ٣٠٤	٨ ٧٤٠
الكاوتشوك والبلاستيك	٢ ٨٩٠	-	٩ ٦٥٧
الصناعات المعدنية اللافلزية	٢ ٠٧١	١ ٤٩٨	١١ ٣٩٦
الصناعات المعدنية الاساسية	١ ١٢١	١ ٩٤٧	١٢ ٥٣٢
متوسط الاجر	١ ٧٤٢	١ ٥١٥	٩ ٥٦٣

المصدر Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel, 1988 (Jerusalem, CBS, 1988)

جيم- الاستثمار وتمويل الصناعة

(أ) الاستثمار

لعب القطاع الخاص دورا هاما كمصدر للاستثمار بشكل عام في اقتصاد المناطق المحتلة، بالرغم من العقبات المختلفة التي نشأت عن الاحتلال. ان اجمالي قيمة الاستثمارات الخاصة، كما يبين الجدول (٣-٣٣) كانت أقل بكثير من قيمة المدخرات الخاصة طوال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦، وهذا يعكس ضعف المؤسسة المالية في استقطاب هذه المدخرات واستثمارها، ووجود كثير من الشكوك والمخاطر السياسية والاقتصادية.

ويبين الجدول (٣-٣٤) توزيع الاستثمار حسب القطاعات الرئيسية، ويلاحظ، على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية غير المؤاتية التي يعيشها سكان المناطق المحتلة، ان المتوسط السنوي لحصة القطاع الخاص في مجموع تكوين رأس المال الاجمالي المحلي قد بلغ ٨٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦.

وكانت الاستثمارات الخاصة في غالبيتها العظمى تتعلق بأعمال البناء والتشييد، فقد وصل الانفاق على المباني السكنية ٥ر٨٢ في المائة من اجمالي استثمارات القطاع الخاص. وهذه نتيجة طبيعية في ظل الظروف السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة واصراره على اثبات حقه في الارض في مواجهة التهديد المستمر بالمصادرة، وعدم وجود فرص بديلة للاستثمار نتيجة للعراقيل والمعوقات التي وضعتها سلطات الاحتلال امام الاستثمار في المشروعات الانتاجية وخاصة الصناعية منها، مما جعل المستثمرين المحتملين يتحولون الى عملية المضاربة في العقارات والاعمال التجارية الاخرى.

ونلاحظ مما سبق غياب مصدرين اساسيين لتمويل الاستثمار في المناطق المحتلة وهما: القطاع الحكومي وقطاع رجال الاعمال. وبالنسبة للقطاع الحكومي فانه غير موجود عمليا في المناطق المحتلة، ولذلك فان اقتصاد تلك المناطق محروم من أهم مصادر التمويل التي تستخدم عادة لتقديم الخدمات الاساسية العامة، وخاصة فيما يتعلق ببناء البنية التحتية اللازمة لقيام المشاريع الانتاجية في مجالات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد وغير ذلك، وكذلك فان مدخرات الشركات لا تذكر بسبب عدم تطور وضع هذه الفئة من مؤسسات الاعمال في الاراضي المحتلة.

وقد انعكس هذا الوضع بشكل مباشر على حجم الاستثمار في القطاع الصناعي. لقد وجد في الدراسة التي أعدت من قبل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا[١] والتابعة للامم المتحدة ان ١ر٧٩ في

---

(١) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا)، الاتجاهات الصناعية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة (بيروت، ١٩٨١) (ECWA/UNIDO/WP.1) ص. ٣٤.

الجدول رقم ٣-٣٣ اجمالي الدخل الخاص والمدخرات والاستهلاك الخاص وتكوين رأس المال المحلي، ١٩٨١ - ١٩٨٦
(بملايين الشيكلات وبأسعار عام ١٩٨٦)

السنة	اجمالي الدخل الخاص بالانتاج	اجمالي الاستهلاك المحلي الخاص	المدخرات الخاصة	الناتج المحلي الاجمالي	تكوين رأس المال المحلي الاجمالي	تكوين رأس المال المحلي الاجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨١	١ ٨٠٠	١ ٢٥٣	٥٤٧	١ ٣٢٦	٣٤١	٢٥٫٧١
١٩٨٢	٢ ٠٢٥	١ ٢٩٢	٧٣٣	١ ٤٩٠	٣٧٠	٢٤٫٨٣
١٩٨٣	١ ٩٤٣	١ ٣٠٢	٦٤٠	١ ٤٣٦	٣٦٧	٢٥٫٥٧
١٩٨٤	١ ٩٥٠	١ ٣٦١	٥٨٩	١ ٥٢٦	٣٥٨	٢٣٫٤٦
١٩٨٥	١ ٨٧٣	١ ٣٤٢	٥٣١	١ ٥٠١	٣٩١	٢٦٫٠٤
١٩٨٦	٢ ٢٥٩	١ ٥٩٥	٦٦٤	١ ٨٢٦	٤٦٣	٢٥٫٣٥

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, 1988,.(Jerusalem, CBS, 1988), tables XXVII/7, XXVII/8, and XXII/9, pp. 709-712.

الجدول رقم ٣-٣٤ تكوين رأس المال المحلي الاجمالي حسب القطاعات الرئيسية وفروع الاصول
(بملايين الشيكلات وباسعار عام ١٩٨٦)

السنة	القطاع الخاص				القطاع العام السلطات الحكومية والمحلية	الاجمالي
	الالات والنقل والمعدات الاخرى	اعمال البناء والتشييد	مجموع تكوين رأس المال القطاع الخاص	الاستثمار القطاع الخاص النسب المئوية من الاجمالي		
١٩٨١	٤٧	٢٦٦	٣١١	٩٠ر٤	٣٣	٣٤١
١٩٨٢	٥٣	٢٧٤	٣٢٦	٨٨ر١	٤٥	٣٧١
١٩٨٣	٦١	٢٥١	٣١١	٨٤ر٧	٥٤	٣٦٧
١٩٨٤	٥٢	٢٤٢	٢٩٣	٨١ر٨	٦٢	٣٥٨
١٩٨٥	٥٨	٢٧٨	٣٣٥	٨٥ر٧	٥٦	٣٩١
١٩٨٦	٧٧	٢١٨	٢٩٥	٨٥ر٣١	٦٨	٤٦٣

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel 1988 (Jerusalem, CBS, 1988) table XXVII/9, p. 712.

المائة من مجموع المؤسسات العاملة في الضفة الغربية و٧ر٨٢ في المائة من مجموع المؤسسات العاملة في قطاع غزة قد تأسست برأس مال أقل من ٠٠٠ ١٠ دينار أردني، وان حوالي١٣ في المائة من المؤسسات العاملة في الضفة الغربية و٦ر٩ في المائة من المؤسسات العاملة في قطاع غزة قد تأسست برأس مال يتراوح بين ٠٠٠ ١٠ و٠٠٠ ٥٠ دينار أردني فقط و ٨ في المائة و٧ر٧ في المائة من المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، قد باشرت العمل برأسمال تجاوز ٠٠٠ ٥٠ دينار أردني. ويبين الجدول (٣-٣٥) صغر حجم الاستثمارات الأولية وتوزيع المنشآت حسب الموقع، وحجم الاستثمار الأولي لكل مستوى من مستويات الاستخدام.

وفي دراسة أخرى اعدتها مؤسسة أسير في الضفة الغربية في عام ١٩٨٦، تبين ان ٢ر٧ في المائة من مجموع ٧١٦ مؤسسة صناعية في المناطقة المحتلة بدأت العمل برأسمال تأسيس بلغ أقل من ٠٠٠ ٢٠ دينار أردني، وان ٤ في المائة من هذه المؤسسات باشرت أعمالها برأسمال تأسيسي تجاوز ٠٠٠ ٥٠ دينار أردني. أما المؤسسات الباقية، التي شكلت ٨ر٨ في المائة من مجموع المؤسسات، فقد تروح رأسمالها التأسيسي بين ٠٠٠ ٢١ و ٠٠٠ ٥٠ دينار أردني[(١)].

(ب) التمويل

يقترن التطور الصناعي بالحاجة المتزايدة الى رؤوس الاموال، سواء لتمويل الالات والابنية أو لشراء المواد الخام أو لتوفير رأس المال العامل. وتقوم المؤسسات الصناعية في العادة بتغطية جزء من متطلباتها التمويلية من خلال رأس المال المدفوع أو مصادر التمويل الذاتي في حين تحصل على الجزء الأكبر من هذه المتطلبات من مصادر التمويل المتخصصة سواء كانت حكومية أم أهلية، وهنا تكمن احدى أهم المشكلات التي تعيق التنمية الصناعية في المناطق المحتلة.

لقد أدى الاحتلال الاسرائيلي الى اغلاق جميع المؤسسات المصرفية التي كانت تعمل في المناطق المحتلة قبل الاحتلال، وبالمقابل قامت سلطات الاحتلال بفتح فروع للبنوك الاسرائيلية في جميع المدن. واقتصر تعامل المواطنين العرب مع هذه البنوك على الجزء الاولي من الخدمات المصرفية، والتي لا تتعدى في كثير من الأحيان تغطية المعاملات التجارية اليومية. وقد أدى غياب مؤسسات التمويل المتخصصة الى نقص كبير في رؤوس الاموال اللازمة لتمويل القطاع الصناعي في المناطق المحتلة، وقد زاد الوضع التمويلي سوءا في أعقاب القيود الصارمة التي فرضتها سلطات الاحتلال على ادخال الاموال للمناطق المحتلة، والتي لايسمح بموجبها للشخص بإدخال أكثر من ٠٠٠ ٥ دولار، ثم انخفض هذا المبلغ الى ٠٠٠ ١ دولار في بداية عام ١٩٨٨ والى ٥٠٠ دولار في الشهر لكل مواطن خلال اعداد هذه الدراسة. وانعكس ذلك كله في حجم المنشآت الصناعية العاملة وقلة رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي، كما رأينا سابقا. وتم الاعتماد بشكل رئيسي في تحويل الفعاليات الاقتصادية على التمويل الذاتي الخاص أو على الشراكة.

---

(١) مؤسسة أسير، التمويل في الاراضي المحتلة، مشكلة تمويل الفعاليات الصناعية في الضفة الغربية، (١٩٨٦)، ص. ٤٠.

الجدول رقم ٣-٣٥ النسبة المئوية لتوزيع المنشآت في الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب مستوى الاستخدام والاستثمار الاولي

مستوى الاستخدام				
لغاية ٤ عمال	٥ - ٩ عمال	١٠ - ١٩ عاملا	٢٠ - ٤٩ عاملا	٥٠ عاملا فاكثر

مستوى الاستثمار (بآلاف الدنانير الاردنية)

	لغاية															
	واحد	١-٤	٥-٩	١٠+	٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠+	١٠ ١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠+
الضفة الغربية والقدس الشرقية	٢٤ر٧	١٢ر٦	٤ر٩	٠ر٦	١٤ر٣	٥ر٥	٢ر٢	-	٨ر٨	٤ر٤	٢ر٢	١ر٦	٠ر٦	٢ر٢	٢ر٧	٢ر٢	٣ر٩	١ر١	-	٣ر٩
قطاع غزة	١٥ر٠	٢٤ر٧	٤ر٣	١ر١	٢١ر٥	٧ر٥	-	١ر٢	٥ر٤	٢ر١	١ر٠	٢ر٢	٢ر٢	-	-	١ر٠	٢ر١	-	-	٧ر٥

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: الاتجاهات الصناعية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، (بيروت، ١٩٨١)، ص. ٣٥.

لقد بينت الدراسة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بان ٩٧ في المائة من جميع المنشآت الواردة في العينة والمكونة من ٢٩٤ مصنعا حصلت على تمويلها من موارد خاصة أو عن طريق الشراكة، كما هو مبين في الجدول (رقم ٣-٣٦).

الجدول رقم ٣-٣٦ توزيع المنشآت المشمولة بالعينة تبعا لمصدر رأس المال الاستثماري

الضفة الغربية (النسبة المئوية)			قطاع غزة (النسبة المئوية)		
خاص	مشاركة	مصارف موارد أخرى	خاص	مشاركة	مصارف موارد أخرى
٧٦	٢٢	٣ ٩	٧٦ر٥	٢٠ر٥	٣ -

المصدر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، الاتجاهات الصناعية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة (بيروت،١٩٨١) ص. ٣٧.

وفيما يتعلق بمصادر التمويل المتاحة في المناطق المحتلة فيمكن بشكل عام تضيقها الى مجموعتين رئيستين وهما:

- مصادر التمويل المحلية؛
- ومصادر التمويل الخارجية.

(أ) مصادر التمويل المحلية

وتشمل هذه المصادر التالية:

'١' تحويلات العاملين الفلسطينيين في اسرائيل

بلغ عدد العاملين الفلسطينيين الذين يعملون في اسرائيل ٠٠٠ ١٠٨ عام ١٩٨٧، واذا ما افترضنا بان معدل أجر العامل اليومي هو أربعة دنانير، وان متوسط أيام العمل في السنة هو ٢٦٥ يوما، فان مجموع دخلهم السنوي يعادل ١١٤ر٥ مليون دينار سنويا. واذا تم خصم الاقتطاعات المختلفة من دخولهم والتي تبلغ حوالي ١٥ في المائة يكون صافي التمويلات من دخولهم حوالي ٣ر٩٧ مليون دينار أردني سنويا.

٢) التحويلات النقدية المترتبة على حركة الزيارات من والى الاراضي المحتلة

وتقدر هذه التحويلات بحوالي ٦٠ مليون دينار أردني سنويا، وذلك على افتراض ان الفرد من السكان يحول ما قيمته ١٠٠ دينار سنويا في المتوسط وان الزائر يحول ما قيمته ٢٥٠ دينار سنويا في المتوسط(١).

٣) تحويلات العاملين الفلسطينيين في الخارج الى الاراضي المحتلة

تم تقدير تحويلات الفلسطينيين العاملين في الخارج الى الاراضي المحتلة بحوالي ٤٠٠ مليون دينار سنويا. واجمالي هذه التحويلات النقدية قد لا يشكل مصدرا لأية تنمية صناعية أو استثمارصناعي، لكنه يؤثر على استهلاك المنتجات الصناعية في المناطق المحتلة.

(ب) مصادر التمويل الخارجية

وهي تتمثل في المساعدات الخارجية الواردة للاراضي المحتلة والتي يمكن تقسيمها الى ما يلي(٢):

١) مساعدات أجنبية الى المناطق المحتلة وهي تشمل:

- مساعدات تقدمها المؤسسات التابعة لمنظمة الامم المتحدة؛
- مساعدات تقدمها المؤسسات الامريكية؛
- مساعدات تقدمها السوق الاوروبية المشتركة.

٢) مساعدات عربية كدول الخليج التي تقدم المعونات عبر قرارات مؤتمرات القمة العربية في تقديمها مساعدات مباشرة الى المؤسسات الاسلامية؛

٣) جهات اسرائيلية متمثلة بمصاريف الحكم العسكري؛

---

(١) جابر بدر وعيسى ابراهيم:الاحوال المالية والمصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتليين: تقرير الجمعية الملكية الى اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، (عمان، ١٩٨٥).

(٢) مؤسسة أسير، المصدر السابق.

'٤' التمويلات المالية من اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة

لقد تم تأسيس مكتب اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة في أعقاب مؤتمر القمة العربي التاسع الذي انعقد في بغداد في تشرين الثاني/اكتوبر ١٩٧٨، وتم في هذا المؤتمر تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار سنويا لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وقامت اللجنة المشتركة بانفاق ما قيمته ٥ر١٣٧ مليون دينار أردني خلال السنوات ١٩٧٩-١٩٨٥، وكان نصيب القطاع الصناعي في المناطق المحتلة ٥ر٤ في المائة فقط من اجمالي المبلغ المذكور.

وجدير بالذكر، بان هذه المصادر المختلفة لم تساهم بشكل ملموس في تنمية القطاع الصناعي ولم تغير من هيكل البنيان الصناعي القائم منذ عام ١٩٦٧.

دال- تجارة المنتجات الصناعية

عند الحديث عن تجارة المنتجات الصناعية بين المناطق المحتلة من جهة واسرائيل من جهة اخرى، لابد من التأكيد منذ البداية بان الاحصائيات الرسمية المتعلقة بهذا الموضوع تعاني من نقصين اساسيين هما:

- ان الارقام الواردة في الاحصائيات الرسمية هي أقل بكثير من الارقام الحقيقية. وذلك لاستحالة رصد جميع أوجه التبادل التجاري بين المنطقتين: اسرائيل والمناطق المحتلة، في الوقت الذي تعتبر ان فيه فعليا، وبعد ٢٠ عاما من الاحتلال، سوقا اقتصادية واحدة، وضمن ظروف يجتاز فيها الخط الاخضر صباح ومساء كل يوم قرابة ١٠٠ ٠٠٠ عامل، بالاضافة الى عشرات الالاف من العمال من كلا الجانبين الذين يجتازون هذا الخط لأغراض مختلفة.

- تعتمد الاحصائيات الرسمية في هذا المجال على طريقة العينة في تقدير قيمة البضائع المتبادلة بين المناطق المحتلة واسرائيل من خلال نقاط العبور الرئيسية، وهي لا تشمل العمليات التجارية التي تتم بواسطة الافراد في كلا السوقين، اذا لم تضبط عند نقاط العبور المعتمدة.

١- نقاط العبور الرئيسية

وفيما يلي نقاط العبور الرئيسية التي يتم فيها رصد حركة البضائع المتبادلة بين الضفة الغربية من جهة واسرائيل من جهة اخرى فهي:

(أ) منطقة الشمال، وتشمل المداخل الرئيسية التالية:

'١' نتانيا - طولكرم: لضبط حركة البضائع المتبادلة بين منطقة طولكرم والداخل؛
'٢' مجدو - جنين - العفولة: رصد البضائع المتبادلة عن طريق جنين اسرائيل وبالعكس؛

'٣' جلجوليا: رصد البضائع المتبادلة عن طريق قلقيلية واسرائيل؛
'٤' ارتاح-طولكرم - اسرائيل.

(ب) منطقة الجنوب، وتشمل المداخل الرئيسية التالية:

'١' الظاهرية - منطقة بئر السبع؛
'٢' الخليل - ترقوميا - بيت جبريل؛
'٣' صوريف - بيت شيمش؛
'٤' راحيل - بيت لحم - القدس؛
'٥'الرام - رام الله - القدس؛
'٦' اللطرون: ضبط حركة البضائع المتبادلة بين الضفة الغربية وتل أبيب واللد.
'٧' رنتيس: رصد حركة العمال بين الضفة الغربية واسرائيل.

والجدير بالذكر انه لا توجد نقاط عبور دائمة في المناطق المذكورة أعلاه. وفي مناطق العبور التي تعتبر حيوية، مثل نقطة الظاهرية، الرام وراحيل ونتانيا ومجدو، يقوم موظفو مكتب الاحصاء برصد حركة البضائع المتبادلة بين المنطقتين باستخدام ما يسمى بكشف البضاعة ثلاث الى أربع مرات في الشهر الواحد على نوبتين: واحدة صباحية، وتمتد من الساعة الرابعة صباحا وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا، وأخرى مسائية تبدأ من الساعة الثانية عشرة ظهرا وحتى الثامنة مساء. أما بالنسبة لنقاط العبور الأخرى فيتم العمل فيها يوما واحدا أو يومين في الشهر.

ان التقدير الرسمي لقيمة البضائع المتبادلة مبني على أساس العينات التي يتم رصدها من خلال نقاط العبور المذكورة أعلاه. ومن الجدير بالذكر بان قيمة العمليات التجارية الفردية التي لا تشملها الاحصائيات الرسمية، قد توازي مجموعها الصفقات التجارية الكبيرة الخاضعة، من حيث المبدأ لامكانية الرصد الاحصائي، بالاضافة الى وجود تجارة واسعة في الاتجاهين تتم في الخفاء تجنبا لدفع ضريبة القيمة المضافة، أو لاعتبارات اخرى. كل ذلك يؤدي بالضرورة الى النقص الثاني الذي يعاني منه البيانات الاحصائية في هذا المجال وهو مصداقيتها الضعيفة ونسبة الخطأ الاحصائي المحتمل فيها، والذي قد يصل الى نسبة عالية جدا أحيانا.

وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، فاننا مضطرون، من أجل تقدير حجم التبادل التجاري الصناعي بين المنطقتين وتطوره خلال الفترة قيد الدراسة، للاعتماد على البيانات الاحصائية الرسمية المتوفرة، مع علمنا المسبق بان هذه البيانات عبارة عن مؤشرات أكثر منها احصائيات دقيقة.

ومن أبرز الظواهر في اقتصاديات المناطق المحتلة خلال الفترة المعينة، اتساع الفجوة بين القدرة الانتاجية للاقتصاد وحجم السوق (الاستهلاك)، الذي نما بمعدلات مرتفعة نسبيا وبشكل أكبر بكثير من القدرة الانتاجية. وأدى ذلك الى اعتماد المناطق المحتلة بشكل رئيسي على الواردات، وخاصة من اسرائيل، لسد هذه الفجوة.

وقبل البدء بتحليل هيكل واتجاه وتطور التبادل التجاري بين المنطقتين، تجدر الاشارة الى ان التجارة القائمة بينهما مبنية على أسس غير متكافئة ومسخرة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي. لقد اتخذت سلطات الاحتلال الاسرائيلية العديد من التدابير والاجراءات التجارية التي أثرت سلبيا على الوضع التجاري للمناطق المحتلة، ففي الوقت الذي تسمح فيه سلطات الاحتلال بالتدفق الحر للسلع الاسرائيلية الصناعية والزراعية الى المناطق المحتلة - دون ان تأخذ بعين الاعتبار أثر ذلك على المنتجين الفلسطينيين - فانها تضع العديد من الاجراءات والقيود للحد من الصادرات الصناعية والزراعية الفلسطينية الى اسرائيل وتخضعها لرقابة شديدة وذلك لضمان مصالح المنتجين الاسرائيليين. وتتم صادرات المناطق المحتلة الى اسرائيل بصورة انتقائية من قبل اسرائيل لضمان تدفق السلع والخدمات النافعة للاقتصاد الاسرائيلي والمكملة لمنتجات الشركات الاسرائيلية.

ويبين الجدول (٣-٣٧) و (٣-٣٨) ان اتجاه التجارة وتركيبها في الضفة الغربية وقطاع غزة مركزان تركيزا شديدا، اذ ذهب خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٧ نحو ٦٢ في المائة من اجمالي صادرات الضفة الغربية و٧٦ر٢ في المائة من اجمالي صادرات قطاع غزة الى اسرائيل، في حين ذهب ٣٧ر١ في المائة من اجمالي صادرات الضفة الغربية و١٨ر٣ في المائة من اجمالي صادرات قطاع غزة الى الاردن أو عن طريقه، والنسبة الباقية ذهبت الى بقية دول العالم.

٢- الاستيراد والمنافسة الاسرائيلية

ارتفعت واردات الضفة الغربية من اسرائيل من ٢٠٤ مليون دولار في عام ١٩٧٥ الى ٣٨١ر٨ مليون دولار عام ١٩٨١ والى ٦٥٠ر٦ مليون دولار عام ١٩٨٧، مما أدى الى زيادة أهميتها بالنسبة لمجموع واردات الضفة الغربية من ٨٨ر٧ في المائة عام ١٩٧٥ الى ٩١ر٨ عام ١٩٨٧.

وبلغت نسبة واردات الضفة الغربية الصناعية من اجمالي الواردات من اسرائيل ٨٦ر٨ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧. وشملت هذه الواردات مختلف أنواع السلع الصناعية من مواد أولية ومنتجات شبه مصنعة وتجهيزات وآلات لازمة للمصانع القائمة في الضفة الغربية وسلع صناعية معدة للاستهلاك النهائي، الامر الذي يظهر بوضوح مدى ارتباط واعتماد اقتصاد الضفة الغربية على الاقتصاد الاسرائيلي.

اما على صعيد الواردات من الاردن، فان قيمة واردات الضفة الغربية من السلع الصناعية من الأردن متواضعة ولم تتجاوز في أفضل الاحوال ١٠ر٨ مليون دولار في السنة. وتقتصر هذه الواردات على عدد قليل من السلع الصناعية منها: زيت نخيل البلح الذي تستورده شركة الزيوت النباتية في نابلس لصناعة السمن النباتي ومواد البوليثين التي تستوردها شركة البلاستيك الأردنية من بيت ساحور، وخيوط القطن التي تستوردها بعض مصانع النسيج.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الاستيراد عبر الجسور الأردنية يقتصر على الضفة الغربية، أما قطاع غزة، فيعتمد كليا على الاستيراد من اسرائيل أو من الخارج عبر الموانىء الاسرائيلية.

الجدول رقم ٣-٣٧ تطور تجارة المنتجات الصناعية في الضفة الغربية، ١٩٧٥-١٩٨٧ (بملايين الدولارات بقيمتها الجارية وكنسبة مئوية)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
اجمالي صادرات الضفة الغربية	١٠٩	١٢٣	١١٨	١٤١	١٤٨	١٨٩	٢٠٥	٢٠١	٢٠١	١٨٥	١٦٦	٢٣٩	٢٥٢
منها صادرات صناعية	٨٤ر٥	٩٤ر٧	٨٠ر٢	٩٧ر٢	١٠٨	١٢٨	١٥٨	١٥٢	١٥٣	١٣٥	١١٩	١٩٨	٢١٢ (١)
نسبة الصادرات الصناعية الاجمالي	٧٧ر٥	٧٧	٦٨	٦٩	٧٣	٧٣	٧٧	٧٦	٧٦	٧٣	٨٢	٨٣	٨٤
الصادرات الى اسرائيل	٦٩ر٩	٧٧ر١	٧٣ر٩	٧٧ر٩	٩٠ر٢	١١١ر٣	١٢٩ر٦	١٠٨ر١	١٣٤	٩٩ر٩	٩٦ر١	١٥٥ر٩	١٨٧ر٢
كنسبة مئوية من الاجمالي	٦٤	٦٢ر٧	٦٢	٥٤	٦١	٦٠	٦٢ر٥	٥٣ر٨	٦٦ر٧	٥٤	٥٧ر٩	٦٥ر٢	٧٤ر٣
الصادرات الصناعية الى اسرائيل	٥٩ر٤	٦٣ر٧	٥٧ر٨	٦٠ر٨	٧٠ر٨	٨٤ر١	١٠٧ر٣	٩١ر١	١١١ر١	٨٤ر٤	٨١ر٢	١٣٩ر٣	١٧٠
كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات في اسرائيل	٨٥ر٠	٨٢ر٦	٧٨ر٥	٧٨ر٠	٧٨ر٥	٧٥ر٦	٨٢ر٧	٨٤ر٣	٨٢ر٩	٨٤ر٥	٨٤ر٥	٤٩ر٤	٩٠ر٨
الصادرات الى الاردن	٣٤ر٧	٤٢ر٦	٤٣ر٨	٦١ر٦	٥٧ر٩	٧٦	٧٤ر٢	٩٠ر٥	٦٥ر٩	٨٣ر٥	٦٩ر٣	٨١ر٨	٦٣ر٤
كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات	٣١ر٨	٣٤ر٦	٣٧ر١	٤٣ر٧	٣٩ر١	٤٠ر٣	٣٦ر٢	٤٥ر٠	٣٢ر٨	٤٥ر١	٤١ر٦	٣٤ر٢	٣٥ر٢
الصادرات الصناعية الى الاردن	٢٣ر٦	٣٠ر٤	٢٢ر٦	٣٦ر٤	٣٦ر٤	٥٣ر٨	٥٠ر٥	٦٠ر٢	٤٣ر٥	٥٠	٣٦ر٨	٥٨	٤١ر٤
كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات الى الاردن	٦٨	٧١ر٤	٥١ر٦	٥٩ر١	٦٢ر٩	٧٠ر٨	٦٨ر١	٦٦ر٥	٦٦	٥٩ر٩	٥٣ر١	٧٠ر٩	٦٥ر٣
واردات اسرائيل غير العسكرية	٤ ٣٩٥	٤ ٣٨٤	٤ ٩٦١	٦ ٠٠١	٧ ٦٨٠	٨ ٢١٩	٨ ٢٤٩	٨ ٣٢٩	٨ ٨٨٤	٨ ٥٢٩	٨ ٥٠٠	٩ ٩١٩	١٢ ٢٢٠
اجمالي واردات الضفة الغربية	٢٣٠ر١	٢٤٧ر٨	٢٦٦ر٥	٢٥٠ر٩	٢٤٨ر١	٤٠٣ر٧	٤٢٧ر٧	٤١٨ر٥	٤٥٢ر٧	٤٠٦ر٨	٣٨٦ر٥	٥١٢	٧٠٩
منها واردات صناعية	١٨٩ر٨	٢٠٢	٢١٧ر٢	٢١٢ر٨	٢٩٨ر٣	٣٤١ر١	٣٦٨ر٣	٣٦٨ر٣	٣٩٥ر٧	٣٣٩ر٦	٣٢٥ر٦	٤٣٥	٦٢٤ر٦
كنسبة مئوية من اجمالي الواردات	٨٢ر٥	٨١ر٥	٨١ر٥	٨٤ر٨	٨٥ر٧	٨٤ر٥	٨٦ر١	٨٨	٨٧ر٤	٨٣ر٥	٨٤ر٢	٨٥	٨٨ر١
الواردات من اسرائيل	٢٠٤	٢٢٢ر١	٢٣٩ر٦	٢١٧ر١	٢٩٧ر٦	٣٥٠ر٥	٣٨١ر٨	٣٦٦ر٤	٤٠٦ر٩	٣٦٣ر١	٣٣٩ر٥	٤٥١	٦٥٠ر٦
كنسبة مئوية من اجمالي واردات الضفة الغربية	٨٨ر٧	٨٩ر٦	٨٩ر٩	٨٦ر٥	٨٥ر٥	٨٦ر٨	٨٩ر٣	٨٧ر٦	٨٩ر٩	٨٩ر٣	٨٧ر٨	٨٨ر١	٩١ر٨
منها واردات صناعية	١٧١ر٥	١٨٥ر٥	١٩٧ر٤	١٨٠ر٦	٢٥٢ر٤	٣٣٧ر٥	٣٢٤ر٩	٣٢٢ر١	٣٨٤ر٨	٣٠٠ر٤	٢٨٥ر٤	٣٨١ر٣	٥٧١ر٩
كنسبة مئوية من اجمالي الواردات من اسرائيل	٨٤ر١	٨٣ر٤	٨٣ر٤	٨٣ر٢	٨٤ر٨	٩٦ر٣	٨٥ر١	٨٧ر٩	٩٤ر٦	٨٢ر٧	٨٤ر١	٨٤ر٥	٨٧ر٩
الواردات من الاردن	٥ر٠	٣ر٧	٤ر٧	٥ر٠	٥ر٥	٥ر٥	٧ر٣	٨ر٩	٦ر٨	٨ر٢	٨ر٧	١٠ر٩	٩ر٤
كنسبة مئوية من اجمالي واردات الضفة الغربية	٢ر٣	١ر٥	١ر٢	٢ر٠	١ر٤	١ر٤	١ر٧	٢ر١	١ر٥	٢ر٠	٢ر٣	٢ر١	١ر٣
منها واردات صناعية	٤ر٨	٣ر٥	٤ر٤	٤ر٧	٤ر٦	٥ر٠	٧ر١	٨ر٥	٦ر٥	٨ر١	٨ر٤	١٠ر٧	٩ر٤
كنسبة مئوية من اجمالي الواردات من الاردن	٩٥ر٥	٩٤ر٩	٩٣ر٦	٩٤ر٠	٨٣ر٦	٩٠ر٩	٩٧ر٣	٩٥ر٥	٩٥ر٦	٩٨ر٨	٩٦ر٦	٩٨ر٣	١٠٠
اجمالي الصادرات الاسرائيلية	٣١١ر٩	٣ ٨٠٦ر٤	٣ ٥٤٥ر١	٤ ٣٢٥ر١	٥ ٠٣٩ر٣	٥ ٨٣٠ر٥	٦ ٣٣٤ر٥	٦ ٩٠٣ر٧	٥ ٨٣٠ر٥	٦ ٤٣٧ر٣	٦ ٨٥٨ر٦	٧ ٩٥٢	٩ ٤٠٣ر٣
واردات الضفة الغربية من اسرائيل													
كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات الاسرائيلية	٨ر٨	٧ر٩	٧ر٠	٥ر١	٥ر٩	٦ر٧	٦ر٠	٦ر٣	٧ر٠	٥ر٦	٥ر٠	٥ر٨	٦ر١
العجز في الميزان التجاري	٢٢٠ر١	١٢٤ر٨	١٤٨ر٥	١٠٩ر٩	٢٠٠ر١	٢١٤ر٧	٢٢٢ر٧	٢١٧ر٥	٢٥١ر٧	٢٢١ر٨	٢٢٠ر٥	٢٧٣	٤٥٧

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel (Jerusalem, CBS), Various issues.

(١) قيمة الصادرات الصناعية من اسرائيل للربع الاخير من عام ١٩٨٧ غير معروف. أخذ متوسط قيمة الصادرات خلال أول ثلاثة أرباع سنة ١٩٨٧ لتمديد قيمة الربع الاخير.

ويبين الجدول (٣-٣٨) ان قيمة واردات قطاع غزة الصناعية من اسرائيل قد ارتفعت من ١٤٣ر٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى ٢٤٩ مليون دولار عام ١٩٨١، ثم الى ٣٧٦ر٦ مليون دولار عام ١٩٨٧، مما أدى الى ارتفاع نسبة هذه الواردات من اجمالي واردات القطاع من الموارد الصناعية من ٩٥ر٥ في المائة في عام ١٩٧٥ الى ١٠٠ في المائة تقريبا في عام ١٩٨٧.

ولا يختلف هيكل وتركيبة هذه الواردات عن مثيلتها في الضفة الغربية، فهي تشمل المواد الأولية والمنتوجات شبه المصنعة والتجهيزات والالات اللازمة للمصانع والسلع الصناعية المعدة للاستهلاك النهائي.

اما فيما يتعلق بالسلع الاسرائيلية المنافسة لمنتوجات المناطق المحتلة، فهي تتركز بشكل رئيسي في صناعة المواد الغذائية والمشروبات والدخان وبعض الصناعات الكيماوية. ويمكن ان تنعكس درجة المنافسة من خلال مقارنة قيمة المبيعات الشهرية لبعض المصانع العاملة في الضفة الغربية قبل بدء انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة في عام ١٩٨٧، ومابعدها على اعتبار ان الانتفاضة شكلت حماية وطنية للمنتوجات الصناعية المحلية نتجت عن مقاطعة سكان الاراضي المحتلة للسلع الاسرائيلية الموجود بديل لها في تلك الاراضي.

ولمعرفة أثر المنافسة الاسرائيلية على المنتجات الصناعية الفلسطينية، أخذت عينة من المصانع العاملة في فرع الصناعات الغذائية، وتم التعرف على قيمة المبيعات وعدد العمال في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ومقارنة ذلك بقيمة المبيعات وعدد العمال في نفس الشهر من عام ١٩٨٨. وترد النتيجة في الجدول (٣-٣٩). ويبين الجدول بوضوح أثر المنافسة الاسرائيلية للمنتوجات الصناعية المحلية، وكما هو مبين اعلاه. هناك بعض المصانع التي تضاعفت مبيعاتها خلال فترة المقارنة وعدد كبير من المصانع التي زادت مبيعاتها بنسبة كبيرة بسبب المقاطعة الفلسطينية للمنتوجات الاسرائيلية خلال فترة الانتفاضة.

٣- الصادرات الصناعية للمناطق المحتلة

يبين الجدولان (٣-٣٧ و ٣-٣٨) ان قيمة الصادرات الصناعية في اجمالي صادرات المناطق المحتلة أخذت في الازدياد، وبلغت أعلى قيمة لها عام ١٩٨٧حين سجلت ما قيمته ٢١٢ مليون دولار في الضفة الغربية و ١٧٨ر١ مليون دولار في قطاع غزة. وشكلت قيمة الصادرات الصناعية في ذلك العام ما نسبته ٨٤ في المائة من اجمالي صادرات الضفة الغربية و ٨١ر٢ في المائة من اجمالي صادرات قطاع غزة.

ازدادت قيمة الصادرات الصناعية من الضفة الغربية الى اسرائيل من ٥٩ر١ مليون دولار في عام ١٩٧٥ الى ٨٤ر١ مليون دولار في عام ١٩٨٠. ووصلت الصادرات ذروتها في عام ١٩٨٧ حين سجلت ما قيمته ١٧٠ مليون دولار، مما أدى الى ارتفاع اهميتها بالنسبة لصادرات الضفة الغربية الصناعية من ٨٥ في المائة عام ١٩٧٥ الى ٩٠ر٨ في المائة عام ١٩٨٧.

الجدول رقم ٣-٣٨ تجارة المنتجات الصناعية في قطاع غزة ١٩٧٥-١٩٨٧ (بملايين الدولارات بقيمتها الجارية وكنسبة مئوية

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
اجمالي صادرات قطاع غزة	٨٣ر٩	١٠٤ر١	١٣٦ر٩	١٣٣ر٣	١٣٣ر٥	١٥٤ر٣	١٩٧ر٨	١٩٠ر٠	١٨٠ر٦	١١٤ر٥	١٠٦ر٠	١٣٩ر٧	١٧٨ر٣
منها صادرات صناعية	٤٧ر٦	٥٧ر٧	٦٤ر٥	٦٣ر٧	٦٤ر٦	٩٤ر١	١٤٠ر٠	١٣٧ر٦	١٣٣ر٧	٨٧ر٤	٧٥ر١	١٠٤ر٩	٤٤ر٧
نسبة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات	٥٦ر٨	٥٤ر٩	٤٧ر١	٥٣ر١	٥٢ر٣	٦١	٧٠ر٨	٧٣ر٤	٧٣ر٥	٧٦ر٣	٧٠ر٨	٧٥ر١	٨١ر٣
اجمالي الصادرات الى اسرائيل	٥٣ر٤	٦٦ر١	٨٠ر٥	٧٩ر٩	٨٠ر٠	١١٣ر١	١٥٩ر١	١٤٩ر٤	١١٥ر١	٩٥ر٨	٨٥ر٣	١١٨ر٧	١٦٤ر٣
منها صادرات صناعية	٤٥ر٨	٥٦ر٤	٦٣ر٠	٦٣ر٧	٦٣ر١	٩٠ر١	١٣٦ر٠	١٣٣ر٧	١٣١ر٨	٨٧ر٤	٧٥ر١	١٠٤ر٩	١٤٤ر٧
كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات لاسرائيل	٨٥ر٨	٨٥ر٣	٧٨ر٣	٧٨ر٥	٧٧ر٦	٧٩ر٧	٨٥ر٥	٨٨ر٨	٨٧ر٣	٩١ر٣	٨٨ر١	٨٨ر٤	٨٨ر١
اجمالي الصادرات الى الاردن	١٧	٢٥ر١	٤٤ر٤	٣٣ر٧	٣٤ر٣	٣١ر٣	٣١ر٣	٣٤ر٥	٣٣ر٥	١٤ر٩	١٦ر١	١٨ر٨	١١ر٨
منها صادرات صناعية	-	-	٠٥ر	٥٣ر	-	٤٥ر	١٤ر	٠٣ر	١٤ر	-	-	-	-
اجمالي الواردات الاسرائيلية	٣٩٥ر٩	٤ ٦٨٣ر٦	٤ ٩٦١ر٠	٦ ٠٠١ر٣	٧ ٦٨٠ر٣	٨ ٢١٩ر١	٨ ٢٤٩ر٠	٨ ٣٢٩ر٤	٨ ٨٨٤ر١	٨ ٥٢٩ر٣	٨ ٥٠٠ر٩	٩ ٩١٩ر٩	١٢ ٢٢٠ر٣
صادرات قطاع غزة (كنسبة مئوية من اجمالي الواردات الاسرائيلية)	١ر٣	١ر٥	١ر٦	١ر٣٣	١ر٠	١ر٤	١ر٩	١ر٨	١ر٧	١ر١	١ر٠	١ر٣	١ر٣
اجمالي واردات قطاع غزة	١٧٦ر٨	١٨٦ر١	٢٤٠ر٦	٢٠٤ر٩	٢١٩ر٧	٢٦٠ر٩	٣٠٩ر٥	٣١٠ر٤	٣٣٣ر١	٣٧٩ر٤	٢٨١ر٤	٣٧٨	٤٥٥
منها واردات صناعية	١٥٠ر٣	١٥٦ر٧	١٩٨ر٣	١٧٦ر٣	١٨٨ر٥	٢٢٥ر٦	٢٧٣ر٥	٢٧٣ر٥	٢٨٦ر٩	٢٣٧ر٦	٢٤٠ر٣	٢٣١ر٥	٣٧٦ر٦
الواردات من اسرائيل	١٦٧ر٣	١٦٩ر٨	٢٢٣ر٨	١٨٦ر٧	١٩٥ر٣	٢٣١ر٩	٢٨٢ر٦	٢٨٢ر٠	٣٠٥ر٧	٢٥٦ر٨	٢٥٨ر٥	٣٤٦ر٨	٣٨٠ر٥
كنسبة مئوية من اجمالي الواردات	٩٤ر٦	٩١ر٣	٩٣ر٠	٩١ر١	٨٨ر٩	٨٨ر٩	٩١ر٣	٩٠ر٩	٩٣ر١	٩١ر٩	٩١ر٩	٩١ر٧	٨٣ر٦
الواردات الصناعية من اسرائيل	١٤٣ر٦	١٤٦ر٩	١٨٩ر٨	١٤٦ر٠	١٦٧ر٨	٢٠٠ر٦	٢٤٩ر٠	٢٥٠ر٤	٢٦٧ر٨	٢٢١ر٣	٢٢٤ر٨	٣٠٢ر١	٣٧٦ر٩
كنسبة مئوية من اجمالي الواردات الصناعية	٩٥ر٥	٩٣ر٧	٩٥ر٨	٨٢ر٩	٨٩ر٠	٨٨ر٩	٩١ر٠	٩١ر٦	٩٣ر٣	٩٣ر١	٩٣ر٦	٩٤ر٠	١٠٠
العجز في الميزان التجاري	٩٣ر٩	٨٢	١٠٣ر٧	٩٧ر٤	٩٦ر٣	١٠٦ر٧	١١١ر٧	١١٣ر٦	١٥١ر٥	١٦٤ر٩	١٧٥ر٦	٢٣٨ر٣	٣٧٦ر٨

المصدر: (أ) أرقام اجمالي الصادرات والواردات مأخوذة من:

Israel, Central Bureau of Statistics, (CBS) Statistical Abstract of Israel 1988 (Jerusalem CBS, 1988), p. 715

(ب) أرقام العامين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ محسوبة من بيانات مأخوذة من:

(Israel, Central Bureau of Statistics, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS) VOL.XVIII

(ج) أرقام العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ محسوبة من بيانات مأخوذة من

Israel Central Bureau of Statistics Judaea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, CBS, 1987) XVII No.2,p.7

الجدول رقم ٣-٣٩ قيمة المبيعات الشهرية وعدد العمال في بعض المصانع العاملة في فرع المواد الغذائية في الضفة الغربية، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨

نوع انتاج المصنع	تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ عدد العمال	قيمة المبيعات الشهرية(بالدولار)	تشرين الاول/اكتوبر١٩٨٨ عدد العمال	قيمة المبيعات الشهرية (بالدولار)	نسبة الزيادة في قيمة المبيعات
مصنع ألبان	٦	٦٤٠٠٠	١٠	١١٥ ٠٠٠	٧٩ر٧
مصنع مواد غذائية	٩٥	٢٨٨ ٤٦٠	١٠٨	٣٢٠ ٥١٠	١١ر١
مصنع بسكويت	١٢	١٢ ٨٢٠	١٣	٢٥ ٦٤٠	١٠٠
مصنع كريمات	٦	٤٤ ٨٧٠	٨	٨٣ ٣٣٠	٨٥ر٧
مصنع حلويات وسكاكر	١٠	٢٢ ٤٣٥	١٠	٣٠ ١٢٨	٣٤ر٣
شركة سجائر	١٣١	٢ ٤٣٥ ٨٩٠	١٤٠	٢ ٥٦٤ ١٠٠	٥ر٣
مصنع تبغ عجمي	٧	٧٠ ٥١٠	١٠	١١٥ ٣٨٠	٦٣ر٦
المجموع	٢٦٧	٢ ٩٣٨ ٩٨٥	٢٩٩	٣ ٢٥٤ ٠٨٨	

أما بالنسبة لقطاع غزة، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية الى اسرائيل من ٨ر٤٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥ الى ١ر٩٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠. وسجلت أعلى قيمة لها في عام ١٩٨٧ حين بلغت ٧ر١٤٢ مليون دولار بعد ان سجلت قيمتها تراجعا شديدا خلال الاعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ (انظر الجدول رقم ٣-٣٨).

وتجدر الاشارة هنا ان درجة تغلغل السلع الصناعية من المناطق المحتلة الى السوق الاسرائيلية ليست كبيرة وهي تتم بصورة انتقائية وتقتصر بشكل رئيسي على المواد الصناعية التي يحتاج انتاجها الى كثافة عمل عالية، والتي لا تشكل منافسة للسلع الصناعية الاسرائيلية مثل الجلود، والمشروبات الروحية، وصناعة الملابس والمنسوجات، والاحذية، والمنتجات الخشبية، ومواد البناء، والطحينة. ويتم جزء كبير من التبادل التجاري في هذه السلع من خلال عقد صفقات تجارية بين المصانع العربية والشركات الاسرائيلية مقابل أجر معين على القطعة. كما رأينا، عند الحديث عن هيكل الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لاحظنا بوضوح أثر هذه العقود على زيادة عدد المنشآت العاملة في الفروع الصناعية التي يوجد طلب على منتوجاتها في السوق الاسرائيلية.

ونستطيع ان نقول، بشكل عام، بان الصادرات الصناعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة قد شهدت تغيرا ملحوظا على صعيد بعض الفروع الصناعية التي تتوفر لها سوق في اسرائيل بالذات، وترتبط نشاطات هذه الفروع على العموم، بالسوق الاسرائيلية اما بواسطة التعاقد مع شركات اسرائيلية كما هو

الحال بالنسبة لصناعة الملبوسات، والاحذية، والمنتوجات الخشبية وصناعة الخيزران في غزة، واما من خلال الطلب الكبير على بعض المنتجات الصناعية الفلسطينية في السوق الاسرائيلية، كما هو الحال بالنسبة لمواد البناء وحجر الرخام وصناعة الطحينة.

ومن الجدير بالذكر، ان اجمالي صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة لم تشكل أكثر من ٢ر٨ في المائة من اجمالي واردات اسرائيل غير العسكرية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ في الوقت الذي اتجه حوالي ١٢ في المائة من اجمالي الصادرات الصناعية الاسرائيلية الى المناطق المحتلة (انظر الجدول ٣-٤٠)، مما جعل اسواق الضفة الغربية وقطاع غزة أكبر سوقين لصادرات اسرائيل بعد الولايات المتحدة الامريكية، حيث بلغت واردات الضفة الغربية وقطاع غزة من اسرائيل ٥ر٩٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٧.

أما فيما يتعلق بالصادرات الصناعية الى الأردن، فهي مقتصرة على صادرات الضفة ولم يطرأ أي تغيير يذكر على بنية صادرات المنتوجات الصناعية الى الأردن اذ لا تزال الضفة الغربية، منذ عام ١٩٧٥، تقوم بتصدير المنتوجات الرئيسية التالية: زيت الزيتون والسمن النباتي، والصابون النابلسي، والرخام، وحجر البناء، الذي اخذت قيمته في الازدياد في الاعوام الاخيرة، والمواد البلاستيكية، وشكل زيت الزيتون والسمن النباتي ١ر٦٤ في المائة من القيمة الاجمالية للصادرات الصناعية الى الأردن خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٧ (انظر الجدول رقم ٣-٤١).

وأدى غياب سلطة وطنية تشرف على عملية التبادل التجاري الى ظهور عجز كبير في الميزان التجاري لصالح اسرائيل، حيث بلغ متوسط العجز السنوي في الميزان التجاري للمناطق المحتلة ٢ر٣٥١ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧. وقلل من قيمة هذا العجز فائض الصادرات الى الأردن طوال الفترة تحت الدراسة. وقد وصل العجز في الميزان التجاري أعلى رقم له في عام ١٩٨٧ حيث بلغ ٤٥٧ مليون دولار في الضفة الغربية و٨ر٢٧٦ مليون دولار في قطاع غزة.

وتجدر الاشارة الى ان التطور الذي حصل في هيكل وتركيبة الصادرات والواردات من والى المناطق المحتلة لم يكن وليد الصدفة وانما كان نتيجة للسياسات الاقتصادية والاجراءات الادارية التي وضعتها سلطات الاحتلال الاسرائيلية منذ بداية الاحتلال لدمج اقتصاديات المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، ولتصبح المناطق المحتلة في تبعية شبه تامة لاسرائيل، سواء كانت هذه الاجراءات تتمثل في العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال امام الاستيراد عبر الجسور أو الموانىء أو المطارات، مثل تأخير البضاعة وتلف جزء كبير منها، أو من خلال العمل على اضعاف البنية الاقتصادية الانتاجية في المناطق المحتلة وذلك بالامتناع عن اصدار رخص للعديد من المصانع الهامة والضرورية لاقتصاديات المناطق المحتلة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، وقوف سلطات الاحتلال عائقا رئيسيا امام تنفيذ مشروع شركة الاسمنت في الضفة الغربية، وعدم منح رخصة لاقامة مصنع لعصير الفواكه بالرغم من المحاولات الجادة من قبل العديد من رجال الاعمال في المناطق المحتلة، وعدم منح رخصة لانشاء مصنع للمسامير والصناعات المعدنية، وادعاء سلطات الاحتلال بان هناك مصنعا آخر في البلاد. المقصود هنا مصنع اسرائيلي. كذلك عدم منح رخصة لاقامة مصنع ألبان في منطقة رام الله وعدم السماح بانشاء مفرخات لدجاج اللحم. علما بان مربي الدواجن في المناطق المحتلة يحصلون على جميع الصيصان اللازمة لهم من المفرخات الاسرائيلية. وتطول القائمة هنا لتشمل العديد و العديد من الصناعات.

الجدول رقم ٣-٤٠ واردات المناطق المحتلة الصناعية من اسرائيل، ١٩٧٥-١٩٨٧ (بملايين الدولارات وبقيمتها الجارية)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
اجمالي الصادرات الصناعية الاسرائيلية	١ ٦١٠ر٦	٢ ٠٣٧ر٣	٢ ٦٥٠ر٣	٣ ٤٠٠ر٣	٣ ٩٢٢ر٥	٤ ٨٨٠ر٤	٤ ٩٤٥ر٣	٤ ٦٠٦ر٣ -	٥ ١٦٨ر٣	٥٦٦٣ر٦	٤٩٥ر٩ ٦	٧ ٧٤٤ر٨
واردات المناطق المحتلة الصناعية من اسرائيل	٣١٥ر١	٣٣٢ر٤	٣٨٧ر٣	٣٢٦ر٦	٤٣٠ر٣	٥٣٨ر١	٥٧٣ر٩	٥٧٢ر٥ -	٥٢٢ر٣	٥١٠ر٣	٦٨٣ر٤	٩٤٨ر٥	
كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات الصناعية الاسرائيلية	١٩ر٦	١٦ر٤	١٤ر٦	٩ر٦	١٠ر٧	١١ر٠	١١ر٦	١٢ر٤ -	١٠ر١	٩ر٠	١٠ر٥	١٢ر٤	

المصدر: (أ) ارقام الصادرات الصناعية الاسرائيلية للفترة ١٩٧٥-١٩٨٧ مأخوذة من اعداد مختلفة من Israel Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel. (Jerusalem, CBS, 1988, 1986, 1983, and 1987.

(ب) ارقام واردات المناطق المحتلة الصناعية محسوبة من الجدولين ٣-٣٧ و ٣-٣٨.

الجدول رقم ٣-٤١ صادرات الضفة الغربية الصناعية الى الاردن (بآلاف الدولارات بقيمتها الجارية وكنسبة مئوية)

السلعة / السنة	١٩٧٥ القيمة	١٩٧٥ النسبة المئوية	١٩٨٤ القيمة	١٩٨٤ النسبة المئوية	١٩٨٥ القيمة	١٩٨٥ النسبة المئوية	١٩٨٦ القيمة	١٩٨٦ النسبة المئوية	١٩٨٧ القيمة	١٩٨٧ النسبة المئوية
السمن والالبان	٥٧ ٩٠٥	٣٨ر٦	١٧ ٦٧٠	٣٨ ٤	١٨ ٤٠٤	٥٠ر٣	١٧ ٢٨٨	٣٩ر٠	١٨ ٠٧٧	٤٠ر٧
زيت الزيتون	٢٨ ٨٤٤	١٩ر٣	٣٦ ٩٤٩	٤٣ ٤	٦٨٧	١ر٩	٢٢٣ ٠٦٠	٣٧ر٤	٨ ٦٣٦	١٩ر٤
صابون	٢٥ ٤٠٣	١٦ر٩	٣ ٥٥٣	٥ر٧	٣ ٤٣٣	٩ر٤	٣ ٦٥١	٦ر١	٤ ١٥٥	٩ر٣
الرخام	-	-	٤ ٩٦٧	٨ر٠	١٦١	٠ر٤	١ ٤٩٠	٠ر٣	١ ٢٨٠	٠ر٣
حجارة البناء	٧ ٧٥٩	٥ر٣	٥ ٦٦٣	٩ر١	١١ ٨٧٤	٣٣ر٤	١١ ٦٦٩	١٩ر٦	١٠ ٩٢٣	٢٤ر٦
المواد البلاستيكية	٣ ١٢٣	٢ر١	٤٣٩	٠ر٧	٣٣٣	٠ر٩	٥١٩	٠ر٩	٣٣٣	٠ر٧
الزيتون المكبوس	-	-	١ ٤٩٣	٣ر٤	٣٨	٠ر١	٣ ٣٨٧	٤ر٠	٣٣٣	٠ر٥
موا صناعية اخرى	٢١ ٥٩٣	١٤ر٣	١ ٣٩١	٣ر٢	١ ٧٤٣	٤ر٨	١ ٦٤٩	٣ر٨	١٩٨٠ (١)	٤ر٥
شوكولاتة وحلويات	٥ ٤٣٣	٣ر٦	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٤٩ ٩٧٨		٦٣ ١٢٣		٣٦ ٦٥٣		٥٩ ٦١٨		٤٤ ٤٥٣	

المصدر: (أ) Israel Central Bureau of Statistics, Judaea, Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem,CBS,1987), VOL-XVI pp.11.

(ب) Israel, Central Bureau of Statistics, Administered Territories Statistics Quarterly, (Jerusalem, CBS, 1976) VOL. VI, p. 16.

(١) من ضمنها: ثمن التنك الفارغ (٧١٠ ٠٠٠ دولار) وعرق (٣٧ ٠٠٠ دولار).

هاء- الموارد المتاحة للتنمية الصناعية

يمكن حصر الموارد اللازمة للتنمية الصناعية في العناصر الرئيسية التالية:

- الموارد الاولية؛
- ورأس المال؛
- والموارد البشرية.

١- الموارد الاوليـــة

من الجدير بالذكر ان الموارد الاولية اللازمة لعملية التصنيع في المناطق المحتلة محدودة الـــى حد ما. وفي مقابلة أجريت مع العديد من أصحاب المصانع العاملة في المناطق تبين بان هذه المصانـــع تعتمد بشكل رئيسي على الموارد الاولية المستوردة، أما من اسرائيل أو بواسطتها. ومن الملفت للنظـــر في هذا المجال، ان بعض المصانع التي يلزمها مواد أولية ومتوفرة محليا تقوم باستيرادها من الخـــارج، نذكر على سبيل المثال مصانع الصابون في نابلس، والتي تعتمد على الزيت المستورد من اوروبا لصناعـــة الصابون الابيض، وشركة السجائر العالمية في القدس تعتمد، الى حد كبير، على التبغ المستورد من جنـــوب افريقيا بالرغم من توفر هذه المادة بكميات في منطقة جنين وخاصة بلدة يعبد والتي يعاني منتجوهـــا مشاكل تسويقية كبيرة، كذلك بعض المخابز الكبيرة، مثل مخبز شحادة الحديث في بيت جالا، يستـــورد حوالي ٩٠ في المائة من كمية الطحين المستخدمة من اسرائيل.

وعلى الرغم مما ذكر ، تتوافر بعض المواد الاولية بكميات كبيرة ويمكن ان تشكل مواد أوليـــة اساسية للعديد من الصناعات التي يمكن اقامتها في المناطق المحتلة، وتقع هذه المواد في صنفين: مـــواد أولية زراعية، ومواد اولية طبيعية.

(أ) المواد الاولية الزراعية

ونذكر منها مايلي:

'١' منتوجات الزيتون: وسبق ان تحدثنا عن اهمية الكميات المنتجة من الزيتون في الضفـــة الغربية عند الحديث عن مصادر زيت الزيتون ويمكن لمنتوجات الزيتون ان تدخل كمادة اساسية فـــي العديد من الصناعات الهامة مثل مصنع لتعبئة زيت الزيتون في عبوات صغيرة ومتوسطة الحجم تتناســـب وذوق المستهلك في البلاد العربية، وصناعة الزيتون المكبوس وتكرير الجفت وصناعة الصابون.

'٢' الحمضيات: تحتل الحمضيات أهمية كبيرة في المناطق المحتلة من حيث اهميتهـــا التصنيعية وذلك بسبب ارتفاع الكمية المنتجة منها بالمقارنة مع جميع انواع الانتاج الزراعي الاخـــرى، اذ

يقدر الانتاج السنوي من الحمضيات بحوالي ٠٠٠ ٢٨٢طن، ٥٠٠ ١٩١ طن منها في قطاع غزة و ٨٠٠ ٩٠ طن في الضفة الغربية في عام ١٩٨٧/١٩٨٦[١]. تشكل منتوجات الحمضيات مادة اساسية لصناعة عصير الحمضيات والمربات.

"٣" العنب: يعتبر العنب من أهم المنتجات الزراعية في الضفة الغربية سواء من حيث المساحة وكمية الانتاج أو قيمة الدخل، اذ يساهم العنب بحوالي ٦ في المائة من الدخل الزراعي وهو يأتي في الدرجة الثانية بعد الزيتون ٢٣ في المائة. اما من حيث المساحة فان كروم العنب تحتل المرتبة الثانية بعد الزيتون. وقد بلغ حجم الانتاج الكلي من العنب للضفة الغربية حوالي ٠٠٠ ٥٢ طن في السنة يستهلك حوالي ٤٢ في المائة منه في السوق المحلية، والباقي يصدر الى خارج الضفة الغربية والى المصانع الاسرائيلية[٢]. ويمكن استخدام العنب في صناعة عصير العنب الطبيعي والزبيب، والملبن، والدبس، وصناعة النبيذ.

ويضاف الى ما ذكر اعلاه توفر كميات كبيرة من الفواكه والخضروات وخاصة البندورة، والخيار والباذنجان، التي يمكن ان تدخل كمواد أولية في العديد من الصناعات.

ويبين الجدول (٣-٤٢) كمية الخضروات والفواكه المنتجة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ - ١٩٨٦/١٩٨٧.

الجدول رقم ٣-٤٢ كمية الخضروات والفواكه المنتجة في الضفة الغربية وقطاع غزة (بآلاف الاطنان)

السنة	الضفة الغربية					قطاع غزة				
	خضروات وبطاطا	زيتون	حمضيات	بطيخ وشمام	فواكه اخرى	خضروات وبطاطا	حمضيات	بطيخ وشمام	فواكه اخرى
١٩٨٤/١٩٨٥	١٦٩ر٢	١٩ر١	٧٦ر٣	٨٨ر٨	٨٥ر٦	١٠٤ر٥	١٧٥ر٧	٦ر	١٧
١٩٨٥/١٩٨٦	١٨١ر٤	١٤٨ر٠	٨٠ر٤	٧٣ر٥	٨٠ر٤	١٠٥ر٧	١٤٦ر٩	٥ر	١٧ر١
١٩٨٦/١٩٨٧	١٨٢ر٣	٨ر٤	٩٠ر٨	٧٢ر٥	٧١ر٩	١١٩ر٠	١٩١ر٥	٩ر	١٦ر٠

المصدر: Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel, 1988. (Jerusalem, CBS, 1988), p.735

(١) Israel, Central Bureau of Statistics (CBS), 1988 (Jerusalem, CBS,1988), p. 73

(٢) اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، آفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل، (عمان، ١٩٨٧)، ص.٨١.

(ب) المواد الاولية الطبيعية

اهم المواد الاولية الطبيعية المتوفرة بكميات كبيرة والتي يمكن ان تستخدم كمادة اولية في صناعة مهمة جدا في المناطق المحتلة هو الحجر الجيري وتربة الصلصال. ويمكن استخدام هذه المواد في صناعة الاسمنت. و في مسح مبدئي أجرته شركة المانية في عام ١٩٧٩، تبين بان هذه المواد متوفرة في مناطق عدة من الضفة الغربية وخاصة منطقة يطا والخليل وعناتا والقدس ومنطقة نابلس. ويبين هذا المسح بان الكميات المتوفرة من الحجر الجيري والصلصال كافية لاقامة مصنع بطاقة انتاجية تبلغ ١ ٥٠٠ طن يوميا، ولفترات طويلة من الزمن تزيد عن العمر الانتاجي للآت والمعدات التي يمكن استخدامها في مصنع الاسمنت[(١)].

٢- رأس المال

من الصعب جدا التحدث في المرحلة الحالية عن رأس المال اللازم للتنمية الصناعية سواء من حيث الكمية، او من حيث المصدر المتاح ويرجع ذلك لسببين أساسيين:

- غياب خطة شاملة لتنمية القطاع الصناعي، وذلك نظرا لعدم وجود سلطة وطنية تشرف على المناطق المحتلة.

- غياب مصارف وطنية عاملة في المناطق المحتلة التي يمكنها ان تقدم تسهيلات في المناطق المحتلة واستثمارها لتنمية القطاع الصناعي، وان تلعب دورا كبيرا في اجتذاب مدخرات المواطنين في المناطق المحتلة واستثمارها لتنمية القطاع الصناعي.

وهناك العديد من صناديق التمويل العربية المتخصصة التي يمكن ان يعتمد عليها كاحد المصادر المتاحة لمساعدة قطاع الصناعة وتنميته في المناطق المحتلة ونذكر من هذه المصارف ما يلي:

- صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية؛
- الصندوق السعودي للتنمية؛
- صندوق الاوبك؛
- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية؛
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية؛
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا؛
- البنك الاسلامي للتنمية؛
- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

---

(١) Grundstofftechnik, Gmbh, Essen. Cement Project West Bank, Final Report-Phase I (Prepared For the Arab Cement Company Hebron) July 1979, pp. 10-12

٣- الموارد البشرية

ويعتبر هذا العنصر من أهم العناصر اللازمة للتنمية الصناعية ، اذ لا يمكن ان يكون هناك تقدم وتطور صناعي، مهما بلغت كميات الموارد الاولية ورأس المال، في غياب الموارد البشرية. وتتميز المناطق المحتلة بوفرة هذا العنصر نسبيا.

ويمكن التعرف على حجم الموارد البشرية المتاحة للتنمية الاقتصادية، في المناطق المحتلة من خلال معرفة نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم الرابعة عشر، باعتبار ان هذه الفئة تشمل جميع من يحتمل ان يزاولوا عملا ما ضمن الاقتصاد المعني. ويورد الجدولان (٣-٤٣ و ٣-٤٤) مجموع السكان الذين تتجاوز اعمارهم الرابعة عشرة وتوزيعهم حسب الجنس، كما يوضحان المشاركة العامة في القوة العاملة، ومعدل مساهمة الذكور والاناث فيها.

الجدول رقم ٣-٤٣ سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الذين تفوق أعمارهم الرابعة عشر ومشاركتهم في القوة العاملة حسب الجنس

السنة	السكان الذين تفوق أعمارهم الرابعة عشر (بالالاف)			السكان الذين لا يدخلون ضمن القوة العاملة(بالالاف)			القوة العاملة (بالالاف)		
	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث
١٩٧٥	٥٩١ر٩	٢٨٢ر٠	٣٠٩ر٩	٣٨٥ر٣	١٠٤ر٧	٢٨٠ر٦	٢٠٦ر٦	١٧٧ر٣	٢٩ر٣
١٩٨٣	٦٦٢ر٦	٣٢٩ر٢	٣٣٣ر٤	٤٤٦ر٣	١٢٢ر١	٣٢٤ر٢	٢٣٦ر٠	٢٠٧ر١	٢٨ر٩
١٩٨٤	٧٠١ر٢	٣٣٩ر٣	٣٦١ر٩	٤٥٣ر٢	١٢٠ر٩	٣٣٢ر٣	٢٤٨ر٠	٢١٨ر٤	٢٩ر٦
١٩٨٥	٧٢٢ر٦	٣٤٩ر٤	٣٧٣ر٢	٤٧١ر٤	١٢٤ر١	٣٤٧ر٣	٢٥١ر١	٢٢٥ر٣	٢٥ر٩
١٩٨٦	٧٤٦ر٢	٣٦١ر٨	٣٨٤ر٤	٤٧٧ر٠	١٢١ر٨	٣٥٥ر٢	٢٦٩ر٢	٢٤٠ر٠	٢٩ر٢

المصدر: Israel Central Bureau of Statistics (CBS), Statistical Abstract of Israel, 1988 (Jerusalem, CBS, 1988) p. 722.

ويبين الجدول (٣-٤٤) انخفاض مساهمة المرأة الفلسطينية في القوة العاملة في المناطق المحتلة. وهذه النسبة آخذة في انخفاض مع الزمن حيث انخفضت من ١ر١٤ في المائة من مجموع القوى العاملة في عام ١٩٧٥ الى ٨ر١٠ في المائة في عام ١٩٨٦. وتشكل المرأة الفلسطينية احتياطيا جيدا للقوى العاملة في المناطق المحتلة عند اللزوم، ففي حالة حدوث ازدهار اقتصادي وتوسع في القطاع الصناعي يمكن الاستفادة من هذا الاحتياطي في عمليات انتاجية مختلفة.

الجدول رقم ٣-٤٤ المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس ١٩٧٥-١٩٨٦

السنة	القوة العاملة: القوى العاملة	القوة العاملة: النسبة المئوية من مجموع السكان الذين اعمارهم ١٤+	ذكور: مجموع الذكور في القوى العاملة	ذكور: النسبة المئوية من مجموع السكان الذين تتجاوز اعمارهم ١٤ سنة	النسبة المئوية للذكور في القوى العاملة	اناث: مجموع الاناث في القوى العاملة	اناث: النسبة المئوية من مجموع السكان الذين اعمارهم ١٤+	النسبة المئوية للاناث في القوى العاملة
١٩٧٥	٣٠٦ ٣	٣٤ر٨٥	١٧٧ر٣	٣٩ر٩٥	٨٥ر٩	٣٩	٤ر٩	١٤ر١
١٩٨٣	٣٣٥ر٩	٣٥ر٦	٣٠٧ر١	٣١ر٣	٨٧ر٧٩	٣٨ر٩	٤ر٤	١٢ر٣
١٩٨٤	٣٤٨ر٠	٣٥ر٤	٣١٨ر٤	٣١ر٣	٨٨ر١	٣٩ر٦	٤ر٣	١١ر٩
١٩٨٥	٣٥١ر٣	٣٤ر٨	٣٢٥ر٣	٣١ر٣	٨٩ر٧	٣٠ر٩	٣ر٦	١٠ر٣
١٩٨٦	٣٦٩ر٣	٣٦ر١	٣٤٠ر٠	٣٢ر٣	٨٩ر٣	٣٩ر٣	٣ر٩	١٠ر٨٥

المصدر: محسوبة من الجدول رقم (٣-٤٣).

ومن أبرز مظاهر اقتصاديات المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الاسرائيلي هو عجز الاقتصاد المحلي عن استيعاب القوة العاملة محليا مما أدى الى بروز ظاهرة الهجرة الى الخارج او العمل في اسرائيل. ولا شك ان هذه الظاهرة هي من النتائج المباشرة للاحتلال الاسرائيلي الذي عمل منذ عام ١٩٦٧ على اضعاف البنية الاقتصادية في المناطق المحتلة ووضع العديد من العراقيل والاجراءات التي حالت دون التوسع في القطاعات الاقتصادية الانتاجية، الصناعية منها والزراعية.

ويبين الجدول (٣-٤٥) توزيع القوة العاملة في المناطق المحتلة على القطاعات الاقتصادية واماكن الاستخدام.

وبمقارنة التركيب القطاعي للعمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نلاحظ ان نسبة العمالة الزراعية انخفضت من ٢٤ر٤ في المائة من اجمالي العاملين في المناطق المحتلة في عام ١٩٨٤ الى ٢٢ر٥ في المائة في عام ١٩٨٧. أما بالنسبة للعمالة الصناعية فقط، بقيت ثابتة تقريبا. بحدود ١٦ر٥ في المائة خلال الفترة المذكورة. وفي مجال البناء ارتفعت نسبة العمالة من ١٠ر٤٦ في المائة في عام ١٩٨٤ الى ١٠ر٩ في المائة في عام ١٩٨٧، ولاتزال نسبة العمالة في قطاع الخدمات هي المسيطرة، حيث بلغت حوالي ٤٩ في المائة في عام ١٩٨٧.

وارتفع عدد العمال العرب في اسرائيل من ٩٠ ٠٠٠ عامل عام ١٩٨٤ الى ١٠٨ ٩٠٠ الف عامل في عام ١٩٨٧، يمثلون ٣٨ر٥ في المائة من اجمالي القوة العاملة في المناطق المحتلة. بلغ عدد العمال العرب القادمين من الضفة الغربية الى اسرائيل ٦٦ ٥٠٠ الف عامل أي بنسبة ٣٦ر٤٩ في المائة من اجمالي القوة العاملة في الضفة الغربية في عام ١٩٨٧، وأكثر من ٤٧ر٤ الف عامل من قطاع غزة يشكلون ٤٦ر٦ في المائة من القوة العاملة في قطاع غزة.

بلغت نسبة العمال العرب في اسرائيل ٧ر٢٨ في المائة من مجموع القوة العاملة في اسرائيل عام ١٩٨٧. وجدير بالذكر ان هذه النسبة متفاوتة من قطاع الى آخر حيث شكلت نسبة مرتفعة بلغت ٥٥ر٢٥ في المائة او ٧٣ر٤ في المائة من اجمالي العاملين في قطاع البناء والتشييد في اسرائيل من عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ على التوالي. بينما ساهمت بحوالي ٢١ر٦ في المائة من اجمالي العاملين في قطاع الزراعة الاسرائيلي و ٦ في المائة من القطاع الصناعي في اسرائيل عام ١٩٨٧.

نلاحظ مما سبق، ان هناك نسبة عالية من القوة العاملة الفلسطينية غير مستغلة لصالح الاقتصاد الوطني، وبالرغم من قيمة التحويلات التي تتم بواسطة هؤلاء العمال من اسرائيل الى اقتصاديات المناطق المحتلة، يمكن ان يشكل هؤلاء رافدا اساسيا للتنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة اذا وجد لهم فرص عمل بديلة محليا.

الجدول رقم ٣-٤٥ توزيع القوى العاملة في المناطق المحتلة حسب القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية (بالاف العمال)

الفرع	الضفة الغربية				قطاع غزة				اسرائيل			
	١٩٨٤		١٩٨٧		١٩٨٤		١٩٨٧		١٩٨٤		١٩٨٧	
	العدد	النسبة المئوية من اجمالي القوة العاملة	العدد	النسبة المئوية من اجمالي القوة العاملة	العدد	النسبة المئوية من اجمالي القوة العاملة	العدد	النسبة المئوية من اجمالي القوة العاملة	العدد	النسبة المئوية من اجمالي القوة العاملة	العدد	النسبة المئوية من اجمالي القوة العاملة
الزراعة	٢٩ر٦	١٨ر٥	٣٩ر٨	١٦ر٤	٧ر٨	٨ر٩	٨ر٦	٨ر٥	١٢ر٨	٥ر٣	١٥ر٨	٥ر٦
الصناعة والتعدين	١٦ر٦	١٠ر٣٧	١٩ر٠	١٠ر٤	٨ر٠	٩ر١	٩ر٥	٩ر٣	١٦ر٣	٦ر٦	١٩ر٧	٦ر٩
البناء والتشييد	١١ر٨	٧ر٣٧	١٤ر٠	٧ر٧	٤	٤ر٥	٤ ر٦	٤ر٥	٤٣ر٧	١٧ر٦	٤٩ر٧	١٧ر٥
التجارة والمطاعم والفنادق	١٥ر٩	٩ر٩	١٨ر٣	٩ر٩٨	٩ر٦	١٠ر٩	١١ر٠	١٠ر٨	-	-	-	-
الخدمات العامة	١٧ر٤	١٠ر٩	١٨ر٠	٩ر٨٧	٩ر٥	١٠ر٨	١٠ر٩	١٠ر٧	-	-	-	-
فروع اخرى	١٢ر٧	٧ر٩	١٥ر٧	٨ر٣٤	٨ر١	٩ر٣	٩ر٥	٩ر٣	١٧ر٦	٧ر١	٢٣ر٧	٨ر٣٤
المجموع	١٠٤	٦٥	١١٥ر٧	٦٣ر٥	٤٧ر٠	٥٣ر٤	٥٤ر٠	٥٣ر١	٩٠ر٣	٣٨ر٥	١٠٨ر٩	٣٨ر٣
مجموع القوى العاملة	١٦٠		١٨٣ر٣		٨٨		١٠١ر٧		١ر٤٤٤	٦ر٣٥	١ر٤٩٤	٧ر٣٨

المصدر: (أ) Israel, Central Bureau of Statistics: Judaea, Samaria and Gaza Area statistics, (Jerusalem, CBS, 1988) VOL-XVIII, pp. 33-35.
(ب) Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, 1988 (Jerusalem, CBS, 1988) p. 328.

الفصل الرابـــع

مشاكل ومقومات نمو قطاع الصناعة

يواجه قطاع الصناعة في المناطق المحتلة العديد من المشاكل والعراقيل التي حالت دون تطـــوره خلال العشرين عاما الماضية، وأدت الى زيادة ارتباطه وتبعيته للاقتصاد الاسرائيلي. ويمكن تقسيم هـــذه المشاكل والمعوقات حسب مصادرها، الى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- مشاكل ومعوقات ناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي؛
- الاجراءات التي تتخذها السلطات الأردنية تمشيا مع قرارات المقاطعة العربية؛
- مشاكل ذاتية محلية.

ألف - المشاكل والمعوقات الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي

نجمل فيما يلي أهم المشاكل الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي والتي عرقلت نمو القطاع الصناعي في المناطق المحتلة. وهذه المشاكل كان عليها شبه اجماع من العديد من رجال الاعمال العاملين في ا لقطـــاع الصناعي في المناطق المحتلة.

١- غياب السلطة الوطنية

أدى الاحتلال الاسرائيلي الى غياب سلطة وطنية قادرة على فرض الحد الأدنى من الحمايـــة للصناعات الوطنية والى وضع هذه الصناعات في موضع المنافسة غير المتكافئة مع الصناعـــات الاسرائيلية، سواء على صعيد السوق الداخلية أو الخارجية، نظرا لما تتمتع به الصناعات الاسرائيلية مـــن دعم حكومي هائل في صورة اعانات، وتسهيلات ائتمانية، واعفاءات ضريبية، وتسهيلات تتعلق بدخلها مـــن النقد الاجنبي، وحماية جمركية وغيرها من التسهيلات اللازمة للتنمية الصناعية. وقد وضع الاحتـــلال الاسرائيلي المؤسسات الصناعية الفلسطينية امام منافسة غير متكافئة مع المؤسسات الصناعيـــة الاسرائيلية التي أقيمت في المستوطنات المقامة في الضفة الغربية والقطاع والتي تتمتع بدعم حكومـــي قوي. انشئت حتى عام ١٩٨٣ ست مناطق صناعية يهودية في الضفة الغربية، احتلت مساحة قدرهـــا ١ ٢٦٠ دونما. وأكبر هذه المناطق تلك الواقعة على طريق القدس واريحا والتي تم تأسيسها عام ١٩٧٦. وهي تضم العديد من المصانع العسكرية بالاضافة الى صناعات خفيفة تعتمد على الأيدي العاملة الكثيفة. وأهم هـــذه الصناعات صناعة الالمنيوم، والمواد الغذائية، ومواد البناء. كذلك المنطقة الصناعية الواقعة قرب الخليل في مستوطنة «كريات اربعة» التي تم تأسيسها عام ١٩٧٧ وهي تضم العديد من المصانع صغيرة الحجم التـــي تعتمد على الأيدي العاملة الكثيفة، وخاصة الأيدي العاملة العربية.

والتوجه الحالي للحكومة الاسرائيلية هو بناء مناطق صناعية تعتمد على الكثافة الرأسمالية، وذلك لتحقيق هدفين وهما: تقليل حاجة المستوطنين للانتقال الى المدن الاسرائيلية للعمل والحد من الاعتماد على تشغيل العرب الفلسطينيين. ومن المتوقع ان يتم انشاء سبع مناطق صناعية اضافية بحلول عام ٢٠١٠ من المقدر ان تتوفر حوالي ٠٠٠ ٨٣ فرصة عمل للعمال الاسرائيليين و ٠٠٠ ٢٣ فرصة للعمال الفلسطينيين. وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه المناطق الصناعية تصنف كمناطق صناعية من الدرجة «أ+» و«أ». وهذا التصنيف يخولها استلام هبات حكومية تصل الى ٣٠ في المائة وقروض ٤٠ في المائة من قيمة الاستثمار وبفائدة قليلة لا تزيد عن ٥ر٠ في المائة في السنة. بالاضافة الى قيام الحكومة بتحمل جميع تكاليف اعداد البنية التحتية اللازمة وتقديم العديد من التسهيلات الائتمانية[1] والاعفاءات من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات، وفي الوقت نفسه لا تستفيد الصناعات الفلسطينية من هذه التسهيلات، بل على العكس، اذ تقوم الحكومة بفرض غرامات باهظة على المصانع العربية وتستخدم أشرس الطرق لتحصيل الضرائب منها.

أما على صعيد الاسواق الخارجية، فان منافسة الصناعات الاسرائيلية أشد منها على صعيد السوق الداخلي، حيث تتمتع الصناعات الاسرائيلية بتسهيلات حكومية ومصرفية ضخمة. فحسب قانون تشجيع الصادرات الصادر في عام ١٩٧٩ والمعمول به حاليا، يتمتع المصدر الاسرائيلي بالتسهيلات التالية:

(أ) تمنح الحكومة المصدر الاسرائيلي للسلع الصناعية ١٢ في المائة من اجمالي قيمة الصادرات. حيث يعد خصم قيمة المواد الأولية المستوردة اذا كانت داخلة في عملية التصنيع؛

(ب) تقدم الحكومة ائتمانا بقيمة المواد المستوردة بفائدة منخفضة لا تتعدى ٣ في المائة في السنة وتسدد من قبل المستفيد بعد الحصول على قيمة الصادرات؛

(ج) يستطيع المصدر الاسرائيلي الحصول على ٨٥ في المائة من قيمة الصادرات الصناعية كقرض اذا ما تم بيع هذه المنتوجات بالدين في الاسواق الخارجية، وبفائدة منخفضة ٢ في المائة لمدة تعادل المدة الممنوحة للعميل في الخارج على ان لا تزيد هذه الفترة عن ١٨٠ يوما؛

(د) تقوم الحكومة بتغطية جميع مصاريف الاعلانات والمعارض في الخارج؛

(هـ) تعوض الحكومة عن أي انخفاض في قيمة الشيكل فضلا عن ربط السعر بالدولار؛

(ز) عند التصدير تعاد جميع الضرائب المدفوعة على المستوردات من المواد الخام وهي:

- رسوم الكمارك، ونسبتها متفاوتة وهي تعتمد على نوع السلعة المستوردة والمصدر وجميع المواد المستوردة من اوروبا معفاة من الكمارك.

---

(١) Meron Benvenisti, The West Bank Data Base Project, A Survey of Israel, Policies, Washington and London, American Enterprise, Institute for Public Policy Research, 1984, p. 16 and 17.

- ضريبة الشراء ونسبتها ٢ في المائة من قيمة المستوردات.
- ضريبة سلامة الجليل ونسبتها ٢ في المائة.
- الضريبة المضافة ونسبتها ١٥ في المائة.
- ضريبة الرصيف، ونسبتها ٢٫٥ في المائة ويعاد منها ١ الى ٢ في المائة فقط.

وتقتصر هذه التسهيلات على المنتجات الصناعية الاسرائيلية والمصدر الاسرائيلي. وكما ذكر من قبل لا تكتفي السلطات بحرمان المصدر الفلسطيني من هذه التسهيلات، بل تضع العديد من العراقيل والتأخير المتعمد للبضائع الصناعية الفلسطينية التي تؤدي في كثير من الاحيان الى تلف جزء كبير منها، نتيجة التفتيش الامني وعدم امكانية التقيد بالمواعيد المتفق عليها مع المستورد من الخارج. أضيف الى ذلك التكاليف الاضافية التي يتحملها المصدر او المستورد الفلسطيني نتيجة هذا التأخير.

٢- صعوبة الحصول على تصريح لاقامة مصانع

يصعب الحصول على تصريح اقامة مصانع وخصوصا المصانع المتوسطة والكبيرة حيث يخضع انشاء إي مشروع صناعي جديد لاذن مسبق من سلطات الاحتلال الاسرائيلية. وكثير من المشاريع التي يقدم عدد من رجال الاعمال الفلسطينيين المنتجين بطلب ترخيص لاقامتها لم تحظ بالموافقة ولم تنفذ بسبب عدم حصولهم على مثل هذا الترخيص. ومن الجدير بالذكر انه منذ ان استلم ارييل شارون وزارة الصناعة لم يتم اصدار رخصة لأي مصنع عربي متوسط او كبير الحجم.

٣- القيود التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على الاستيراد

تفرض السلطات الاسرائيلية قيودا على عملية الاستيراد سواء الالات او المواد الأولية، فاحيانا، يكون المنع مباشرا واحيانا يكون عن طريق فرض رسوم كمركية باهظة على الاجهزة والمواد المستوردة مما يزيد من تكلفة الانتاج، واحيانا يتخذ شكل تأخير متعمد في تخليص هذه المواد والالات من الكمرك بحيث تفقد الغرض من استيرادها.

واتخذت سلطات الاحتلال اجراءات مشددة فيما يتعلق بالاستيراد عبر الجسور بحجة الاجراءات الأمنية. وبموجب هذه الاجراءات يتوجب على الصناعيين العرب ابلاغ كمارك الجسور قبل ثلاثة أيام من ادخال المواد، وابلاغ السلطات او المنطقة الموجود فيها المصنع والحاكم العسكري في مدينة أريحا، اذا كان الاستيراد عبر جسر اللنبي، عن موعد ادخال المستوردات وعدد الشاحنات والكمية والنوع، كما يتوجب توفير رافعة او أية آليات تتطلبها عملية الفحص الأمني على الجسور على حساب المستورد، ويتوجب ايضا تحضير الرسوم الكمركية الاسرائيلية نقدا او بوصل مصدق، او بكفالة مصرفية قبل ايصال المواد الى الجسر، ويتم في العادة فرض رسوم كمركية تزيد كثيرا عن الرسوم المفروضة على السلع المستوردة عبر المواني أو المطارات الاسرائيلية. هذا بالاضافة الى فرض ضريبة القيمة المضافة ورسم الشراء. وكثيرا ما تتعرض كميات من المواد المستوردة للتلف نتيجة لعملية التفتيش، كما تفرض رسوم

كبيرة على حركة الشحن عبر الجسور، مما يؤدي الى رفع تكلفة الشحن وتكاليف الانتاج للمواد المصنعة، ويقلل من فرصتها في المنافسة، سواء في السوق المحلية، او الخارجية[١].

٤- القيود التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على البضائع

تلزم السلطات الاسرائيلية المصانع العربية التي تسوق منتجاتها في اسرائيل بوضع اشارات او عبارات على هذه المنتجات تدل على انها صنعت في المناطق المحتلة، وذلك بهدف تعريف المستهلك الاسرائيلي بمكان صنعها، ولا يخفى على أحد ان المستهلك الاسرائيلي لا يتقبل السلع العربية المنتجة في المناطق المحتلة، مما نتج عنه عدم قدرة هذه المصانع على تسويق انتاجها داخل السوق الاسرائيلية. اضف الى ذلك سرعة تغيير التعليمات المطلوب كتابتها على المنتجات العربية وعدم السماح باستعمال العبوات المعدة حسب التعليمات السابقة. وكثيرا ما أدى ذلك الى احالة بعض اصحاب المصانع العربية، الى المحاكم بسبب استخدامهم عبوات معدة حسب التعليمات القديمة.

ومن الاجراءات الاخرى التي تطبقها سلطات الاحتلال على المصانع العربية المصدرة لاسرائيل، الزامها بان تكون منتجاتها مطابقة لمواصفات المعهد الاسرائيلي «تيكين» وحصولها على ختم معهد المواصفات. والحصول على هذا الختم ليس بالأمر اليسير، وهو يتطلب ما يلي:

(أ) اشتراك سنوي تتراوح قيمته بين ٥٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ دولار امريكي؛
(ب) ارسال عينات للتأكد من ان المنتجات مطابقة المواصفات المحددة؛
(ج) تتم زيارة المصنع من قبل اخصائيين في المعهد للتعرف على طريقة الانتاج وذلك بعد فحص العينات والتأكد من مطابقتها للمواصفات؛
(د) توفر مختبر جيد في المصنع لفحص الجودة بصورة مستمرة؛
(هـ) اعطاء تفصيلات كاملة عن طريقة الانتاج والتسويق وكميتها.

وعند تحقيق الشروط الواردة أعلاه، يتم تقديم طلب الى لجنة خاصة للنظر فيه. وفي حالة موافقة اللجنة عليه تمنح الشهادة ويوقع صاحب المصنع على تعهد بالمحافظة على جودة المنتجات وعدم الاعتراض على اخضاعها للفحص المفاجيء في أي وقت ترتئيه اللجنة، وعندما تضبط منتجات غير مطابقة للمواصفات، يتم شطب اسم المصنع ويفقد حق اشتراكه في المعهد المذكور. هذا في الوقت الذي مكنت فيه السياسة التجارية الاسرائيلية الصادرات الاسرائيلية من التدفق بحرية تامة الى الارضي المحتلة، دون أي قيد على تدفقها.

٥- احلال المصارف الاسرائيلية محل المصارف العربية

أغلقت اسرائيل جميع المصارف العربية وأحلت المصارف الاسرائيلية محلها في الاراضي المحتلة. ان غياب المصارف الوطنية القادرة على تقديم التسهيلات الائتمانية يعتبر من أهم المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في المناطق المحتلة، والتي حالت دون توسع هذا القطاع وتطوره، وخاصة ان البنوك الاسرائيلية لا تلبي احتياجات هذا القطاع، وتضع شروطا قاسية عند تعاملها مع رجال الاعمال

---

(١) نبيل كوكالي، مشكلات الصناعة في محافظة الخليل، (مركز البحث العلمي الاردني، جامعة الخليل، مركز البحث العلمي، الأردن، ١٩٨٧)، ص. ٤٠.

الفلسطينيين. ومن هذه الشروط، على سبيل المثال، الطلب من رجال الاعمال دفع قيمة الاعتماد بكامله عند الموافقة على فتحه، وقبل وصول البضائع. ويحرم هذا الاجراء رجال الاعمال في المناطق المحتلة من الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها لهم المصدر في الخارج. أضف الى ذلك رسوم فتح الاعتماد المرتفعة والتي تصل الى ٣ في المائة من قيمة الاعتماد وعدم اعتماد القروض الا بعد موافقة الحاكم العسكري، ولا يخفى ان هذا الامر غير مرغوب فيه في أوساط رجال الاعمال العرب، اضافة الى ذلك، تمنح البنوك الاسرائيلية قروضا صناعية محدودة ولفترات قصيرة لا تتعدى السنتين وبفائدة مرتفعة جدا لا تقل عن ١٧ في المائة.

وتركت هذه الشروط القاسية آثارا سلبية على القطاع الصناعي في المناطق المحتلة وجعلت رجال الاعمال العرب يعتمدون بشكل رئيسي في تمويل مشاريعهم على مدخراتهم الخاصة، كما انعكس بوضوح على حجم المنشآت الصناعية وحجم الاستثمار، كما رأينا في الفصل السابق.

٦- فرض الضرائب

تفرض السلطات الاسرائيلية ضرائب مختلفة كضريبة الدخل على الشركات والتي تصل الى ٣٨ر٥ في المائة، والضريبة المضافة والتي تبلغ ١٥ في المائة من قيمة المبيعات، بالاضافة الى رسوم الاستيراد وعمولة الاستيراد التي تدفع للمحتكر الاسرائيلي، ورسوم تسجيل المنتج وتجديد الرخصة. وفي هذه الايام «ضريبة الانتفاضة وضريبة الحجارة» هذا بالاضافة الى الشراسة التي بدأت تظهر عند تحصيل الضرائب وفرض الغرامات العالية التي أدت في كثير من الاحيان الى اغلاق العديد من المصانع العاملة في المناطق المحتلة.

٧- التحكم في الخدمات العامة مثل الهواتف وخدمات المياه والكهرباء

كثيرا ما تقوم سلطات الاحتلال بقطع التيار الكهربائي مما يؤدي الى تعطيل المصانع لساعات طويلة ان لم تكن أياما، وكذلك فصل الهواتف ومنع الاتصال الهاتفي بين المدن ومنع الاتصال الها تفي مع العالم الخارجي لمدة عام تقريبا خلال فترة الانتفاضة.

ان كل هذه الاجراءات أثرت سلبيا على المصانع العربية وزادت من تكاليف منتجاتها وقلصت فرص تسويق هذه المنتجات.

باء - الاجراءات التي تتخذها السلطات الأردنية

وضعت السلطات الأردنية العديد من القواعد والشروط لضمان فاعلية المقاطعة العربية للسلع الاسرائيلية. وفيما يلي أهم الشروط التي يجب توفرها حتي يتمكن أي مصنع من تصدير منتوجاته الى الضفة الشرقية[1].

---

(١) عادل الحياري، «أثر الجسور المفتوحة على المقاطعة العربية لاسرائيل»، مجلة دراسات التي تصدرها الجامعة الاردنية، العدد ٢، ١٩٧٣، ص.٤٩-٥١.

١- وضع قيود على استيراد المواد الخام

يشترط لمن يريد التصدير الى خارج الاراضي المحتلة عبر الجسور، ان يكون قد قام باستيراد المواد الخام اللازمة للسلعة التي يرغب بتصديرها من الاردن أو عن طريقه، وان تكون المواد الخام من انتاج الاراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧. أما اذا كانت المواد الخام وآلات المصنع أو بعضها مستوردا من اسرائيل أو عن طريقها، فلا يسمح للمصنع بالتصدير الى الاردن.

٢- التقيد بالمعادلات التصنيعية

يجب لمن يريد التصدير الى الأردن مراعاة المعادلة التصنيعية التي وضعتها وزارة الصناعة والتجارة الأردنية والخاصة بالسلعة التي يرغب بتصديرها الى الأردن. والمقصود بالمعادلات التصنيعية ان يتم نقل المواد الاولية الى الضفة الغربية مقابل التقيد بإعادة تصدير كمية مصنعة الى الضفة الشرقية تعادل او تقل عن حجم المواد الأولية التي كانت قد دخلت. والمعمول به حاليا هو إعادة ٥٠ في المائة من كمية المواد الاولية وتسويق ٥٠ في المائة في اسواق المناطق المحتلة.

وتقوم وزارة التموين بتحديد أسعار السلع المرسلة من الضفة الغربية، مما يقلل من هامش الربح بسبب التكاليف الاضافية التي تتحملها المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة مثل تكاليف النقل، والتخزين، والتصاريح وغيرها.

٣- وضع شروط على اقامة مصانع جديدة

يجب على كل من يرغب باقامة مصنع جديد في الضفة الغربية ان يحصل على موافقة مسبقة من وزارة الصناعة والتجارة في الأردن، وذلك على ضوء دراسة الجدوى الاقتصادية الفنية لذلك المصنع. فاذا اقام شخص مصنعا دون أخذ موافقة وزارة الصناعة والتجارة فانه لايستطيع ان يصدر من انتاج ذلك المصنع من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية.

٤- الحصول على شهادات مصدقة من السلطات المعنية

على كل من يرغب بالتصدير الى الضفة الشرقية، ومنها الى الدول العربية، ان يحصل على شهادة مصدقة من الغرفة التجارية والصناعية، وشهادة من بلدية المدينة التي تصدر منها المنتوجات، تثبت ان المنتجات المطلوب تصديرها قد صنعت من مواد أولية عربية وبأيدي عربية، أو انها من منتجات الاراضي الزراعية العربية.

وبتفصيل أكثر لهذا الشرط، يمكن القول ان سياسة السلطات الأردنية تسمح - اذا ما توفرت الشروط الاخرى - بعبور المنتجات الى الضفة الشرقية، اذا حصل صاحبها على شهادة منشأ من الغرفة

التجارية الصناعية وشهادة من البلدية المعنية، تثبت ان المنتجات قد صنعت بمصنع يتمتع بأحد الاوصاف الاربعة التالية:

(أ) ان تكون كل من المواد الاولية المستعملة من منتجات المناطق المحتلة نفسها؛

(ب) ان يكون جزء من المواد الاولية من انتاج الضفة الغربية والجزء الاخر مستوردا عن طريق الأردن؛

(ج) ان تكون المواد الاولية كلها مستوردة عن طريق الضفة الشرقية؛

(د) وأخيرا لكي يستطيع المنتج او التاجر في الضفة الغربية او قطاع غزة ان يصدر الى الاردن عبر الجسور، لابد من حصوله على رخصة بذلك من وزارة الصناعة والتجارة الأردنية.

جيم- المعوقات الذاتية للنمو الصناعي

تجدر الاشارة الى ان المعوقات المحلية للنمو الصناعي، ناتجة، بطريقة مباشرة او غير مباشرة، عن الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة. ونجمل فيما يلي أهم المعوقات المحلية التي ساعدت في اضعاف البنية الصناعية في المناطق المحتلة وهي:

١- غياب استراتيجية توجيهية

عدم وجود استراتيجية توجيهية تساعد القطاع الصناعي في التركيز على المسائل الهامة في التنمية الصناعية الوطنية، ونتج عن ذلك وجود وحدات صناعية كثيرة في نفس الاختصاص، مما زاد من حدة المنافسة الداخلية، بين هذه الوحدات، على السوق الضيق وأدى الى عدم استغلال كامل الطاقة الانتاجية في العديد من المصانع العاملة في المناطق المحتلة. ان عدم التنسيق بين المصانع العربية، حسب رأي العديد من رجال الاعمال هو من أهم المشاكل التي تواجه الصناعة في المناطق المحتلة وأدى غياب التخطيط الصناعي في المناطق المحتلة الى تفكك الوحدات العاملة في القطاع الصناعي في المناطق المحتلة والى غياب التداخل والتكامل بين هذه الوحدات.

٢- الافتقار الى المؤسسات المالية

لا توجد مؤسسات مالية قادرة على تمويل التنمية الاقتصادية. وقد تأثر القطاع الصناعي بذلك كغيره من القطاعات في الاراضي المحتلة. ان غياب نظام مصرفي وطني في المناطق المحتلة حرمها من احدى أهم وسائل التمويل، وأدى الى اعتماد القطاع الصناعي في التمويل على مساهمة اصحاب المنشآت الصناعي بشكل رئيسي، كما رأينا سابقا.

٣- صغر حجم السوق المحلية

ان صغر حجم السوق المحلية هو من أهم المشاكل المعيقة لعملية التنمية الصناعية في المناطق المحتلة، وقد زاد من حدة هذه المشكلة انفتاح هذه السوق، بدون أية قيود، امام المنتجات الصناعية الاسرائيلية.

٤- وجود مشاكل تسويقية

يعاني المنتجون من مشاكل تسويقية صعبة سواء بالنسبة للتصدير الى الخارج او السوق المحلية، هذا بالاضافة الى المنافسة الحادة بين المنتجين العرب في السوق المحلية، مما يؤدي الى تقليص الارباح الى حد غير مجد. وقد نتج عن انخفاض نسبة الارباح على الاستثمار عزوف عن الاستثمار في القطاع الصناعي، ووضع المدخرات في العقارات والاعمال التجارية سريعة المردود، وفي كثير من الاحيان هروب رأس المال الفلسطيني الى الخارج، وخاصة الى الأردن، كودائع في البنوك او استثمار في شركات عربية.

٥- النقص في بعض المهارات الفنية والادارية الضرورية لأية صناعة حديثة وناجحة والسائد في الصناعات العربية هو الادارة الفردية أو ما يسمى بادارة الشخص الواحد حيث يقوم صاحب المصنع بأعمال المصنع من بيع وانتاج وتسويق وغيره من نشاطات، مما قد يؤدي الى فشل المصنع أو الحد من توسعه المستقبلي.

٦- عدم توفر العديد من المواد الاولية اللازمة للصناعة واعتماد معظم المصانع العربية على المواد الاولية المستوردة من اسرائيل او بواسطتها، مما يجعلها تحت رحمة المصدر الاسرائيلي. وكثير من الحالات التي تتوقف فيها بعض المصانع العربية في المناطق هي نتيجة لعدم تمكنها من استلام المواد الاولية من المصدر الاسرائيلي.

٧- مشاكل عمالية ناتجة عن عدم انتماء العمال للمصنع الذي يعملون فيه، وعدم شعورهم بالاستقرار الوظيفي، مما يحول دون تطورهم وانتقائهم العمل المطلوب.

٨- الاوضاع السياسية غير المستقرة قد خلقت مشاكل عديدة حالت دون توجه رؤوس الاموال الفلسطينية لتطوير الصناعة المحلية، وبالتالي حدت من قدرتها على منافسة الصناعات الاسرائيلية ذات التكنولوجيا المتطورة والمدعومة من قبل الحكومة.

استنتاجات وتوصيات

أدى الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ الى احداث تغيرات جذرية في هيكل اقتصاد المناطق المحتلة، وقد ساعدت على احداث هذه التغيرات الاجراءات والسياسات التي طبقتها اسرائيل من أجل تعزيز تبعية اقتصاد المناطق المحتلة للاقتصاد الاسرائيلي.

ومن القرارات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية مباشرة بعد الاحتلال هي فتح الحدود بين اسرائيل والارض المحتلة بشكل انتقائي لضمان السلع والخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الاسرائيلي، كما حدث في القطاع الصناعي، حيث ان ترتيبات التعاقد من الباطن اصبحت تشمل بشكل متزايد أغلب المؤسسات الصناعية العاملة في فروع الملابس والنسيج والاحذية والصناعات المعدنية الفلزية، بحيث اصبحت هذه الصناعات تلبي احتياجات الصناعات الاسرائيلية، وتزدهر بازدياد الطلب الاسرائيلي عليها، وتغلق في كثير من الاحيان ابوابها عند توقف الطلب الاسرائيلي عليها.

ولم تؤد التغيرات الهيكلية التي حدثت في اقتصاديات المناطق المحتلة الى زيادة الطاقات داخل القطاعات الانتاجية بما يسمح بإقامة قاعدة أكثر متانة لمواصلة تنمية وتطوير الاقتصاد. ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للضفة الغربية قد حقق تراجعا ملموسا خلال الفترة قيد الدراسة بالمقارنة مع ماكانت عليه في عام ١٩٦٨. ففي حين قدر الناتج الصناعي لعام ١٩٦٨ بحوالي ٣ ملايين دينار أردني أي ما نسبته ٩ر٦٩ في المائة من اجمالي الناتج المحلي، تراجعت هذه النسبة لتصل الى ٧ر٧ في المائة عام ١٩٨٦.

ان النسبة الكبيرة من المنشآت الصناعية التي انشئت بعد عام ١٩٦٧ لا تعني ان القطاع الصناعي شهد نموا او تطورا لان مئات المنشآت قد خرجت، في المقابل، من حقل الانتاج، ويؤكد تطور عدد المنشآت الصناعية والعاملين في قطاع الصناعة التحويلية تراجع نشاط هذا القطاع خلال فترة الاحتلال. فقد هبط عدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية من ٣ ٨٤٢ منشأة في عام ١٩٦٥، حسب التقديرات الأردنية، الى ٢ ٣٣٢ منشأة في عام ١٩٧٨ والى ٢ ٠٤٠ منشأة في عام ١٩٨٦ وعاد فارتفع قليلا الى ٢ ٤٦٢ منشأة في عام ١٩٨٧. كذلك انخفض عدد العمال من ١٥ ٣٠٦ عمال في عام ١٩٦٩ الى ١١ ٩٨٣ عاملا في عام ١٩٨٧.

وقد تميز اقتصاد المناطق المحتلة بدرجة عالية من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي والتفتت الذي يعكس تشوها متزايدا في هيكل الناتج والدخل، وفجوة متزايدة بين الناتج المحلي والناتج القومي ودرجة عالية من الانفتاح الذي أدى الى تزايد تبعية وارتباط اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي، حيث ارتفعت نسبة واردات الضفة الغربية من اسرائيل الى ٩١ر٨ في المائة في عام ١٩٨٧، وارتفاع نسبة واردات قطاع غزة من المواد الصناعية من ٩٥ر٥ في المائة من اجمالي الواردات من اسرائيل في عام ١٩٧٥ الى ١٠٠ في المائة في عام ١٩٨٧. كما ان حوالي ٧٠ في المائة من اجمالي صادرات الضفة الغربية ذهبت الى اسرائيل.

وكان لعدم وجود جهاز مناسب لتنظيم التجارة وعدم اتباع سياسة مرشّدة للاستيراد أثر ضار على الميزان التجاري وعلى امكانيات احلال المنتجات المحلية محل الواردات وتشجيع الصادرات، مما انعكس في العجز المتزايد في الميزان التجاري للمناطق المحتلة لصالح اسرائيل.

لقد كان الهدف الاساسي من هذه الدراسة هو التعرف على واقع القطاع الصناعي في المناطق المحتلة والظروف التي يعمل في ظلها والمشاكل التي تواجهه خاصة في ظل الممارسات الاسرائيلية، وذلك لرسم سياسات استراتيجية قادرة على الحد من الاثار السلبية الناجمة عن المشاكل التي تواجه نمو هذا القطاع في المناطق المحتلة. وفي هذا المجال نقترح بعض المرتكزات لهذه الاستراتيجية:

١- العمل على انشاء «لجنة تنمية صناعية» في المناطق المحتلة تتولى مهمة رسم خطة لتنمية القطاع الصناعي من أجل خلق بنية اقتصادية وطنية مستقلة في الاراضي المحتلة، بحيث تعطى أولوية عالية للمشاريع الصناعية التي تخدم تحقيق الاهداف التالية:

(أ) توفير فرص عمل جديدة للعمال العرب الذين يعملون في اسرائيل والذين يبلغ عددهم حاليا ١٢٠ ٠٠٠ عامل حسب الاحصائيات الرسمية لسنة ١٩٨٩. ان الاجراءات الجديدة التي اتخذتها سلطات الاحتلال بخصوص هؤلاء العمال، والتي تتطلب منهم التسجيل بشكل رسمي لدى مكاتب العمل الاسرائيلية من أجل السماح لهم بالعمل في اسرائيل، تعني المزيد من استغلال العامل العربي وابتزاز مزيد من الضرائب واستقطاعات من رواتبهم بما يؤدي الى تفاقم البطالة في المناطق المحتلة.

(ب) استغلال الفائض من المنتجات الزراعية لخلق تكامل بين القطاعين.

(ج) فك الارتباط مع الانشطة الاسرائيلية والتي تؤدي الى تعزيز الاستعاضة عن الاستيراد وتنمية القدرة على التصدير.

(د) زيادة الانتاجية وتنويع وتحسين الانتاج الصناعي من أجل استغلال الموارد المالية الشحيحة على النحو الأفضل ومن أجل تجنب ازدواجية المشاريع الصناعية.

ويقترح ان تكون هذه اللجنة بمثابة حلقة وصل بين الجهات التي تقدم الدعم والمساعدات المالية للمناطق المحتلة والاشخاص الذين يرغبون في تنفيذ المشاريع التي يتم تحديدها واختيارها حسب الاولويات الموضوعة من قبل اللجنة المقترحة، بحيث تقوم هذه اللجنة بتقديم التسهيلات المالية للراغبين بتنفيذ المشاريع المقترحة على شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل وبشروط سهلة، على ان يتم اعادة استثمار ما يسترد من هذه القروض في انشاء واقامة مزيد من المشاريع الصناعية.

٢- العمل على فتح اسواق جديدة امام منتجات الصناعات الفلسطينية في المناطق المحتلة. وهذا يتطلب اعادة النظر في تقييم الاسس التي يتم بموجبها السماح بدخول منتجات المناطق المحتلة للاردن ومن ثم الاقطار العربية الاخرى. كما يتطلب الضغط على السلطات الاسرائيلية للسماح للمصدرين الفلسطينيين الاتصال بالاسواق الأردنية وبالخارج بشكل مباشر، والتخفيف من القيود والاجراءات المفروضة والتي تدفع رجال الاعمال الفلسطينيين في كثير من الاحيان الى اللجوء الى الوكلاء الاسرائيليين سواء لاغراض الاستيراد أو التصدير.

٣- ضرورة خلق بنك صناعي في المناطق المحتلة بحيث تلعب منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) دورا هاما في اخراج هذا الاقتراح الى حيز الوجود.

٤- الطلب من بعض وكالات الامم المتحدة بالضغط على اسرائيل من أجل تخفيف الاجراءات والسياسات الاسرائيلية التي تحول دون تنمية الصناعة وخاصة فيما يتعلق باجراءات منح الرخص للمشاريع الصناعية.

٥-انشاء ودعم المزيد من المراكز المهنية والمعاهد الصناعية المتخصصة من أجل توفير الكوادر الفنية والادارية اللازمة لعملية ا لانماء الصناعي.

٦- تشجيع قيام الشركات الصناعية المساهمة العامة بهدف تنمية المدخرات المحلية وتشجيع توظيفها في الاراضي العربية واتاحة الفرصة للمواطنين العرب خارج المناطق المحتلة للاكتتاب بأسهم هذه الشركات.